



MAS

معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

**مؤسسات الريادة الاجتماعية في فلسطين ومدى
استجابتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة**

2024

مؤسسات الريادة الاجتماعية في فلسطين ومدى استجابتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

فريق البحث: د. رابح مرار
صبري يعاقبة
رند طويل

محلل احصائي: أحمد علاونة

أعد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) هذه الدراسة بتمويل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

القدس ورام الله

2024

حقوق الطبع والنشر محفوظة © ماس

تقديم

يعتبر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) من المؤسسات البحثية القليلة التي أولت موضوع الريادة أهمية كبيرة منذ وقت مبكر، من خلال مجموعة من الدراسات التي كان أبرزها دراسة أعدت العام 2007 حول سياسات تعزيز الريادة بين الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومرصد الريادة الفلسطيني في العام 2012، ودراسة حديثة في العام 2021 حول واقع الشركات الناشئة في فلسطين وعلاقته بالمالية العامة. كما أولى المعهد اهتماماً خاصاً برصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة الذي يعتبر حديث العهد في فلسطين، من خلال دراستين حديثتين في العام 2021 حول تأثير جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة، و"عقد من العمل - أهداف التنمية المستدامة في دولة فلسطين". تأتي الدراسة بين يدي القارئ استكمالاً لهذه الجهود، من خلال التوسع في مفهوم الريادة لتشمل الريادة الاجتماعية والدور الذي من الممكن أن تلعبه في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والذي يعتبر ذا أولوية قصوى في فلسطين نظراً لطبيعة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، وأيضاً بسبب عدم قدرة الريادة بمفهومها وبعدها المالي والربحي الاستجابة لهذه التحديات.

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع وطبيعة أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين، والأشكال المختلفة للمؤسسات العاملة في هذا المجال، ودورها في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة خاصة المرتبطة بأبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين والتي شهدت تراجعاً كبيراً خلال العامين الماضيين. أظهرت الدراسة أن الريادة الاجتماعية ترتبط بشكل وثيق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لدى غالبية المؤسسات العاملة في هذا المجال. بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية لدى المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية، جاء القضاء على الفقر في المرتبة الأولى كهدف أول تسعى المؤسسات المعنية لتحقيقه، يليها كل من العمل اللائق والنمو الاقتصادي، المساواة بين الجنسين، الصحة الجيدة، والتعليم الجيد، في حين لم تحظى الأهداف المتعلقة بالجانب البيئي، كالهدف السابع والثاني عشر والثالث عشر، بالاهتمام الكافي، فهي ليست على أجندة عمل غالبية المؤسسات المستطلعة. لكن تواجه المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية مجموعة من التحديات، أبرزها عدم وجود أي إطار قانوني ناظم للريادة الاجتماعية أو للشركات الاجتماعية التي تعتبر من الأشكال القانونية المرادفة للريادة الاجتماعية، بالإضافة إلى ضعف الاستدامة المالية والاعتماد المفرط على الدعم الخارجي.

أتوجه بالشكر إلى كل من د. رايح مرار على جهوده في إعداد هذه الدراسة بمعاونة الباحثين المساعدين في "ماس" صبري يعاقبه ورندي طويل، كما أشكر جميع المؤسسات التي خصصت جزءاً من وقتها للإجابة على الاستبانة. كما نتوجه بجزيل الشكر إلى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي لتمويله هذه الدراسة ولدعمه المتواصل للمعهد ولجهود النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتنميته.

رجا الخالدي
المدير العام

المحتويات

01	الفصل الاول: المقدمة والمنهجية
01	1-1 مقدّمة
02	2-1 مشكلة الدراسة
03	3-1 أهداف الدراسة
03	4-1 أهمية الدراسة
03	5-1 منهجية الدراسة
05	الفصل الثاني: الإطار القانوني للريادة الاجتماعية في فلسطين
05	1-2 مقدّمة
06	2-2 الإطار القانوني لمؤسسات الريادة الاجتماعية
06	1-2-2 المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية كأحد أشكال المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية
06	2-2-2 التعاونيات كأحد أشكال المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية
08	3-2-2 الشركات غير الربحية كأحد أشكال المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية
09	4-2-2 المسؤولية الاجتماعية في الشركات الخاصة
10	
11	الفصل الثالث: الريادة الاجتماعية ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: إطار عام
11	1-3 أهداف التنمية المستدامة: المفهوم والخلفية التاريخية
12	2-3 الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأهداف التنمية المستدامة
13	1-2-3 البعد الاقتصادي
13	2-2-3 البعد الاجتماعي
13	3-2-3 البعد البيئي
14	3-3 العلاقة بين الريادة الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة
14	1-3-3 دور أنشطة الريادة الاجتماعية في تحريك أهداف التنمية المستدامة من المنظور الاقتصادي
15	2-3-3 دور أنشطة الريادة الاجتماعية في تحريك أهداف التنمية المستدامة من المنظور الاجتماعي
16	3-3-3 دور أنشطة الريادة الاجتماعية في تحريك أهداف التنمية المستدامة من المنظور البيئي
18	4-3 الأشكال القانونية المختلفة للمؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية وأدوارها المختلفة في تحريك أهداف التنمية المستدامة
19	5-3 أولويات المؤسسات الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
20	6-3 الاستدامة المالية للمؤسسات الاجتماعية التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية
21	7-3 أهم التحديات التي تواجه المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
22	

23	الفصل الرابع: واقع الريادة الاجتماعية في فلسطين
23	1-4 مقدّمة
23	2-4 الخصائص الديموغرافية للمؤسسات التي شملها الاستطلاع
24	3-4 طبيعة أنشطة الريادة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسات المستهدفة
25	4-4 دوافع الريادة الاجتماعية ومحركاتها في فلسطين
25	1-4-4 الدوافع الاجتماعية والبيئية
26	2-4-4 الدوافع والمحركات الاقتصادية والسياسية والثقافية
27	5-4 العوامل المرتبطة بالاستدامة المالية لدى المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية
29	6-4 التحديات التي تواجه المؤسسات في ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية وتطويرها
29	1-6-4 التحديات القانونية والتنظيمية
29	2-6-4 التحديات الفنية والمهارية
30	3-6-4 التحديات المالية والاقتصادية
30	4-6-4 التحديات المرتبطة بنشر الوعي حول الريادة الاجتماعية
31	الفصل الخامس: دور الريادة الاجتماعية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة
31	1-5 مقدّمة
31	2-5 أهداف التنمية المستدامة الأكثر استهدافاً لدى المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية
34	3-5 البيئة الممكنة لمؤسسات الريادة الاجتماعية في سعيها إلى الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة
34	1-3-5 دور البيئة الداخلية لمؤسسات الريادة الاجتماعية في تمكّنها من الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة
34	2-3-5 دور البيئة الخارجية المحيطة بمؤسسات الريادة الاجتماعية في تمكّنها من الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة
35	3-5 دور البيئة الخارجية المحيطة بمؤسسات الريادة الاجتماعية في تمكّنها من الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة
36	الفصل السادس: النتائج والتوصيات السياساتية
36	1-6 النتائج
36	1-1-6 الإطار القانوني والتنظيمي
37	2-1-6 الريادة الاجتماعية في فلسطين
38	3-1-6 دور الريادة الاجتماعية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة
39	2.6 التوصيات السياساتية
39	1-2-6 توصيات خاصة بالإطار القانوني والتنظيمي
39	2-2-6 توصيات خاصة بتعزيز الريادة الاجتماعية في فلسطين
40	3-2-6 السياسات الخاصة بتعزيز دور الريادة الاجتماعية في الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة
41	المراجع
48	الملحق

ملخص تنفيذي

تعاني الأراضي الفلسطينية من تحديات اجتماعية واقتصادية متزايدة، وبخاصة بعد جائحة كورونا وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، التي أعاقت الخطط والسياسات الحكومية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتزامن مع الارتفاع الكبير في مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وانتشار البطالة الكبير، خاصة في قطاع غزة الذي يشهد حصاراً مشدداً من الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 2007. تشير آخر الإحصائيات إلى أن معدلات البطالة في فلسطين ما زالت ضمن مستويات مرتفعة على الرغم من انخفاضها بمقدار نقطتين مؤبنتين عن العام 2021، لتصل إلى 24.4% مع نهاية العام 2022 (40.4% عند الإناث، و45.3% في قطاع غزة). في ذات السياق، أشارت نتائج مسح الإنفاق والاستهلاك للأسر في فلسطين العام 2017 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن نسبة الفقر بين الأفراد في فلسطين قد بلغت 29.2%، حسب مستويات الاستهلاك، بواقع 13.9% في الضفة الغربية، و53% في قطاع غزة. فيما أدت الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا إلى زيادة أعداد الفقراء بشكل كبير، مما نتج عنه ظهور أعداد كبيرة من "الفقراء الجدد".

استجابت الحكومة الفلسطينية، بشكل إيجابي وقوي، من أجل توطين أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها التي اعتمدت من قبل الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015. على الرغم من التقدم الملحوظ في بعض الأهداف والمؤشرات (الصحة، والتعليم، والمياه، والطاقة)، إلا إن العديد من المؤشرات الأخرى الرئيسية شهدت تراجعاً حاداً مثل الهدفين الأول والثاني المتعلقين بالفقر والأمن الغذائي. لذلك، تحاول المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، من خلال ممارسات الريادة الاجتماعية أن تلعب دوراً كبيراً في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، وسد جزء من الفجوة في الخدمات الأساسية.

على الرغم من حداثة مفهوم الريادة الاجتماعية، ومحدودية الدراسات التي تطرقت إلى أهميتها ودورها في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، فإنها وأسوة بالتجارب الدولية والإقليمية، من الممكن أن تلعب دوراً محورياً في التقليل من التدهور الحاصل في أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة المؤشرات التي شهدت تراجعاً كبيراً خلال العامين الماضيين. لذلك تهدف هذه الدراسة، بشكل رئيسي، إلى التعرف على واقع وطبيعة أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين، والأشكال المختلفة للمؤسسات العاملة في هذا المجال، ودورها في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة المرتبطة بأبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، والمؤشرات التي شهدت تراجعاً كبيراً خلال العامين الماضيين. كما تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية الأخرى مثل تحديد الأشكال القانونية للمؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية، وتحديد الإطار القانوني والتنظيمي الناظم لعمل هذه المؤسسات، وتحديد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للريادة الاجتماعية في فلسطين، والعوائق والتحديات التي تواجه المؤسسات في ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية والتي تحد من تأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في الجانب القانوني والتنظيمي، أظهرت الدراسة عدم وجود أي إطار قانوني ناظم للريادة الاجتماعية أو للشركات الاجتماعية التي تعتبر من الأشكال القانونية المرادفة للريادة الاجتماعية، كما أن هناك غياب شبه كامل لمفهوم الريادة الاجتماعية لدى الجهات الحكومية ذات العلاقة، ولم يتم الإشارة له في الخطط والاستراتيجيات العامة. على سبيل المثال، لم تنتظر التقارير العامة المتعلقة برصد التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة بأي شكل من الأشكال إلى ممارسات الريادة الاجتماعية ودورها في تعزيز السعي نحو تحقيق هذه الأهداف. في ذات الوقت، لا يوجد هناك شكل قانوني موحد للشركات التي تمارس الريادة الاجتماعية، فهي تأخذ أشكالاً عديدة أبرزها المنظمات غير الحكومية، التعاونيات، الجمعيات الخيرية، والشركات غير الربحية.

أجمعت مؤسسات الريادة الاجتماعية على مجموعة من التحديات القانونية والتنظيمية والتي تمثلت بشكل رئيسي في عدم وجود شكل قانوني مناسب لتسجيل مؤسسات الريادة الاجتماعية، وضعف البيئة الناظمة لأنشطة الريادة الاجتماعية، وعدم وجود مرجعية حكومية ناظمة لأنشطة الريادة الاجتماعية والمؤسسات العاملة في هذا المجال، وضعف التنسيق والشراكة ما بين هذه المؤسسات ونظيراتها مع أصحاب العلاقة في القطاع العام. في ذات الوقت، ومع محدودية وتذبذب الدعم الدولي الذي تعتمد عليه أغلب الأشكال القانونية للمؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية، فإن الشركات غير الربحية تعتبر نموذجاً فعالاً في تعزيز ممارسات الريادة الاجتماعية. إلا أن هذا النموذج يصطدم بالقيود التي وضعتها الحكومة على عمل الشركات غير الربحية في القرار بقانون رقم (8) لعام 2015 الذي جاء بنظام معدل لنظام الشركات غير الربحية رقم (3) لسنة 2010، من خلال تعديل المادة (11) والمتعلقة بحق الشركات غير الربحية بالحصول على التمويل، ومن ثم لاحقاً تعليق العمل بالقانون في العام 2017.

تعاني مؤسسات الريادة الاجتماعية من ضعف الاستدامة المالية من المصادر الذاتية والأنشطة التجارية، ما يدفعها إلى الاعتماد الكبير على المنح والمساعدات والتبرعات الخارجية والعقود الاستشارية والمشاريع الممولة في تمويل أنشطتها الريادية، وعلى الرغم من الوعي الكبير لدى المستطلعين بأهمية الريادة الاجتماعية في تحقيق الاستدامة، فإنه من الواضح أن هناك فجوة في فهم نموذج الأعمال الخاص بكل من الشركات غير الربحية والشركات الاجتماعية، والدور الذي من الممكن أن تلعبه في تحقيق الاستدامة المالية.

لذلك من أجل تعزيز أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين وضمان استدامتها، فإنه لا بد من تعزيز الأشكال القانونية الأكثر استجابة للريادة الاجتماعية والدفع بها للأمام بعيداً عن الاعتماد شبه الكلي على التمويل الخارجي. هذا يتطلب إدراج الشركات الاجتماعية ضمن الأطر القانونية والتنظيمية ذات العلاقة، وإعادة العمل بقانون الشركات غير الربحية وإعادة النظر بالقرار بقانون رقم (8) لعام 2015 والذي يحد بشكل كبير من إمكانية حصولها على تمويل خارجي.

أما من ناحية أنشطة الريادة الاجتماعية، فقد تتباين الدوافع من وراء ممارستها في فلسطين؛ فقد جاء الجانب الاجتماعي والبيئي على رأس سلم أولويات المؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية، في حين جاء البعد الاقتصادي ثانياً وبفارق كبير. يعتبر التمكين الاجتماعي للفئات المهمشة على سلم الأهداف الاجتماعية المرتبطة بأنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين، يليها كل من الحد من الفقر، وتوفير الحماية الاجتماعية، وبناء القدرات الخاصة بالنساء والشباب، وتعزيز العمل التطوعي. أي إن أنشطة الريادة الاجتماعية تحاول الاستجابة للفجوة الكبيرة في أنظمة الحماية الاجتماعية، خاصة وأن غالبية مؤسسات الريادة الاجتماعية تعتمد على الدعم والمساعدات الخارجية كما أشرنا سابقاً.

لذلك، هناك حاجة لتعزيز الوعي بالبعد الاقتصادي للريادة الاجتماعية خاصة لدى القطاع الخاص، وذلك من أجل تحفيز القطاع الخاص والرياديين من أجل الاستثمار في مثل هذه الأنشطة الهامة التي لها بعد اجتماعي وبيئي كبير، وإعادة الاعتبار لمفهوم العمل التطوعي وممارساته ضمن المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، من أجل التقليل من الأعباء المالية (المرتبطة بالأجور بشكل رئيسي) على المؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية وتعزيز الاستدامة المالية لديها. كما من المهم أن تعمل مؤسسات الريادة الاجتماعية على تعزيز أنشطتها في مجال الريادة والبحث عن حلول ابتكارية للتحديات الاجتماعية من خلال تبني نماذج أعمال اقتصادية تمكنها من تحقيق عائد مادي يساهم في تعزيز الاستدامة المالية لديها وتقليل الاعتماد الكبير على الدعم الخارجي الذي شهد انخفاضاً وتذبذباً كبيراً خلال الأعوام الأخيرة. بالإضافة إلى تعزيز دور الجامعات من خلال تضمينها لمفاهيم الريادة الاجتماعية في المناهج التعليمية والتطبيقات العملية ومشاريع التخرج في مختلف التخصصات، وتوفير الدعم المالي والفني من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة لتعزيز أنشطة الريادة الاجتماعية سواء داخل مؤسسات الريادة الاجتماعية أو من خلال الجامعات أو حاضنات الأعمال وغيرها من عناصر البيئة التمكينية.

وجدت الدراسة أنه على الرغم من حداثة مفهوم الريادة الاجتماعية، ومحدودية المؤسسات التي تنشط في هذا المجال، وضعف البيئة التمكينية المحيطة بها، إلا أنها من الممكن أن تلعب دوراً محورياً في التقليل من التدهور الحاصل في أهداف التنمية المستدامة خاصة على صعيد المؤشرات التي شهدت تراجعاً كبيراً خلال العامين الماضيين، وهو ما لم تستطع ريادة الأعمال في فلسطين ببعدها المالي والاقتصادي الواضح الاستجابة له خلال العقدين الماضيين على الرغم من الرعاية والدعم الكبير الذي تلقته المؤسسات العاملة في هذا المجال. الغالبية المطلقة من المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين تسعى أيضاً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، ومعظم المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية والتي شملها الاستطلاع تعمل في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتي تتقاطع أنشطتها مع عدد كبير من أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة.

أما بالنسبة لأهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية لدى المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية، فجاء القضاء على الفقر (الهدف الأول) في المرتبة الأولى كهدف أول تسعى المؤسسات المعنية إلى تحقيقه خاصة الشركات غير الربحية، والجمعيات التعاونية، والمنظمات غير الحكومية. يليها كل من العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الثامن)، من ثم المساواة بين الجنسين (الهدف الخامس)، الصحة الجيدة (الهدف الثالث)، والتعليم الجيد (الهدف الرابع). لم تحظى الأهداف المتعلقة بالطاقة النظيفة (الهدف السابع)، والعمل المناخي (الهدف الثالث عشر)، والحياة على الأرض (الهدف الخامس عشر)، والحياة تحت الماء (الهدف الرابع عشر)، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان (الهدف الثاني عشر) بالاهتمام الكافي، فهي ليست على أجندة عمل غالبية المؤسسات المستطلعة.

يعتبر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التحدي الأكبر الذي يحد من قدرة مؤسسات الريادة الاجتماعية على الاستجابة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ تفرض تحديات الاحتلال نفسها على جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، بشكل خاص على الهدف الأول والثاني والثالث والسادس والسابع والثامن والتاسع. كما يعتبر ضعف الإمكانيات المادية أيضاً من أبرز التحديات التي تواجهها مؤسسات الريادة الاجتماعية للاستجابة لأهداف التنمية المستدامة، خاصة مع ضعف الحوافز الحكومية وصعوبة الوصول إلى التمويل الخارجي. كذلك الحال بالنسبة إلى نقص المهارات والخبرات لدى المؤسسات، والمتعلقة بالعديد من مجالات عمل أهداف التنمية المستدامة، والتي تعتبر من التحديات التي تواجهها مؤسسات الريادة الاجتماعية.

لذلك من المهم أن تضع مؤسسات الريادة الاجتماعية تحقيق أهداف التنمية المستدامة على سلم أولويات العمل لديها والإشارة لها بشكل واضح في خططها الاستراتيجية، والذي من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تحفيزها على الاستجابة والعمل نحو تحقيق هذه الأهداف. كما أوصت الدراسة بضرورة الإشارة الواضحة إلى الدور الذي من الممكن أن تلعبه أنشطة ومؤسسات الريادة الاجتماعية في الخطط والتقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في فلسطين، ونشر الوعي لدى أعضاء الفريق الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأنشطة الريادة الاجتماعية التي من الممكن أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن مجال عمل كل وزارة أو هيئة حكومية. كما أن هناك حاجة إلى تعزيز الوعي لدى مؤسسات الريادة الاجتماعية بأهمية الاستجابة أيضاً لأهداف التنمية المستدامة ذات البعد البيئي. هذا يتطلب شراكة ودعم من الجهات الحكومية ذات العلاقة، وتعزيز للشراكة والتعاون ما بين مؤسسات الريادة الاجتماعية ومختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية والخاصة من أجل تضافر الجهود وتسخير الإمكانيات المحدودة في سبيل السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يجب تضمين أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات وخطط عمل القطاع الخاص، وربطها بالريادة الاجتماعية من خلال تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتضمينها أيضاً في برامج التعليم المدرسي والجامعي لنشر الوعي حول أهداف التنمية المستدامة.

الفصل الأول مقدمة وخلفية

1-1 مقّمة

توفر خطة التنمية المستدامة للعام 2030، التي اعتمدها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015، مخططاً مشتركاً للسلام والازدهار للناس وكوكب الأرض، وتمثل سبعة عشر هدفاً للتنمية المستدامة، وتضم نحو 169 غاية، و247 مؤشراً إحصائياً لأغراض قياس وتقييم مدى التقدم المنجز في تحقيق هذه الأهداف، ولإجراء المقارنات بين الدول على صعيد تحقيق مجموعة الأهداف التي تمثل القضايا البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية (مكتب رئيس الوزراء، 2018). تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة والاقتصاد، من خلال إنهاء الفقر والأنواع الأخرى من الحرمان، وتحقيق العدالة الاجتماعية للفئات الأكثر حرماناً في المجتمعات في سياق تحسين الخدمات الأساسية كالرعاية الصحية، والتعليم، والمساواة، والنمو الاقتصادي، ومختلف الخدمات الأساسية الأخرى، دون ترك أي شخص يتخلف عن الركب، كما توفر مبادئ وغايات واضحة لجميع البلدان لتعتمدها وفقاً لأولوياتها وخططها الوطنية، إلى جانب التحديات التي يواجهها العالم بأسره؛ مثل القضايا البيئية (مكتب رئيس الوزراء، 2021).

يتمحور مفهوم الريادة الاجتماعية حول الأنشطة الريادية التي تهدف إلى إيجاد حلول مبتكرة وفعالة للمشاكل والتحديات التي تواجه المجتمعات (عيده، 2013). بمعنى آخر، هي عملية استغلال الفرص وجمع الموارد بطرق مبتكرة لتحفيز التغيير الاجتماعي، أو خلق قيمة اجتماعية إلى جانب القيمة الاقتصادية (Mort and Carnegie, 2003). فبينما تركز ريادة الأعمال بمفهومها التقليدي على خلق قيمة اقتصادية (Brouard and Larivet, 2010)، فإن الريادة الاجتماعية تهدف إلى خلق قيمة اجتماعية واقتصادية من خلال مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مثل البطالة، والفقر، والحرمان، وتدني الخدمات العامة كالصحة والتعليم، وتغير المناخ، ونقص المياه، وذلك لسد الفجوة الناتجة عن عدم قدرة القطاع العام أو الحكومات على مواجهة هذه التحديات وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع (Bhatt, 1989). وفقاً للمرصد الألماني للريادة الاجتماعية (Deutscher Social Entrepreneurship Monitor)، فإن حوالي 97% من الشركات الناشئة في مجال الريادة الاجتماعية في ألمانيا تحقق تأثيراً اجتماعياً على الأقل مكافئاً للعائد المالي، وفي معظم الحالات يكون التأثير الاجتماعي أكثر أهمية من غيره (Cagarman et al., 2020).

على الرغم من الجهود التي تبذلها دول العالم في إشراك جميع الجهات الفاعلة، العامة والخاصة، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد ثبت أن مساهمة نماذج الأعمال المختلفة في القطاع الخاص، التي تركز بشكل أساسي على الأبعاد الاقتصادية، غير كافية حتى الآن في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتزايدة (Ariza-Montes and Diaz-Sarachaga, 2022). من خلال تبنيها نموذج أعمال يهدف إلى خلق قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية، يمكن النظر إلى الريادة الاجتماعية كأحد الأنشطة المهمة التي من الممكن أن تشكل محركاً قوياً للنمو الاقتصادي والتنمية، من خلال قدرتها على توفير حلول جديدة للمشاكل القديمة، وقدرتها على تبني مبادئ وقواعد المؤسسات التجارية لخلق قيم اجتماعية واقتصادية وبيئية معاً (Mair and Moses, 2014; Marti, 2006 dna Apostolopoulos et al., 2018; LittleWood). في تحقيق مجموعة واسعة من أهداف التنمية المستدامة، وبشكل متزامن (Holt, 2018; Vujasinovic et al., 2020; Schaltegger et al., 2016).

في هذا السياق، يمكن للأشكال المختلفة من المؤسسات ذات الأبعاد الاجتماعية (على سبيل المثال، الجمعيات الخيرية والتعاونية، الشركات غير الربحية، الشركات الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية) أن تلعب دوراً فاعلاً في معالجة التحديات الاجتماعية والبيئية المدرجة في أجندة أهداف التنمية المستدامة، من خلال تطوير أو إيجاد حلول مبتكرة (Zhang and Swanson, 2014; Oberoi et al., 2021)، ضمن نماذج عملية قابلة للتطبيق. في هذا السياق، أشارت الأدبيات إلى أن أنشطة الريادة الاجتماعية حول العالم ساهمت في تحريك العديد من أهداف التنمية المستدامة مثل القضاء على الفقر (الهدف الأول)، والقضاء على الجوع (الهدف الثاني)، والصحة الجيدة (الهدف الثالث)، والتعليم الجيد (الهدف الرابع)، والمياه النظيفة والنظافة الصحية (الهدف السادس)، والطاقة النظيفة وبأسعار معقولة (الهدف السابع)، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الثامن) (Holt, dna Apostolopoulos et al., 2018; LittleWood, 2018; Vujasinovic et al., 2020).

2-1 مشكلة الدراسة

تعاني الأراضي الفلسطينية من تحديات اجتماعية واقتصادية متزايدة، وبخاصة بعد جائحة كورونا وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية، التي أعاقت الخطط والسياسات الحكومية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة مع الارتفاع الكبير في مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وانتشار كبير للبطالة، وبخاصة في قطاع غزة الذي يشهد حصاراً مشدداً من الاحتلال الإسرائيلي منذ العام 2007. تشير آخر الإحصائيات إلى أن معدلات البطالة في فلسطين ما زالت ضمن مستويات مرتفعة على الرغم من انخفاضها بمقدار نقطتين مئويتين عن العام 2021، لتصل إلى 24.4% مع نهاية العام 2022، وواقع 20.3% بين الذكور، و40.4% عند الإناث (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023). تتركز البطالة بشكل رئيسي في قطاع غزة، حيث وصلت النسبة إلى 45.3% مقارنة بـ 13.1% في الضفة الغربية، وأيضاً تنتشر بشكل أكبر بكثير بين الشباب، حيث بلغت نحو 36.1% في الفئة التي تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة مع نهاية العام 2022. ترافق النسب العالية من البطالة مستويات قياسية من الفقر، وبخاصة في قطاع غزة والمناطق المهمشة في الضفة الغربية، حيث أشارت نتائج مسح الإنفاق والاستهلاك للأسر في فلسطين العام 2017 الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إلى أن نسبة الفقر بين الأفراد في فلسطين قد بلغت 29.2%، حسب مستويات الاستهلاك، بواقع 13.9% في الضفة الغربية، و53% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018). كما أدت الآثار الاقتصادية للجائحة إلى زيادة أعداد الفقراء بشكل كبير، حيث أدت إلى ظهور أعداد كبيرة من «الفقراء الجدد»، الذين ارتبط ظهورهم بالظروف التي نتجت عن الجائحة (مكتب رئيس الوزراء، 2021). أما بخصوص مؤشر الأمن الغذائي، فقد أشار تقرير حديث صادر عن معهد «ماس»، إلى ارتفاع مؤشر انعدام الأمن الغذائي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بين الأعوام 2018 و2020، وأن أقل من نصف الأسر في فلسطين كانت تتمتع بالأمن الغذائي في العام 2020 (مكتب رئيس الوزراء، 2021). ومع ذلك، فإن هذا الرقم يحجب التباين الإقليمي الكبير في ظروف الأمن الغذائي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فأكثر من 60% من الأسر في الضفة الغربية تتمتع بالأمن الغذائي، في حين أن أكثر من 64% من الأسر في قطاع غزة تعاني بشكل معتدل أو شديد من انعدام الأمن الغذائي (MAS, 2021).

استجابت الحكومة الفلسطينية، بشكل إيجابي وقوي، من أجل توطيد أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة التي اعتمدت من قبل الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015، وتسكينها ضمن خطط وبرامج عمل الجهات المعنية، ومن خلال أجندة السياسات الوطنية (2017-2020)، حيث تم إنشاء فريق وطني لتنسيق ومتابعة الجهود الوطنية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة فلسطينياً. وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في بعض الأهداف والمؤشرات (الصحة، والتعليم، والمياه، والطاقة)، فإن العديد من المؤشرات الأخرى الرئيسية شهدت تراجعاً حاداً مثل الهدفين الأول والثاني المتعلقين بالفقر والأمن الغذائي.

خلال العامين الماضيين، تأثرت معظم أهداف التنمية المستدامة بتداعيات الجائحة، وبشكل خاص ومباشر الأهداف الخمسة الأولى (الفقر، الجوع، الصحة، التعليم، والمساواة)، والهدف الثامن (النمو الاقتصادي والعمل اللائق) (مكتب رئيس الوزراء، 2021). لم تستطع الحكومة الفلسطينية مواجهة جملة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي رافقت الجائحة والتي تعود جذورها إلى عقود ماضية، وذلك بسبب التحديات الكبيرة التي يخلقها الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية، والتي أدت إلى تشوهات في هيكلية الاقتصاد الفلسطيني وتحديات اجتماعية كبيرة، وبخاصة في قطاع غزة، ما أثر بشكل كبير على قدرة الحكومة على تمويل النفقات العامة، وبخاصة مع انحسار الدعم الدولي والقرصنة الإسرائيلية على عائدات الضرائب الفلسطينية. هذا إضافة إلى العديد من أوجه القصور الذاتية المتمثلة في ضعف الخطط والسياسات العامة، وهيمنة قطاع الخدمات على الاقتصاد الفلسطيني.

لذلك، تحاول المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني أن تلعب دوراً كبيراً في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، وسد جزء من الفجوة في الخدمات الأساسية. وعلى الرغم من حداثة مفهوم الريادة الاجتماعية، ومحدودية الدراسات التي تطرقت إلى أهميتها ودورها في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، فإنها وأسوة بالتجارب الدولية والإقليمية، من الممكن أن تلعب دوراً محورياً في التقليل من التدهور الحاصل في أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة المؤشرات التي شهدت تراجعاً كبيراً خلال العامين الماضيين مثل الأهداف الخمسة الأولى (الفقر، الجوع، الصحة، التعليم، والمساواة)، والهدف الثامن (النمو الاقتصادي والعمل اللائق)، مع العلم أن ريادة الأعمال في فلسطين بمفهومها المالي، وتركيزها على تحقيق المنفعة الاقتصادية، لم تكن قادرة خلال العقدين الماضيين على التقليل من التحديات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع مستويات الفقر والتهميش في مناطق واسعة في قطاع غزة والضفة الغربية، على الرغم من الرعاية والدعم الدولي الكبير الذي تلقاه هذا القطاع.

3-1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة، بشكل رئيسي، إلى التعرف على واقع وطبيعة أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين، والأشكال المختلفة للمؤسسات العاملة في هذا المجال، ودورها في المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة المرتبطة بأبرز التحديات الاجتماعية والاقتصادية

التي تشهدها الأراضي الفلسطينية، والمؤشرات التي شهدت تراجعاً كبيراً خلال العامين الماضيين. كما تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية الأخرى:

1. تحديد الأشكال القانونية للمؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية.
2. تحديد الإطار القانوني والتنظيمي الناظم لعمل المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية.
3. تحديد طبيعة أنشطة الريادة الاجتماعية في الحالة الفلسطينية.
4. تحديد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للريادة الاجتماعية في فلسطين.
5. تحديد العوائق والتحديات التي تواجه المؤسسات في ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية، والتي تحد من تأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
6. اقتراح السياسات التي من شأنها تعزيز دور المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية في مواجهة جملة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في فلسطين، وتحسين البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسات الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4-1 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من ضرورة البحث في السبل الممكنة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، في ظل التراجع الكبير الذي حصل على أغلب مؤشراتنا خلال الأعوام الأخيرة، وعجز القطاع العام عن وقف التدهور الحاصل في ظل الازدياد الكبير في معدلات الفقر والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي. كما تتبع أهمية الدراسة من كونها من أبرز الدراسات التي تتناول مفهوم الريادة الاجتماعية في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، ومن الدراسات المحدودة التي تتطرق إلى موضوع الريادة الاجتماعية، والدور الذي من الممكن أن تلعبه اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. أيضاً، يعتبر القصور الذي رافق ريادة الأعمال بمفهومها الاقتصادي الرأسمالي في فلسطين محفزاً للتركيز على مفهوم الريادة الاجتماعية، والدور المهم الذي من الممكن أن تلعبه، وبخاصة في النواحي الاجتماعية أسوة بالتجارب الدولية والإقليمية.

5-1 منهجية الدراسة

من أجل الإجابة عن أهداف الدراسة، تم تبني منهجية مختلطة تشمل كلاً من التحليل الكمي والكيفي، من خلال تجهيز استبانة مفصلة استهدفت المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية، وعمل مقابلات معمقة مع العديد من الجهات ذات العلاقة، ومراجعة مفصلة للأدبيات الدولية والمحلية بما يشمل مختلف القوانين والتشريعات المحلية التي لها علاقة بالريادة الاجتماعية. بشكل مفصل، شملت منهجية العمل:

1. مراجعة الأدبيات العالمية التي سلطت الضوء على مفهوم الريادة الاجتماعية بأشكالها القانونية والتنظيمية المختلفة، ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل الاسترشاد بها في تحديد المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية في فلسطين، وأبرز الأنشطة التي تمارسها في هذا المجال، والدور الذي من الممكن أن تلعبه في الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة.
2. مراجعة القوانين المختلفة التي لها علاقة بالمؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية في فلسطين، من أجل تحديد الإطار القانوني الحالي للريادة الاجتماعية وأبرز الفجوات والتحديات التي من الممكن أن تعيق أنشطة الريادة الاجتماعية.
3. حيث لا يوجد أي مصدر بيانات رسمي أو غير رسمي عن عدد المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية، فقد تم استخدام مجموعة من الأدوات من أجل حصر مجتمع الدراسة. أولاً، تم عقد مقابلات معمقة مع مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومجموعة من الشركات الاجتماعية والمنظمات غير الربحية، إضافة إلى المؤسسات الحكومية ذات العلاقة كوزارة الريادة والتمكين والمجلس الأعلى للإبداع. خلال المقابلات، تم سؤال المشاركين عن وجهة نظرهم حول تعريف أو تصنيف المؤسسة العاملة في مجال الريادة الاجتماعية، ومن ثم تم استخدام منهجية كرة الثلج لاختيار عينة الدراسة، من خلال الطلب من كل واحد من المشاركين تحديد عينة من المؤسسات التي ينطبق عليها تصنيف مؤسسة ريادة اجتماعية. أيضاً، تم العمل مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بالريادة والريادة الاجتماعية في فلسطين، التي ساعدت على توسيع عينة الدراسة، وبخاصة أن العديد من هذه الدراسات اشتملت على مقابلات معمقة مع مؤسسات تعمل في مجال الريادة والريادة الاجتماعية. أيضاً، تم الرجوع إلى قائمة المؤسسات الشريكة الموجودة في قاعدة بيانات معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، واختيار المؤسسات التي صنفت كمؤسسات ريادة اجتماعية. في النهاية، تم تحضير قائمة من 140 مؤسسة تعمل في مختلف المجالات (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والثقافية، ... إلخ).
4. تم تجهيز استبانة تشمل، إضافة إلى الأسئلة المتعلقة بالبيانات الديموغرافية، مجموعة من المحاور الرئيسية التي تغطي أهداف الدراسة كافة. تم تصميم محاور الاستبانة بالاعتماد على مجموعة كبيرة من الدراسات والأدبيات المتعلقة بكل محور من المحاور. على سبيل

- المثال، فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، تم الاعتماد عليها من التقارير الوطنية التي رصدت الأهداف، وبخاصة تقرير معهد «ماس» المقدم لمكتب رئيس الوزراء (مكتب رئيس الوزراء، 2021). أما بالنسبة للريادة الاجتماعية، فتم الاعتماد على الأبعاد المختلفة للريادة في الأدبيات (اقتصادي، اجتماعي، بيئي، ... إلخ).
5. من ثم تم تصميم استبانة إلكترونية وإرسالها عبر الإيميل إلى جميع أفراد العينة. في حال لم تستجب المؤسسة، يتم التواصل معهم هاتفياً من أجل توضيح طبيعة الاستبانة وأهمية الإجابة عنها من قبل المؤسسة. بسبب ضعف الاستجابة من قبل المؤسسات، تم تجهيز استبانات ورقية، وتنفيذ زيارات ميدانية من قبل طاقم البحث، حيث ساهم ذلك في رفع نسبة الاستجابة التي وصلت إلى حوالي 61%.
6. تم توزيع الاستبانة على 140 مؤسسة فلسطينية تم تصنيفها على أنها تمارس أو مارست أنشطة ريادة اجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبة الاستجابة حوالي 61%، بواقع 85 مؤسسة.
7. الخروج بمجموعة من السياسات والتوصيات التي من شأنها تعزيز دور المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من أجل تعزيز دورها في الاستجابة للجهود على المستوى الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

الفصل الثاني الإطار القانوني للريادة الاجتماعية في فلسطين

1-2 مقّمة

تمارس العديد من المؤسسات أنشطة الريادة الاجتماعية من منطلق تحقيق آثار اجتماعية وبيئية لتعود بالنفع والفائدة على المجتمع ككل، وتتركز هذه الأنشطة لدى المؤسسات الاجتماعية كونها تعمل، بشكل رئيسي، على خلق قيمة اجتماعية وسد الفجوات في الخدمات الأساسية، وبشكل خاص للفئات المهمشة. لكن حصر الريادة الاجتماعية في أشكال محددة من المؤسسات الاجتماعية (على سبيل المثال، التعاونيات أو الجمعيات) يعطي تفسيراً ضيقاً للغاية لمفهوم الريادة الاجتماعية.¹

تختلف الطرق التي يمكن من خلالها تفسير الريادة الاجتماعية من الناحية القانونية والتنظيمية، وذلك نتيجة لاختلاف الأشكال القانونية للمؤسسات ذات البعد الاجتماعي وتنوعها في دول العالم. في الدول التي شهدت مأسسة لعمل المؤسسات الاجتماعية، استحدثت بعض الدول أشكالاً قانونية مصممة خصيصاً لذلك؛ مثل الشركات ذات المصلحة الاجتماعية (collective interest companies) بلجيكا، وشركات المصلحة المجتمعية (community interest companies) في المملكة المتحدة (Buchanan, 2020).

يعترف القانون الفرنسي بالمؤسسات الاجتماعية التي تعمل ضمن إطار مجموعة متنوعة من الأشكال القانونية المختلفة. على سبيل المثال، يصنف قانون الاقتصاد الاجتماعي والتضامن الفرنسي الشركات التجارية على أنها مؤسسات اجتماعية إذا استوفت المعايير التي حددها القانون، إضافة إلى الأشكال القانونية التقليدية الأخرى المستخدمة في مجال الاقتصاد الاجتماعي الواجب تسجيلها في السجل المركزي للمؤسسات الاجتماعية، لمنحها العديد من الإعفاءات الضريبية والامتيازات الأخرى.²

يعتبر قانون المؤسسات الاجتماعية في إيطاليا من القوانين الواضحة والصريحة التي قامت بتأطير عمل المؤسسات الاجتماعية. لتسجيل أي مؤسسة ضمن هذا القانون، يجب أن تكون على هيئة شخصية اعتبارية مثل الجمعيات والتعاونيات، وأن تكون خاضعة للقوانين التي تنظمها مثل القانون المدني وقوانين الشركات. كما يجب أن تسعى هذه المؤسسات إلى تحقيق المصلحة العامة بدلاً من المصلحة الخاصة، وأن تشارك في إنتاج السلع والخدمات بشكل منتظم للحصول على ما يقارب 70% من الإيرادات من الأنشطة الاجتماعية، بحيث يعاد استثمارها في تحقيق الغايات الاجتماعية بعيداً عن تعظيم أرباح المساهمين (European Center for Not-for-Profit Law, 2012).

بعض الدول مثل أيرلندا، قامت باستحداث هياكل قانونية لتسجيل المؤسسات الاجتماعية كشركات مستقلة، مثل شركات محدودة الضمان (Company limited by guarantee) التي لا توزع أرباحها على المساهمين، وشركات النشاط المحدد (Designated activity company)، وشركات ذات المسؤولية المحدودة (Limited liability companies). كما استحدثت المملكة المتحدة في العام 2005 شركات المصلحة المجتمعية بموجب قانون الشركات العام 2004، حيث صمم هذا النوع من الشركات للمؤسسات الاجتماعية التي ترغب في استخدام أرباحها وأصولها من أجل الصالح العام (European Center for Not-for-Profit Law, 2012).

أصبح المانحون أكثر انتقائية في توفير التمويل للعديد من المؤسسات الاجتماعية في بعض الدول مثل المملكة المتحدة والسويد وهولندا، من أجل حث هذه المؤسسات على الاعتماد على مصادر ذاتية لتمويل أنشطتها الاجتماعية. استجابة لذلك، قامت العديد من هذه المؤسسات بتغيير نموذج عملها نحو نماذج أعمال أكثر استدامة تعزز الاستقلالية والاعتماد على الذات، ما يسمح لها بتوليد الدخل مع الحفاظ على أولوية أداء مهامها الاجتماعية بطريقة ريادية ومبتكرة (Khien and Quek, 2013). في إندونيسيا، ومع تراجع التمويل الدولي للمنظمات غير الحكومية خلال العقد الماضي، أنشأت الحكومة الإندونيسية مركز الدراسات والخدمات للمنظمات غير الحكومية الوطنية الذي يقدم الدعم للمنظمات غير الحكومية حتى تصبح أقل اعتماداً على مساعدات المانحين (Marzuki, 2020). كما ساعدتها على تنويع مصادر التمويل من خلال تحفيزها على تبني نماذج عمل جديدة مثل الشركات الاجتماعية، بشرط تحقيق المتطلبات القانونية والإدارية اللازمة.

1 <https://betterentrepreneurship.eu/en/node/52>

2 <https://betterentrepreneurship.eu/en/node/52/>

في أغلب دول العالم، لا يوجد هناك شكل قانوني أو تنظيمي موحد لمؤسسات الريادة الاجتماعية (OECD/European Union, 2013; Caire and Tadjudje, 2019; OECD, 2022)، ففي العادة تأخذ أشكالاً قانونية مختلفة حسب الدولة، وتشمل هذه الأشكال مؤسسات أو مشاريع التضامن (solidarity enterprises) والتعاونيات أو التعاونيات الاجتماعية ذات المسؤولية المحدودة (limited liabilities social co-operatives)، والتعاونيات ذات المصلحة الجماعية (collective interest co-operatives) كما هو معتمد في إيطاليا وفرنسا وإسبانيا والبرتغال واليونان، والشركات ذات المصلحة الجماعية (collective interest companies) كما في بلجيكا، وشركات المصلحة المجتمعية (community interest companies) كما في المملكة المتحدة. كما قد تتخذ مؤسسات الريادة الاجتماعية أشكالاً أخرى مثل التعاونيات، منظمات غير ربحية مثل جمعيات الادخار، والجمعيات الخيرية، أو المنظمات التطوعية

من ناحية أخرى، عادة ما يرتبط مفهوم الريادة الاجتماعية بالشركات الاجتماعية، بل يمكن اعتبار الشركات الاجتماعية والريادة الاجتماعية مفهومين مترابطين (OECD, 2013)؛ فتعرف الشركات الاجتماعية عادة من منظور ريادي اجتماعي³ تشير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى الشركات الاجتماعية بأنها أي نشاط خاص يهدف إلى المصلحة العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، وليس تعظيم الربح، ولديه القدرة على إيجاد حلول ريادية مبتكرة لمشاكل التهميش الاجتماعي والبطالة (OECD, 1999). وبشكل مشابه، تعرّف المفوضية الأوروبية المؤسسة الاجتماعية بأنها شركة أو مشغل في الاقتصاد الاجتماعي بهدف خلق أثر اجتماعي بدلاً من تحقيق الأرباح للملاك أو المساهمين، وذلك من خلال توفير السلع والخدمات للسوق بطريقة ريادية ومبتكرة، وتستخدم أرباحها في المقام الأول لتحقيق الأهداف الاجتماعية.

2-2 الإطار القانوني لمؤسسات الريادة الاجتماعية في فلسطين

لا يوجد هناك أي إطار قانوني مخصص للريادة الاجتماعية في فلسطين، حيث لم تشر أي من القوانين ذات العلاقة مثل قانون الشركات، أو قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، وغيرها، إلى مصطلح الريادة الاجتماعية. لا يختلف الحال هنا، من حيث عدم وجود قانون ناظم للريادة الاجتماعية، عنه في أغلب دول العالم التي لم تصدر قوانين خاصة بذلك، بل قامت بتنظيم الريادة الاجتماعية ضمن إطار الشكل القانوني للمؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية كما أشرنا سابقاً. هذا يعود بشكل رئيسي إلى أن الريادة الاجتماعية، كنشاط، لا يمكن حصره في شكل قانوني واحد من المؤسسات، بل يمكن ممارسته من خلال أشكال قانونية عديدة ومتنوعة.

كما هو الحال في أغلب دول العالم، تتم ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين من خلال أشكال مختلفة من المؤسسات التي قد تتبع لمرجعيات مختلفة في القوانين الفلسطينية ويتم تسجيلها، وتنظيمها من قبل أشكال مختلفة من المؤسسات العامة. في هذا الجزء من الدراسة، تم حصر أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين، بشكل رئيسي، من خلال المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية، والتعاونيات، والشركات غير الربحية. أيضاً أشارت العديد من الأدبيات العالمية إلى أن أنشطة الريادة الاجتماعية أصبحت تتقاطع مع المسؤولية الاجتماعية في شركات القطاع الخاص (Miragaia et al., 2017). وعلى الرغم من عدم وجود أدلة كافية من خلال مراجعة الأدبيات أو المقابلات المعمّقة التي تم إجراؤها على أن المسؤولية الاجتماعية في فلسطين هي من عناصر البيئة التمكينية لأنشطة الريادة الاجتماعية، إلا أننا سنقوم بالتطرق إليها في هذا القسم من الدراسة من أجل محاولة رسم دور مستقبلي للمسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص في تعزيز أنشطة الريادة الاجتماعية.

2-2-1 المنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية كأحد أشكال المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية

تطور عمل المنظمات غير الحكومية بعد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1967، لسد الفجوة الكبيرة في الخدمات الأساسية التي خلقها الاحتلال، حيث لعبت هذه المنظمات (الجمعيات الخيرية، والأندية الرياضية، والمراكز البحثية، والمنظمات الإغاثية والرياضية والتنموية والحقوقية والثقافية، وغيرها) دوراً مهماً في توفير الخدمات الأساسية والقيام بأنشطة مدرة للدخل (شلبي، 2001)، كما ركزت على تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للفئات المحتاجة والمهمشة، وبخاصة الفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة والنساء القاطنات في المناطق النائية (شبير، 2017).

تميزت مرحلة ما بعد توقيع اتفاقية أوسلو وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية العام 1994 في ازدياد ملحوظ في عدد المنظمات الأهلية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة (Morrar and Sultan, 2020). ساهمت المنظمات غير الحكومية في إيجاد حلول للكثير من المشاكل الاجتماعية في مختلف مجالات الحياة، من خلال تنفيذها العديد من الأنشطة الاجتماعية وتعبئة الموارد البشرية وزيادة الإنتاج القومي، وتقديم أفضل الخدمات للأفراد المهمشين، فمثل هذه المنظمات تعد مؤشراً تنموياً مهماً في تقارير التنمية البشرية لتقدم المجتمعات.

3 https://single-market-economy.ec.europa.eu/sectors/proximity-and-social-economy/social-economy-eu/social-enterprises_en

تمارس الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية أنشطتها المختلفة في أرجاء المناطق الفلسطينية كافة، وتوجه أنشطتها التنموية للنهوض بالقطاعات التي تلامس احتياجات المواطنين كالصحة، والتعليم، والثقافة، والزراعة، والتنمية الاجتماعية (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، 2008). إضافة إلى ذلك، تسهم هذه الجمعيات في تعزيز الروابط الاجتماعية، والتخفيف من آثار الأزمات الإنسانية، وحماية حقوق الفئات الأكثر تهميشاً، فتلعب دوراً بالغ الأهمية على المستويين الوطني والإنساني معاً، فتقوم بدورها في تحسين حياة المواطنين وتمكينهم اجتماعياً واقتصادياً، ومن جهة أخرى تقوم بتعزيز انتماء المواطنين لفلسطين وتثبيتهم على أرضها ومناصرة قضيتها (وزارة التنمية الاجتماعية، 2022).

يستند عمل المنظمات غير الحكومية إلى المادة الأولى من قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000،⁴ حيث نصت هذه المادة على «أن للفلسطينيين الحق في ممارسة النشاط الاجتماعي والثقافي والمهني والعلمي بحرية، بما في ذلك الحق في تشكيل وتسيير الجمعيات والهيئات الأهلية وفقاً لأحكام هذا القانون»، إضافة إلى المادة الرابعة من القانون نفسه التي تلزم هذه المؤسسات بالتسجيل في دوائر وزارة الداخلية. أما فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية الأجنبية التي عرّفها القانون بأنها «أي جمعية خيرية أو هيئة غير حكومية أجنبية يقع مقرها أو مركز نشاطها الرئيسي خارج الأراضي الفلسطينية، أو كانت أغلبية عدد أعضائها من الأجانب»، فإنه يحق لها فتح فرع أو فروع لها في الأراضي الفلسطينية بشرط تسجيلها في وزارة الداخلية بناءً على ما جاء في المادة 34 من الفصل الثامن لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية.

بعد مرور عقدين على قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، أصدر مجلس الوزراء مؤخراً قراراً بقانون رقم (7) لسنة 2021م بتعديل قانون رقم (1) لسنة 2000 بشأن الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، وجاءت هذه التعديلات في إلزام الجمعيات والهيئات الأهلية بتقديم خطط عمل سنوية للوزارة المختصة، وتقارير مالية سنوية متضمنة بشكل تفصيلي كلاً من الإيرادات والمصروفات وتحديد نسبة رواتب الموظفين والمصاريف التشغيلية التي يجب ألا تزيد على 25% من إجمالي الميزانية السنوية، وجمع التبرعات وفقاً لنظام يصدر عن مجلس الوزراء يحدد فيه شروط وأحكام المساعدات غير المشروطة، وجمع التبرعات، وإعطاء الصلاحية للوزير بإحالة أموال الجمعية أو الهيئة المنحلة، سواء الأموال المنقولة أو غير المنقولة، إلى جهات يحددها القانون.⁵ أثارت هذه التعديلات ردود فعل الكثير من الحقوقيين والاقتصاديين لما فيها من تضيق على عمل المؤسسات الأهلية، ولكونها تحيل مؤسسات المجتمع المدني إلى موظفين تابعين للسلطة التنفيذية، وينفذون تعليماتها وخططها، إضافة إلى تقويض دورها الحيوي في حماية حقوق الإنسان وتحقيق المصالح المجتمعية.⁶

تعتبر الاستدامة المالية أحد أبرز التحديات المالية التي تعاني منها المنظمات غير الحكومية بشكل خاص ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام. تعتمد أغلب المنظمات غير الحكومية على المنح والإعانات الخارجية من أجل تمويل نفقاتها التشغيلية، ونسبة قليلة قادرة على تحقيق إيرادات من خلال تقديم بعض الخدمات مدفوعة الأجر (Khien and Quek, 2013; Morrar and Sultan, 2020). في العام 2006، بلغ عدد المنظمات غير الحكومية التي تمول أنشطتها ذاتياً من خلال ممارستها للأنشطة التجارية 301 منظمة من إجمالي المنظمات العاملة في فلسطين البالغ عددها 1400 منظمة غير حكومية (ماس، 2008). في هذا السياق، صنف مركز المؤسسات الصغيرة في فلسطين المنظمات غير الحكومية الممولة ذاتياً على أنها مؤسسات اجتماعية تسعى إلى تحقيق آثار اجتماعية أو بيئية، وفي الوقت ذاته تحقيق الإيرادات من خلال النشاط التجاري (مركز المؤسسات الصغيرة، 2017).

تتوزع أنشطة المنظمات غير الحكومية في فلسطين في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. فعلى الرغم من أنها تضع التنمية الاجتماعية على سلم أولوياتها، فإنها تنشط بشكل فعال أيضاً في أنشطة التنمية والتمكين الاقتصادي، والتنمية البيئية، والأنشطة الثقافية والتعليمية،... إلخ. إن الازدياد الكبير في حجم التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بفعل الاحتلال، يدفع بالعديد من المنظمات غير الحكومية إلى البحث عن حلول ريادية ومبتكرة تساهم في تمكين الفئات الفقيرة والمهمشة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية، وهنا يأتي بشكل رئيسي دور أنشطة الريادة الاجتماعية في خلق عائد اجتماعي واقتصادي للفئات المستهدفة مع محاولة تحقيق نوع من الاستدامة المالية لهذه المؤسسات (Morrar and Baba, 2022).

2-2-2 التعاونيات كأحد أشكال المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية

تعتبر التعاونيات إحدى أهم مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي التضامني التي تهدف، بشكل أساسي، إلى تلبية احتياجات الأفراد وتسخير الأدوات الاقتصادية لتحقيق التنمية الاجتماعية بدلاً من تحقيق الأرباح والمكاسب المادية التي تخدم أصحاب المصلحة كما في النماذج التقليدية، فتركز هذه المؤسسات على خدمة أفراد المجتمع بالمقام الأول بدلاً من خدمة الأسواق، فتنتج السلع والخدمات لحل ومعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية كالفقر، وقلة فرص العمل (الأسكوا، 2014). تشترك التعاونيات في مجموعة من القيم والمبادئ الأساسية

4 <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id13431>

5 <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id17441>

6 <https://alresalah.ps/post/235707/>

التمثلة في: 1) المشاركة، من خلال إدراكها لأهمية المسؤولية المشتركة والمشاركة في عملية صنع القرار بين مختلف الجهات الفاعلة. 2) التضامن والابتكار، كبديل ابتكاري عن النماذج الاقتصادية التقليدية التي تعود بالفائدة والمنفعة على المجموعات الأكثر حرماناً وتهميشاً وفقراً. 3) المشاركة الطوعية والاستقلالية، من خلال اتباع نهج الانطلاق من القاعدة لإنشاء المؤسسات بناءً على الاحتياجات الاجتماعية وإعطاء الفرصة للمجتمعات لإنشاء المشاريع والحصول على المهارات والموارد اللازمة التي يتعذر تحقيقها من خلال اقتصاديات السوق. 4) المصلحة العامة، من خلال تحقيق النمو والرفاه لجميع أفراد المجتمع وتعزيز الثقافة المجتمعية القائمة على التعاون والدعم المتبادل (الأسكوا، 2014). من الواضح من هذا التعريف والقيم والمبادئ المرافقة له، أن هناك مساحة واسعة لأنشطة الريادة الاجتماعية في نماذج عمل التعاونيات، من خلال سعيها إلى تحقيق التنمية الاجتماعية عبر تبني نماذج ريادية وابتكارية قادرة على تحقيق نوع من الاستدامة المالية لهذه المؤسسات، من خلال تقديم مجموعة متنوعة من السلع والخدمات التي تعالج التحديات الاقتصادية والاجتماعية. وتجدر الإشارة، هنا، إلى أهمية العمل التطوعي والمشاركة في تقليل الأعباء المالية على التعاونيات وتعزيز الاستدامة.

تتشكل هيكلية القطاع التعاوني في فلسطين من التعاونيات والجمعيات التعاونية التي تتكون من عدد من الأعضاء، والاتحادات القطاعية التي تحتوي على مجموعة من التعاونيات العاملة في النشاط الاقتصادي نفسه. يضم الاتحاد التعاوني العام جميع الاتحادات القطاعية والتعاونيات، فيما تشرف هيئة العمل التعاوني على جميع مكونات القطاع التعاوني. ينشط عمل التعاونيات في فلسطين ضمن خمسة قطاعات رئيسية، وهي: قطاع الإسكان، القطاع الزراعي، القطاع الاستهلاكي، القطاع الخدمي، القطاع الحرفي.⁷

تعرف الجمعية التعاونية بأنها «مؤسسة اقتصادية اجتماعية تؤسس من 15 عضواً على الأقل، ويرتبط أعضاؤها طوعاً لتلبية احتياجاتهم وطموحاتهم المشتركة من خلال مساهمتهم الذاتية وملكيتهم المشتركة وإدارتهم ومراقبتهم الديمقراطية، وتمارس نشاطاتها بصفتها الاعتبارية».⁸ في نهاية العام 2019، بلغ عدد الجمعيات التعاونية المسجلة لدى هيئة العمل التعاوني 866 جمعية تعاونية، منها 677 جمعية في الضفة الغربية، و189 جمعية في قطاع غزة. تصنف الجمعيات التعاونية التي لم تنجز ميزانيتها المالية خلال ثلاث سنوات، ولم تقعد أي اجتماع لهيئتها العامة خلال هذه الفترة، بأنها جمعيات غير عاملة، والبالغ عددها 335 جمعية في الضفة الغربية، ما يعني أن نصف الجمعيات التعاونية المسجلة في الضفة الغربية تصنف بأنها جمعيات غير عاملة (هيئة العمل التعاوني، 2020).

يتم تنظيم التعاونيات في فلسطين استناداً إلى أحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 وتعديلاته، لا سيما أحكام المادة (43) منه، وأحكام قانون جمعيات التعاون رقم (50) لسنة 1933 وتعديلاته، وأحكام قانون جمعيات التعاون رقم (17) لسنة 1956 وتعديلاته. بناءً على تنسيب مجلس الوزراء بتاريخ 2010/07/05، تم إصدار قرار بقانون رقم (20) لسنة 2017 بشأن الجمعيات التعاونية، الذي ينظم عمل التعاونيات في الوقت الحالي، حيث نصت المادة رقم (2) على أن الهدف من هذا القرار بقانون هو «تشجيع وتنظيم وتنمية العمل التعاوني بالاعتماد على مبادئ العضوية الطوعية، والإدارة الديمقراطية، والمشاركة الاقتصادية، والاستقلالية الذاتية، والمعرفة التعاونية، والتعاون بين التعاونيات بما يعود بالنفع على الأعضاء التعاونيين والمجتمع المحلي». يتولى مجلس إدارة هيئة العمل التعاوني التي أنشئت وفقاً لأحكام المادة رقم (4) تسجيل الجمعيات التعاونية والاتحادات القطاعية والاتحاد العام، ومراقبة مدى التزامها بتطبيق هذا القرار بقانون.⁹

يضع قطاع التعاونيات في فلسطين الأنشطة الريادية التي تهدف إلى تحقيق قيمة اقتصادية واجتماعية (الريادة الاجتماعية) على سلم الأولويات، وهو ما يتضح في رؤية الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعاون 2023-2021: «قطاع تعاوني منتج وريادي، مستقل بذاته، تعكس ممارساته التزامه المطلق وقناعاته بمبادئ التعاون السبعة، وله مساهمة ملموسة في الاقتصاد الوطني وفي بناء مقومات الدولة الفلسطينية المستقلة»، وأيضاً في عدد من الأهداف الاستراتيجية والسياسات (هيئة العمل التعاوني، 2020). أشار الهدف الاستراتيجي الثالث إلى سعي هيئة العمل التعاوني لضم فئات ومجالات عمل جديدة تشمل الرياديين في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى مثل قطاع التكنولوجيا والاتصال، ونماذج جديدة في السكن، والخدمات العامة، والمجالات الحرفية والاستهلاكية، والبيئة، وإعادة التدوير، والطاقة المتجددة، من خلال تنفيذ برامج وطنية وإقليمية لتبادل المعرفة والخبرة في التعاونيات الريادية.

2-2-3 الشركات غير الربحية كأحد أشكال المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية

يستند وجود الشركات غير الربحية في الضفة الغربية إلى المادة (4) من قرار بقانون رقم (6) لسنة 2008 بشأن تعديل قانون الشركات لسنة 1964 الساري في الضفة الغربية (مؤسسة الحق، 2015). عملت الحكومة الفلسطينية على إصدار أنظمة وقرارات تتعلق بالشركات غير الربحية لتنظيم عملها، من خلال إصدار مجلس الوزراء قرار رقم (3) لسنة 2010 بشأن نظام الشركات غير الربحية.¹⁰ نصت المادة رقم (2) من هذا القرار على أنه «يشترط لتأسيس أية شركة غير ربحية أن تكون غاياتها تقديم خدمة أو نشاط اقتصادي أو اجتماعي أو

7 <http://www.cwa.pna.ps/page3/>

8 <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id16980=>

9 <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id16980=>

10 <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id16122=>

ثقافي أو أهلي أو تنموي أو غيره، ومن شأنه تحسين مستوى المواطنين في المجتمع اجتماعياً أو صحياً أو مهنياً أو مادياً أو فنياً أو رياضياً أو ثقافياً أو تربوياً، دون أن تهدف إلى تحقق الربح، وإن حققت عوائد، فلا يجوز توزيعها على المساهمين فيها». تسجل الشركات غير الربحية في وزارة الاقتصاد الوطني على شكل الشركة المساهمة الخصوصية وتسري على تسجيلها ورأسمالها والرسوم المستوفاة عن عملية تسجيلها، كما يحق للشركة إقامة الأنشطة وتأسيس المشاريع المدرة للدخل وتملك الأموال المنقولة وغير المنقولة شريطة أن تستخدم عوائدها في خدمة غاياتها وأهدافها، وأخذ الهبات والمعونات والتبرعات أو التمويل لمشاريعها من جهات أجنبية، على أن تكون هذه الهبات أو التبرعات أو المعونات أو التمويل غير مشروطة.

في العام 2015، أصدر مجلس الوزراء قراراً بقانون رقم (7) بشأن الشركات غير الربحية، الذي أخضع فيه هذه الشركات لقانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005. كما أصدر بعدها قرار رقم (8) للعام 2015 بنظام معدل لنظام الشركات غير الربحية رقم (3) لسنة 2010، الذي عدّل المادة (11) المتعلقة بحق الشركات غير الربحية بالحصول على التمويل، وأضاف فقرة جديدة نصت على: «بشترط الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الوزراء لقبول الهبات والتبرعات والمعونات والتمويل وبيان الغاية منها»¹¹. في العام 2016، اتخذت الحكومة الفلسطينية إجراءات عدة لكي تتمكن الشركات غير الربحية من قبول الهبات والتبرعات والمنح والتمويل، حيث تتم عملية الموافقة من خلال سبع مراحل (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2019):

1. تتقدم الجمعية بطلب الحصول على الموافقة المسبقة لاستقبال منحة.
2. دراسة الطلب من قبل مراقب الشركات.
3. قيام مراقب الشركات بإحالة الطلب إلى الوزير مشفوعاً برأيه.
4. قيام مجلس الوزراء بفحص الطلب قبل عرضه على اجتماع مجلس الوزراء.
5. تقوم الأمانة العامة لمجلس الوزراء بإحالة القرار إلى وزارة الاقتصاد.
6. يقوم مراقب الشركات بتزويد سلطة النقد بقرار مجلس الوزراء.
7. تتولى وزارة النقد الفلسطينية إبلاغ المصارف بذلك.

بررت الحكومة الفلسطينية هذه الإجراءات والتعديلات بأنها ضرورية لتنظيم عمل الشركات غير الربحية والرقابة عليها، وأن التمويلات التي تتلقاها بعض الشركات لم تكن مخصصة للغايات التي تأسست من أجلها، ولم تلتزم بنظام الشركات غير الربحية وتقديم تقريرين (مالي وإداري) عن نشاطات وأعمال ومصادر تمويل شركاتهم، إضافة إلى عدم وجود عناوين لبعض الشركات نتيجة تغيير عناوينها دون الإبلاغ عن ذلك، واستخدام هذه الشركات كوسيلة للربح والكسب أو للحصول على رواتب عالية¹². واجهت هذه الإجراءات العديد من الانتقادات من قبل مختصين اقتصاديين وقانونيين، معبرين عن ذلك بأن الإجراءات التي أقرها مجلس الوزراء للموافقة على إعطاء تصريح للشركة لاستقبال التمويل تعسفية، ولا حاجة لها في ظل الرقابة المفروضة من جهات الممول، وبخاصة عندما تكون جهات حكومية أجنبية أو مؤسسات مانحة عالمية بعيدة عن شبكات غسيل الأموال، وأن الإجراءات المفروضة تحتاج إلى شهور في كل مرة لإتمامها، وتخضع خلالها الشركة لشبه تحقيق وفحص أمني كامل، ما يعطل عمل الشركات غير الربحية ويعدم خصوصيتها وحريتها في ممارسة نشاطها (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2019).

تم إيقاف العمل بتسجيل الشركات غير الربحية من قبل وزارة الاقتصاد في العام 2017¹³. في هذا السياق، أفاد مراقب الشركات لدى وزارة الاقتصاد الوطني بأن قرار إيقاف تسجيل الشركات غير الربحية جاء بناءً على قرار حكومي لحين إنجاز قانون الشركات الجديد الذي أصدر في نهاية العام 2021، وإصدار نظام الشركات غير الربحية رقم (20) لسنة 2022 الذي لم يختلف كثيراً عن النظام الذي كان معمولاً به في العام 2010 وتعديلاته. أيضاً، حسب مراقب الشركات، فإن إيقاف العمل بتسجيل الشركات غير الربحية يعود إلى بعض الإشكاليات في عمل بعض هذه الشركات، من خلال سعيها إلى التبرج بشكل رئيسي بعيداً عن الأهداف الاجتماعية التي أسست من أجلها. إضافة إلى ذلك، أعطى النظام الجديد للشركات غير الربحية المنوي إصداره فترة سماح للشركات غير الربحية لتصويب أوضاعها القانونية حتى تاريخ 2024/04/01¹⁴.

عالمياً، لعبت الشركات غير الربحية دوراً مهماً في تعزيز الريادة الاجتماعية على جوانب عدة (Haugh, 2006; Tan, 2010)، من خلال تشجيع الريادة الاجتماعية ودعم الجهود التي تستهدف حل المشكلات الاجتماعية والبيئية، وتوفير مصادر للتمويل والموارد للمبادرات الاجتماعية والمشاريع الريادية، ودعم وتعزيز الابتكار الاجتماعي من خلال توفير المساحة والموارد للأفراد والجماعات لتطوير أفكار جديدة تهدف إلى تحسين الظروف الاجتماعية والبيئية، وتطوير وتعزيز معايير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة، من خلال تشجيعها على تبني ممارسات أكثر استدامة، وتوجيه استثماراتها نحو الأنشطة والمشروعات الاجتماعية.

11 <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id16724=>

12 <https://www.alhadath.ps/article/113436/>

13 مقابلة مع مؤسسة Build Palestine.

14 مقابلة مع مراقب الشركات في وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية.

4-2-2 المسؤولية الاجتماعية في الشركات الخاصة

تقوم شركات القطاع الخاص ببناءً على مسؤوليتها الاجتماعية في دعم العديد من الأنشطة الاجتماعية من منطلق حرصها على إحداث مساهمة مجتمعية مستدامة للمجتمع بشكل عام، والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة في مجالات التعليم، والصحة، والبيئة، والثقافة، ... وغيرها.

لا توجد هناك نصوص قانونية تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية في قانون الشركات الفلسطيني (كسواني، 2016)، وكما أنه لا يمكن تصنيفها كمؤسسات اجتماعية كونها شركات تسعى إلى تحقيق المصلحة الخاصة وتعظيم أرباح المساهمين في المقام الأول. خلال السنوات الأخيرة، زادت مساهمة المسؤولية الاجتماعية، وبخاصة لدى الشركات الكبيرة في فلسطين في العديد من القطاعات الاجتماعية، حيث قامت بتنفيذ العديد من البرامج الريادية من منطلق المسؤولية الاجتماعية وواجبها الوطني الاجتماعي لدعم المجتمع ومساندته وحماية البيئة. على سبيل المثال، في العام 2014، أطلق صندوق الاستثمار الفلسطيني مؤسسة فلسطين للتنمية، لتكون مسؤولة عن تنفيذ استراتيجيته في مجال المسؤولية الاجتماعية.¹⁵ تدير المؤسسة برنامجاً متكاملاً للمسؤولية الاجتماعية يضم العديد من المبادرات التنموية التي تركز في جوهرها على تعزيز الريادة والابتكار في المجتمع الفلسطيني، وتحفيز الشباب في الانخراط في الحياة العملية، وتحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين القاطنين في المناطق المهمشة.¹⁶ كما ساهم القطاع المصرفي الفلسطيني خلال العام 2022 بمبلغ 5 ملايين دولار تقريباً في مجال المسؤولية المجتمعية بهدف تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع.¹⁷

بالرجوع إلى قانون الشركات الفلسطيني رقم (12) لسنة 1964، فإن القانون لا يلزم الشركات بتخصيص نسبة من أرباحها للمسؤولية الاجتماعية، وكذلك لم يتطرق قانون الشركات الجديد المقرر بقانون رقم (42) لسنة 2021، إلى بند المسؤولية الاجتماعية، على الرغم من تضمين المسودة الخاصة بهذا القرار بنداً يلزم الشركات المساهمة العامة بتخصيص ما نسبته 1% من أرباحها لتنفيذ برامج المسؤولية كما جاء في المادة (189) تحت عنوان «مخصص البحث العلمي والتدريب والمسؤولية الاجتماعية» (ماس، 2019).

صدر مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية قراراً رقم (1) للعام 2013 بتعليمات معدلة لتعليمات رقم (2) لسنة 2008، ينظم المسؤولية الاجتماعية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، فحسب القرار: «يجب أن يتضمن التقرير السنوي الإفصاح عن سياسة الشركة في مجال المسؤولية الاجتماعية، وتلك المتعلقة بسياساتها في مجال خدمة البيئة والمجتمع المحلي، على أن تكون هذه السياسة معلنة بشكل واضح وغير مضللة وقابلة للتطبيق، وفي حال لم يكن لدى الشركة أي نشاط في مجال المسؤولية الاجتماعية أو أية مساهمات مجتمعية، فيجب الإفصاح عن ذلك ضمن التقرير السنوي».¹⁸ يمكن أن يشجع هذا توجه الشركات على وضع سياسات وبرامج خاصة للمسؤولية الاجتماعية، وأن يشكل حافزاً أمام الشركات الأخرى لتضمين المسؤولية الاجتماعية في خططها الاستراتيجية؛ كون الإفصاح عن التقرير السنوي يعكس القوة المالية للشركات ومدى تفانيها في تنفيذ برامج مسؤولة تجاه المجتمع.

15 <https://www.psd.f.ps/ar/page/about-psdf>

16 <https://www.psd.f.ps/ar/program1453200155/>

17 <https://www.abp.ps/public/files/banking20%indicator/CSR.2022222%202022%pdf>

18 <http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id16545=>

الفصل الثالث

الريادة الاجتماعية ومساهمتها في تحقي أهداف التنمية المستدامة: إطار عام

1-3 أهداف التنمية المستدامة: المفهوم والخلفية التاريخية

ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في الستينيات، وذلك في إطار النقاش حول تأثير التنمية الاقتصادية على البيئة (Dulkadiroglu, 2019)، وتم تطوير مفهوم رسمي له في العام 1983 ضمن تقرير حمل عنوان «مستقبلنا المشترك»، ويُعرف أيضاً باسم تقرير برونتلاند، والصادر عن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (United Nations Conference on Environment and Development (UNCED)) التي تشكلت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول من العام 1983 (UN, 1987). حسب التقرير، فإن التنمية المستدامة هي «التنمية التي تلبي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية احتياجاتهم»، وذلك ضمن إطار يضمن تكامل كل من السياسات الاقتصادية واستراتيجيات التنمية (UN, 1987).

في العام 1992، تبنت أكثر من 178 دولة جدول أعمال القرن الواحد والعشرين الصادر عن مؤتمر قمة الأرض في البرازيل، بهدف بناء شراكات عالمية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين حياة البشر وحماية البيئة.¹⁹ في العام 2000، أصدرت الأمم المتحدة وثيقة إعلان الألفية في مؤتمر القمة الألفية المنعقد في مدينة نيويورك، التي تضمنت ثمانية أهداف رئيسية تسمى «الأهداف الإنمائية للألفية»، وذلك باتفاق 189 دولة من الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وما لا يقل عن 23 منظمة دولية، على تحقيقها في نهاية العام 2015.²⁰ أيضاً، في العام 2015، قدمت المجموعة المفتوحة للعمل²¹ مقترحاً لجدول أعمال التنمية ما بعد العام 2015 من منظور تنموي مستدام، أسفر عنه اعتماد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حينها (193 دولة) خطة التنمية المستدامة للعام 2030.

احتوت خطة التنمية المستدامة على 17 هدفاً متضمنة 169 غاية و231 مؤشراً، بهدف مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ضمن أجندة 2030. تهدف الخطة، بشكل أساسي، إلى تحقيق تنمية أكثر استدامة في العالم بأسره، وضمان عدم تخلف أي دولة عن الركب،²² وتوجيه السياسات والاستراتيجيات العالمية نحو التنمية المستدامة، وتقديم فرص جديدة لسد الفجوة بين حقوق الإنسان والتنمية التي تعكس محتوى المعايير والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.²³

تنتم أهداف التنمية المستدامة بالعالمية؛ أي إنها تنطبق على جميع دول العالم بدون استثناء، وغير مقتصرة على البلدان النامية فقط، وتسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة التي محورها الإنسان وكوكب الأرض، لتتجاوز الرؤية الضيقة التي سعت الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحقيقها. كما تحقق سلسلة واسعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إضافة إلى شملها جميع أفراد المجتمع دون استثناء أو تمييز لبناء عالم يسود في جميع أرجائه الاحترام والمساواة.²⁴

تعتبر خطة التنمية المستدامة للعام 2030 أجندة ونموذج عمل للناس وحماية الكوكب وتحقيق الازدهار والسلام وتعزيز الشراكات (Brown and Rasmussen, 2019). تحت بعد الإنسان. تسعى أهداف التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، والقضاء على الجوع، وتحقيق الصحة الجيدة والرفاهية، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين. كما تسعى لحماية الكوكب الذي نعيش فيه من الدمار والكوارث من خلال تعزيز مبدأ إدارة الموارد الطبيعية بطرق مستدامة وأخلاقية، ويندرج تحت هذا العنوان ثمانية أهداف، وهي: المياه النظيفة والصرف الصحي، الطاقة النظيفة وقليلة التكلفة، الصناعة والابتكار والبنية التحتية، المدن والمجتمعات المستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة على الأرض. سيتمكن جميع الناس من العيش برفاهية وتلبية احتياجاتهم إذا تم الأخذ بعين الاعتبار هدف العمل اللائق والنمو

19 <https://sdgs.un.org/goals>

20 <http://www.mdgfund.org/node922/>

21 المجموعة المفتوحة للعمل: فريق عمل تم تشكيله من قبل الأمم المتحدة في العام 2013 بهدف صياغة أهداف التنمية المستدامة، ووضع المقترحات التي تهدف إلى مواجهة التحديات العالمية كالفقر والجوع والتغير المناخي وعدم المساواة وغيرها، وضم مجموعة الممثلين عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة حتى العام 2014:

<https://sustainabledevelopment.un.org/owg.html>

22 <https://sdgs.un.org/2030/agenda>

23 <https://www.ohchr.org/ar/sdgs/about-2030-agenda-sustainable-development>

24 <https://www.ohchr.org/ar/sdgs/about-2030-agenda-sustainable-development>

الاقتصادي الذي يندرج تحت عنوان الازدهار. وسيتكثرون، أيضاً، من العيش بسلام بعيداً عن الخوف والعنف إذا ما تم تحقيق السلام والعدل والحد من أوجه عدم المساواة. وأخيراً، لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة الواردة أعلاه بشكل فعال، ومواءمتها لتلبية احتياجات الأفراد وتطلعاتهم المستقبلية، لا بد من عقد شراكات متينة بين مختلف المؤسسات والجهات الفاعلة ضمن رؤية عالمية واضحة المعالم.

على الرغم من تأكيد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن أهداف التنمية المستدامة تختلف من حيث الأهمية وأولويات العمل من قبل الدول والمجتمعات، وذلك يعتمد على درجة التقدم أو التدهور في هدف أو أكثر من الأهداف مقابل باقي الأهداف. على سبيل المثال، تعتبر قضايا الفقر، واللامساواة، والصحة، من الأهداف التي تواجه العديد من الدول الأقل نمواً والنامية تحديات كبيرة في تحقيقها، وهذا يشمل دولاً عديدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. سلط (Ward, 2015) الضوء على أهم خمسة أهداف ينبغي تحقيقها من قبل المؤسسات الاجتماعية بالتعاون مع مختلف الجهات الفاعلة، ومنظمات المجتمع المدني، وشركات القطاع الخاص، باعتبارها أهدافاً ذات أولوية لا بد من تحقيقها، نظراً للمنفعة والفائدة الكبيرتين اللتين تنعكس آثارهما على المجتمعات بشكل إيجابي، وهي على التوالي: القضاء على الفقر (SDG 1)، الرفاهية والصحة الجيدة (SDG 3)، المساواة بين الجنسين (SDG 5)، الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة (SDG 7)، العمل اللائق والنمو الاقتصادي (SDG 8) (Ward, 2016).

تسعى الحكومات إلى وضع خطط وأطر وطنية لتحقيق أجندة 2030، ومتابعة التقدم المحرز نحو تحقيقها على الرغم من أنها غير ملزمة قانونياً بذلك²⁵. ومن هذا المنطلق، صاغت الحكومة الوطنية الفلسطينية «أجندة السياسات الوطنية 2017-2022: المواطن أولاً» بعد إعلان الحكومة التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العام 2016، وكلفت جميع وزاراتها وهيئاتها بإعداد الخطط القطاعية بما ينسجم مع الخطة الوطنية، وشكلت فريقاً وطنياً لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وضم الفريق ممثلين عن القطاع الحكومي والخاص والأهلي (الفريق الوطني للتنمية المستدامة، 2018). أظهرت تقارير الفريق الوطني تفواؤاً ملموساً في مستوى التقدم المحرز قبل انتشار جائحة كورونا. فالتقدم المحرز في مؤشرات الصحة والتعليم، لم يوازه تقدم في مؤشرات الفقر، واللامساواة، والعمل والنمو الاقتصادي. وهذا يعود بشكل رئيسي إلى التحديات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي والمتمثلة في حصار غزة المستمر منذ العام 2006، والتحكم في الاقتصاد الفلسطيني، والسيطرة على المعابر، والتحكم في التجارة الخارجية، ما فاقم العجز في الميزان التجاري، والسيطرة على المناطق المصنفة (ج) التي تضم غالبية الموارد الطبيعية، والقرصنة على أموال المقاصة التي تشكل جزءاً كبيراً من مجمل إيرادات الحكومة، وغيرها من الإجراءات. يضاف إلى ذلك بنية الاقتصاد الفلسطيني، وضعف السياسات المتعلقة بمحاربة الفقر والحد من البطالة واللامساواة

في ظل هذه التحديات، ضربت جائحة كورونا فلسطين، وأثرت بشكل كبير وسلبي على معظم مؤشرات الأداء في الكثير من أهداف التنمية المستدامة. على سبيل المثال، شهدت معدلات الفقر ارتفاعاً كبيراً (ارتفعت من 25.7% في العام 2011 إلى 29.2% في العام 2017)، على إثر الجائحة (لا يوجد رقم رسمي محدد) مع دخول عشرات الآلاف من الأسر في دائرة الفقر (الفقراء الجدد)، كما وصلت مستويات البطالة إلى 25.9% في العام 2020 (مكتب رئيس الوزراء، 2021). انطبق ذلك، أيضاً، على مؤشرات الأمن الغذائي والمساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي، فعلى سبيل المثال، ذكر تقرير العام 2020 أن فلسطين ليست على المسار الصحيح لتحقيق أهداف الاستدامة ذات الأولوية مثل الهدف الأول (القضاء على الفقر)، والثاني (القضاء على الجوع)، والخامس (المساواة بين الجنسين)، والثامن (النمو الاقتصادي) (الجرباوي، 2022)، وأن تداعيات جائحة كورونا أثرت بشكل كبير ومباشر على تحقيق الأهداف الخمسة الأولى من أهداف التنمية المستدامة (الفقر، الجوع، الصحة، التعليم، المساواة) إضافة إلى تحقيق الهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، حيث أدى الإغلاق الكامل للاقتصاد إلى تراجع بعض قطاعات الأعمال، وخفض فرص العمل في السوق الفلسطيني، وارتفاع فجوة اللامساواة بين الذكور والإناث في سوق العمل، الأمر الذي ضاعف من نسب الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المجتمع الفلسطيني، كما أدى إغلاق المدارس إلى عدم مواصلة الطلبة تعليمهم الأساسي، وحرمان الكثير من الفئات المهمشة والفقيرة من الوصول إلى الخدمات الأساسية (مكتب رئيس الوزراء، 2021)

2-3 الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأهداف التنمية المستدامة

تبنى الاستدامة على ثلاث ركائز رئيسية، وهي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تم ذكرها لأول مرة في تقرير برونتلاند العام 1987. ينظر إلى هذه الركائز الثلاث على أنها القاعدة الأساسية لبناء التنمية المستدامة التي لا يمكن تحقيقها إلا عندما تتقاطع الحماية البيئية والعدالة الاجتماعية والمنفعة الاقتصادية مع بعضها البعض بشكل تفاعلي، دون أن تستولي واحدة منها على الأخرى (Rinalducci, 2022).

1-2-3 البعد الاقتصادي

تعتبر أهداف التنمية المستدامة فرصة كبيرة أمام الشركات والمؤسسات لتشكيل وتوجيه استراتيجياتها للاستفادة من العوائد المتحققة من تنفيذ هذه الأهداف، فمن الممكن أن يؤدي تركيز المؤسسات على تحقيق البعد المادي إلى جانب البعدين الاجتماعي والبيئي، إلى خلق ميزة

25 <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/development-agenda/>

تنافسية لدى المؤسسات، وجعلها قادرة على تعزيز استدامة سلاسل التوريد لديها، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتحقيق الاستدامة المالية لتمويل أنشطتها المختلفة والوفاء بالتزاماتها المالية.²⁶

يتمثل البعد الاقتصادي في قدرة الدول على خلق نمو اقتصادي شامل ومستدام، يؤدي، بدوره، إلى خلق المزيد من فرص العمل، وتحسين الظروف المعيشية للأفراد والمجتمعات، وتوفير أكبر قدر ممكن من الأمن الاقتصادي للجميع دون استثناء، وتقليص فجوة الأجور والتفاوتات المتباينة بين الفقراء والأغنياء من جهة أخرى. تقدر لجنة الأعمال والتنمية المستدامة²⁷ أن تحقيق البعد الاقتصادي لأهداف التنمية المستدامة يمكن أن يضيف للاقتصاد العالمي العديد من الفرص الاقتصادية والاستثمارية التي لا تقل قيمتها عن 12 تريليون دولار أمريكي بحلول العام 2030، وما يقارب 380 مليون وظيفة، وبخاصة في الدول النامية. على الرغم من هذه التقديرات، فإن الخبراء الاقتصاديين يقدرون أن البعد الاقتصادي من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة له القدرة على النمو بسرعة أكبر بمعدل مرتين إلى ثلاث مرات من متوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشر القادمة، على افتراض أن الفوائد والعوائد الاقتصادية من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتم جنبا على الاقتصاد بأكمله، وليس فقط من بعض القطاعات (World Business Council for Sustainable Development, 2017)

2-2-3 البعد الاجتماعي

تشير الركيزة الاجتماعية لأهداف التنمية المستدامة إلى المبادرات والسياسات العامة والأنظمة الداعمة للقضايا الاجتماعية، مثل تحقيق الحماية والعدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع كافة دون تمييز، وتعزيز مبادئ التضامن بينهم؛ كإلحاح من التفاوتات الاجتماعية، ودعم المساواة بين الجنسين، واحترام حقوق الإنسان (Rinalducci, 2022). كما تشير إلى بناء مجتمع مستدام يسوده السلام والأمن التام، وحصول جميع أفراد على حقوقهم من الرعاية الصحية والتعليم الجيد، إضافة إلى تعزيز الأمن الغذائي داخل المجتمعات، واستبعاد الفقر منه قدر الإمكان. أيضاً، تنعكس المكونات الأساسية للعامل الاجتماعي من أهداف التنمية المستدامة بشكل مباشر على تطوير المجتمعات وازدهارها، وتحقيق الرفاهية لأفرادها إذا ما تم تنفيذها بالتعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة، التي تؤدي، بدورها، تلقائياً إلى تحقيق الاستدامة الاجتماعية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من التنمية المستدامة. لذلك، لا ينبغي تجاهل البعد الاجتماعي في سبيل التركيز على البعدين الاقتصادي والبيئي، لما له من آثار إيجابية على تحسين جودة الحياة للأفراد والمجتمعات التي تنعكس على جميع الأنشطة البشرية ككل، وبناء مستقبل مستدام وعادل للجميع، فتحقيق التوازن والتكامل بين الأبعاد الثلاثة، هو الأساس الحقيقي لتحقيق التنمية المستدامة.

2-3-3 البعد البيئي

يشمل البعد البيئي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مجموعة اللوائح والقوانين المستخدمة في التعامل مع القضايا البيئية؛ مثل الحفاظ على المياه من التلوث، والحد من العوامل المؤدية إلى التغيرات المناخية، واستخدام علوم الطبيعة والبيولوجيا لإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، والحفاظ على الكائنات التي تعيش على كوكب الأرض. كما يعني هذا البعد في تحفيز الحكومات والأفراد إلى التوجه نحو استخدام مصادر الطاقة المتجددة بمختلف أنواعها، وبخاصة الطاقة الشمسية للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتعزيز استخدام مبادئ الاقتصاد الدائري، للحد من كمية النفايات المنتجة، وإعادة تدويرها قدر الإمكان، للاستفادة منها في عملية المدخلات مرة أخرى، واستخدام التخطيط الحضري السليم الذي يساهم، بدوره، في تحقيق أنماط حياة أكثر استدامة (Rinalducci, 2022). غالباً ما يحظى هذا البعد باهتمام عالٍ أكثر من غيره من قبل الشركات والمؤسسات الكبرى، التي تسعى إلى ترك آثار إيجابية على المجتمع إلى جانب عملها التجاري، من خلال تحقيقها بند المسؤولية الاجتماعية، إضافة إلى سعيها إلى تحسين صورة علامتها التجارية لخلق عالم أكثر استدامة، متجاوزة في ذلك جميع التغيرات والظروف التي تحول دون ذلك (Delubac, 2022).

3-3 العلاقة بين الريادة الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة

تتعدى ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية الفكرة الأساسية التي تقوم عليها الأنشطة التجارية لجني أكبر قدر ممكن من العوائد المالية وتعظيم منفعة أصحاب المصلحة، بل تأخذ في عين الاعتبار خدمة أفراد المجتمع بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال موازنة الدعم المالي لتنفيذ الأفكار والأنشطة التي تساهم في إيجاد حلول للمشاكل الاجتماعية والبيئية وغيرها. إن الهدف الأساسي لممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية هو خلق قيمة اجتماعية بالأساس، إلى جانب القيمة الاقتصادية. إضافة إلى ذلك، يمكن التعبير عن أهمية خلق القيمة البيئية من ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية في أنها نتاج القيمة الاقتصادية والاجتماعية من ممارسة هذه الأنشطة على حد سواء، فتتخطى ريادة الأعمال الاجتماعية

26 <https://www.undp.org/sdg-accelerator/business-and-sdgs>

27 لجنة الأعمال والتنمية المستدامة: هي إحدى اللجان التابعة للأمم المتحدة، تأسست في العام 2016 لتنسيق وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وتعمل كمنصة للحوار والتعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات والقطاعات المختلفة لتبادل الخبرات والمعرفة، وتعزيز الممارسات المثلى لتحقيق مجموعة الأهداف: <https://sdgresources.relx.com/bsdc>

الحدود لتصبح ريادة أعمال مستدامة بالانتقال من التركيز على خلق قيمة اقتصادية واجتماعية، إلى التركيز على خلق قيمة اقتصادية وبيئية واجتماعية معاً (Servanite and Rispal-Halady, 2018)، الأمر الذي يظهر مدى تقاطع أنشطة الريادة الاجتماعية مع البعد الاجتماعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يرتبط تحقيق التنمية المستدامة بعدد كبير من التحديات العالمية التي تتطلب طرقاً جديدة لمعالجتها. فيمكن للمؤسسات الاجتماعية (على سبيل المثال، الجمعيات الخيرية والتعاونية، الشركات غير الربحية، الشركات الاجتماعية، المؤسسات غير الحكومية) أن تلعب دوراً فاعلاً في معالجة التحديات الاجتماعية المدرجة في أجندة أهداف التنمية المستدامة، من خلال تطوير أو إيجاد حلول مبتكرة (الابتكار الاجتماعي) (Zhang and Swanson, 2014)، ضمن نماذج عملية قابلة للتطبيق. تعد المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية مثل المنظمات غير الحكومية والتعاونيات والشركات غير الربحية مثلاً قوياً على المؤسسات التي أبرزت قدرتها في المحافظة على ممارسة الريادة الاجتماعية من حيث توفير العديد من البرامج التي تدعم الفقراء، وتوفير الغذاء الجيد لهم، والنهوض بالنساء، وتعزيز قيم المساواة بين الجنسين، كما لعبت هذه المؤسسات، وبخاصة المنظمات غير الحكومية، دوراً مهماً وحيوياً في الحفاظ على المجتمع والبيئة في مكانه الصحيح، ليس من حيث الضوابط البيئية فحسب، بل في تحسين أداء قطاع الرعاية الصحية والوصول إلى الأفراد الذين ليس لديهم القدرة على الوصول إلى هذه الخدمات، مثل الفئات المهمشة، والقاطنين في المناطق النائية (Oberoi et al., 2021).

في السنوات الأخيرة، ازداد اهتمام الباحثين في معرفة العلاقة المحتملة بين ريادة الأعمال الاجتماعية والتنمية المستدامة (Lenox; 2019; Daneka, 2010; Lubberink, 2019; Frouharfar et al, 2019). فعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لإشراك جميع الجهات الفاعلة، العامة والخاصة، في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد ثبت أن مساهمة الشركات التقليدية غير كافية حتى الآن (Ariza-Montes and Diaz-Sarachaga, 2022)، وبالتالي تعتبر ريادة الأعمال الاجتماعية أحد الحلول لضمان التنمية المستقبلية للمجتمع بأكمله، وتميز سياسة التنمية المستدامة عن السياسة الاقتصادية التقليدية (Stefanescu et al., 2011). ينظر إلى ريادة الأعمال الاجتماعية في العديد من دول العالم على أنها محرك للنمو الاقتصادي والتنمية، من خلال قدرتها على توفير حلول جديدة للمشاكل القديمة، وقدرتها على تبني مبادئ وقواعد المؤسسات التجارية لخلق قيم اجتماعية واقتصادية وبيئية معاً على الرغم من العقبات التي تواجهها بسبب الأطر المؤسسية غير الملائمة (Moses and Olokundun, 2014; Mair and Marti, 2006). في السياق ذاته، أشادت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 225/73 بالدور البارز لريادة الأعمال، وبشكل أكثر تحديداً ريادة الأعمال الاجتماعية في تحريك أجندة 2030 لأهداف التنمية المستدامة، من خلال تعزيز النمو الشامل، وزيادة فرص العمل، ومكافحة ومواجهة القضايا الاجتماعية والبيئية الرئيسية (UN, 2020).

في الأدبيات، ما زالت مساهمة الريادة الاجتماعية في تحقيق خطة أهداف التنمية المستدامة 2030 قيد البحث من قبل العديد من الباحثين في دول العالم. وجدت دراسة للعلاقة ما بين ريادة الأعمال الاجتماعية والتنمية المستدامة من منظور النمو الاقتصادي لـ 15 دولة وقّعت اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة (RCEP)، أن هناك علاقة إيجابية ثنائية الاتجاه بين كلا المتغيرين (Alqudah et al., 2021). كما أظهر تحليل أكثر من ألف مؤسسة اجتماعية تسعى إلى ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية في تسع دول من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن عائدات هذه المؤسسات تجاوزت 6 مليارات يورو، وساعدت في خلق فرص عمل لحوالي 6 ملايين فرد، من بينهم نصف مليون شخص من الفئات الضعيفة والمهمشة، فتساعد ممارسة هذه الأنشطة في مواجهة التحديات العالمية التي تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيقها، مثل القضاء على الفقر من خلال توفير المزيد من الفرص للعاطلين عن العمل، وخلق مدن ومجتمعات محلية ومستدامة، وتعزيز النمو الاقتصادي (OECD, 2017). تبنت بعض الدول نموذج الريادة الاجتماعية في إطار مؤسساتها، فأصبح تسريع أنشطة ريادة الأعمال الاجتماعية وتوجيهها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمراً بالغ الأهمية في إفريقيا (Statistic South Africa, 2021; Akoh and Lekhanya, 2022). وكذلك في باكستان، أطلقت الريادة الاجتماعية العنان نحو النمو والاندماج الاقتصادي باعتبارها وسيلة لبناء اقتصاد اجتماعي مرن وفعال، ولدورها البارز في خلق العديد من فرص العمل، والقضاء على الفقر، وتقديم الخدمات والمنتجات المبتكرة، وتعزيز الاقتصاد المستدام (Kazmi et al., 2016).

تركز العديد من الأدبيات العالمية على أهمية تصنيف أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر إلى المجموعات الثلاث الرئيسية (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) بهدف زيادة الوعي والمساءلة بين الدول تجاه تحقيق هذه الأهداف. وعلى الرغم من أن العديد من التصنيفات هي نتاج المؤشرات والأساليب المتبعة داخل العديد من المناطق الجغرافية المختلفة، فإن أكثر التصنيفات شيوعاً تلك التي قدمها (Costanza et al., 2016; Kettunen, 2018) حيث قاموا بتجميع الأهداف (5-1، 10، 16، 17) ضمن مجموعة الأهداف الاجتماعية، والأهداف (9-7، 11، 12) ضمن مجموعة الأهداف الاقتصادية، والأهداف (6، 13-15) ضمن مجموعة الأهداف البيئية. ستعتمد هذه الدراسة على المنهجية نفسها في التصنيف، من خلال مناقشة دور الريادة الاجتماعية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة من زاوية الأبعاد الثلاثة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

3-3-1 دور أنشطة الريادة الاجتماعية في تحريك أهداف التنمية المستدامة من المنظور الاقتصادي

كما أشرنا، يتقاطع البعد الاقتصادي للريادة الاجتماعية مع الأهداف (7-9، 11، 12) من أهداف التنمية المستدامة، التي سنتطرق لها بشكل مفصل:

• الهدف السابع: الطاقة النظيفة

إن إخفاق الحكومات وقوى السوق في توفير مصادر الطاقة النظيفة، وضع المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية كإحدى الأدوات التي من شأنها تعزيز مصادر الطاقة المتجددة ومواجهة الارتفاع المتزايد في أسعار الوقود. تؤكد الجهود العالمية على أن أنظمة الطاقة النظيفة ما هي إلا نهج ريادي اجتماعي قابل للتطبيق، من خلال تحقيقها للبعدين الاجتماعي المتمثل بتعزيز الصحة المجتمعة، والاقتصادي المتمثل بتوفير مصادر أرخص للطاقة، والتقليل من تكاليف استهلاك أنظمة الطاقة التقليدية (Grubb, 2022). لكن من المهم الإشارة إلى أن الفهم النظري لا يزال محدوداً للدور الذي من الممكن أن تلعبه المؤسسات الاجتماعية لتوفير بدائل الطاقة النظيفة، وبخاصة في الدول الفقيرة التي تعاني من محدودية كبيرة في مصادر الطاقة التقليدية، حيث تسعى هذه المؤسسات إلى توفير وصول المجتمعات المحرومة إلى بدائل الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة بناءً على نماذج أعمال الطاقة المتجددة؛ كالطاقة الشمسية، والطاقة المائية، وطاقة الرياح (Rogers et al., 2012).

• الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي

في حين يتجه رواد الأعمال التقليديون إلى تعظيم أرباحهم، اتجهت فئة من الشركات والمؤسسات القائمة بالأساس على جهود رواد الأعمال الاجتماعيين، إلى إنشاء العديد من المشاريع ذات البعد الاجتماعي، للمساهمة في تحقيق المصلحة العامة ومواجهة التحديات الاجتماعية المتزايدة، في ظل سيطرة الفكر الرأسمالي في الغالبية العظمى من الاقتصاديات حول العالم، وضعف التدخلات الحكومية للحد من هذه التدخلات (ISDM, 2022). تساعد ريادة الأعمال الاجتماعية على تعزيز وتحفيز الاقتصاد المحلي للدول من خلال مساهمتها في خلق المزيد من فرص العمل، لا سيما بين فئات المجتمع الأقل حظاً، وتسعى بشكل مستمر إلى تقديم العديد من الخدمات والمنتجات المبتكرة التي تساهم في إيجاد حلول للتشوهات الاجتماعية التي خلقها اقتصاد السوق، وتمكن صغار المنتجين والحرفيين والمزارعين من الوصول إلى الأسواق وفرص التجارة العادلة (Hart, 2011 dna London). وفقاً للمفوضية الأوروبية، يوظف قطاع الريادة الاجتماعية ما يقارب 40 مليون شخص، فضلاً عن مشاركة ما يقارب 200 مليون متطوع على مستوى العالم في هذا القطاع، وبالتالي فإن المؤسسات الاجتماعية تعتبر وسيطاً لحل مشكلة البطالة، وإتاحة الفرصة للعاطلين عن العمل في الدخول إلى الأسواق بالظروف التي تلائم طبيعة عملهم (Summerfield, 2020).

• الهدف التاسع: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية

تسعى المؤسسات الاجتماعية إلى تحسين البنية التحتية وتعزيز الوصول الشامل والمستدام إلى العديد من القطاعات؛ كالرعاية الصحية، والنقل والمواصلات، ومصادر الطاقة والمياه، والتعليم، والإسكان، ... وغيرها، باعتبارها ركيزة أساسية و خارطة طريق للقيام بأي أنشطة تساهم في النهوض بالمجتمعات (Kjorstad, 2016). كما تسعى هذه المؤسسات إلى إدخال عنصر الابتكار في مجال عملها لإعطائها الدافع لإيجاد حلول فعالة للمشاكل الاجتماعية المستعصية، وتمكين الأفراد اقتصادياً واجتماعياً، وخلق نوع من التماسك الاجتماعي بينهم (Cunha, 2010). تساهم هذه الأنشطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تركيزها على وصول المجتمعات إلى بنية تحتية مستدامة، وبأسعار معقولة، وخلق فرص عمل لائقة للفئات المهمشة وتنمية المهارات لديهم، والاستفادة من التطورات التكنولوجية والحلول الذكية التي تحسن من منهجية عمل المصانع والشركات وتوجيهها نحو المساهمة لترك آثار بيئية واجتماعية، إضافة إلى المنافع الاقتصادية الناجمة عن ذلك (Nicholls and Cho, 2015).

• الهدف الحادي عشر: المدن والمجتمعات المستدامة

تلعب ريادة الأعمال الاجتماعية دوراً مهماً في جعل المدن والمجتمعات المحلية أكثر استدامة، من خلال معالجتها للعديد من التحديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية التي تواجه المناطق الحضرية والنائية في آن واحد، حيث أصبحت الحكومات أكثر اهتماماً بتطوير المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية نتيجة التعاون الاستراتيجي الفعال والمتناغم الذي تبديه هذه المؤسسات مع جميع الجهات الفاعلة وصناع القرار، لتعبئة الموارد الاجتماعية والاقتصادية وتوزيعها بعدالة. إلا أن ذلك يتأثر بعوامل عدة، كالاقتدار للتمويل الكافي، وشح الموارد الطبيعية، وندرة رأس المال الاجتماعي الذي يساهم في تحقيق هذه العلاقة (Jang, 2020). في بعض الدول مثل كوريا

الجنوبية، أثبتت المؤسسات الاجتماعية وأنشطة الريادة الاجتماعية قدرتها في التأثير بشكل فعال على التجديد الحضري للمدن والازدهار والتطور العمراني، ضمن منظور بيئي مستدام (Marshall, 2020)، فتساهم هذه الأنشطة في تعزيز وصول المواطنين إلى الخدمات الأساسية كالمياه النظيفة، والصرف الصحي، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، والحد من الفقر، من خلال مساهمتها في إيجاد حلول سكنية ميسورة التكلفة وملائمة لقدرات العاطلين عن العمل والفئات المهمشة (Gamiño, C; and Herrera, 2019).

• الهدف الثاني عشر: الإنتاج والاستهلاك المسؤولين

أكدت المفوضية الأوروبية على أهمية تحقيق العديد من الشراكات التي تتبنى نموذج إنتاج وتسويق المنتجات بمنظور القيمة المشتركة من حيث تحقيق القيمة الداخلية للمؤسسة المتمثلة في جني الأرباح، وتحقيق القيمة الخارجية المتمثلة في ترك آثار إيجابية على المجتمع والبيئة (European Commission, 2020). تسعى المؤسسات الاجتماعية من خلال ممارستها لأنشطة الريادة الاجتماعية إلى تعزيز مبدأ الإنتاج والاستهلاك المستدامين، وتغيير سلوك النماذج الحالية للإنتاج والاستهلاك التي تعتبر من أحد أهم التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تقف أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومراقبة عمليات الإدخال والإنتاج ومراحل سلاسل القيمة في دورة حياة المنتج (United Nations, 2015). فمن خلال ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية، يمكن تحقيق هذا الهدف على وجه التحديد، وضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، من خلال تعزيز استخدام الموارد بكفاءة، والارتكاز على مبادئ الاقتصاد الدائري للحد من إنتاج النفايات الضارة في البيئة، وتنفيذ الممارسات المستدامة لسلاسل التوريد في القطاعات الصناعية، واستخدام التقنيات الحديثة الموفرة للطاقة مثل أنظمة الطاقة المتجددة (Ellen MacArthur Foundation, 2013).

3-3-2 دور أنشطة الريادة الاجتماعية في تحريك أهداف التنمية المستدامة من المنظور الاجتماعي

كما أشرنا، يتقاطع البعد الاجتماعي للريادة الاجتماعية مع الأهداف (5-1، 10، 16، 17) من أهداف التنمية المستدامة، التي سنتطرق إليها بشكل مفصل:

• الهدف الأول: الحد من الفقر

شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً في تصميم وتنفيذ العديد من التدخلات للحد من الفقر، من خلال تحفيز السياسات والمبادرات الخاصة بريادة الأعمال الاجتماعية، وبخاصة في البلدان النامية (Najafizada and Cohen, 2017)، والفئات المهمشة وذات الدخل المنخفض (Kazmi et al, 2016). تساهم أنشطة الريادة الاجتماعية في إنشاء نماذج أعمال مستدامة لتمكين الفقراء اقتصادياً وتحسين أوضاعهم المعيشية، وتسهيل وصولهم إلى الأسواق والموارد والتدريبات والمهارات اللازمة لدمجهم في سوق العمل، وإخراجهم من دائرة الفقر (Yunus, 2007)، وغالباً ما يسعى رواد هذه الأنشطة إلى تطوير برامج شبكات الأمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية بشكل فعال ومستمر (Austin et al, 2006)، وإيجاد حلول مبتكرة لسد الفجوات المتفاوتة في تقديم الخدمات الأساسية بين الفقراء، وتعزيز وصولهم إلى الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والمياه النظيفة، والصرف الصحي، لا سيما في المناطق النائية التي تعاني من نقص هذه الخدمات (Osberg, 2007 dnaMartin).

• الهدف الثاني: القضاء على الجوع

أشارت العديد من الدراسات إلى أن ريادة الأعمال الاجتماعية تسعى إلى تحسين الأمن الغذائي للأفراد والمجتمعات التي تعاني من نقص وسوء التغذية في العديد من المناطق النائية والمهمشة، وتساهم في تمكين المجتمعات محلياً، من خلال تحسين جودة النظام الغذائي القائم على التضامن بين المواطنين جميعاً، وإشراك المزارعين في المبادرات التنموية التي يطلقها رواد الأعمال الاجتماعيين لمضاعفة إنتاجيتهم وتوليد المزيد من الدخل المستدام لهم (European Commission, 2018). عادة ما يتعامل رواد الأعمال الاجتماعيون مع القضايا الاجتماعية التي تتعلق بانعدام الأمن الغذائي بحلول مبتكرة ومستدامة، وبأساليب زراعية قابلة للتطبيق على أرض الواقع وبتكلفة منخفضة ومعقولة (Datta, 2019 dna Banerjee)، فمن خلال استخدام التقنيات الزراعية التي لها القدرة على التكيف مع المناخ، والحفاظ على الموارد الطبيعية دون المساس بالبيئة المحيطة، يمكن الوصول إلى التنمية الزراعية المستدامة، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي (Ghosh et al, 2017).

● الهدف الثالث: الصحة الجيدة والرفاه

يمكن لريادة الأعمال الاجتماعية أن تساهم في معالجة بعض التحديات الصحية التي تواجه الأفراد والمجتمعات لتحقيق العدالة الصحية والرفاه الاجتماعي للمواطنين، والتي، بدورها، ستساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى وجه التحديد الهدف الثالث من هذه الأهداف (Farmer, 2013). كما يمكن للمؤسسات الاجتماعية أن تقلل من عدم المساواة بين المواطنين في مجال الصحة العامة، من خلال إحداث بعض التدخلات التي تساهم في النهوض في القطاع الصحي، ومعالجة التحديات التي تواجهه، وتحسين نوعية الحياة للأطفال والفتيات المهمشة والبالغين وكبار السن، عبر جميع المراحل والبلدان والمجتمعات (Kilpatrick et al, 2019). تسعى العديد من المؤسسات الاجتماعية إلى عقد العديد من الشراكات مع مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية، لتحسين أنظمة الرعاية الصحية وتحقيق الصحة المستدامة لجميع السكان، وتحسين نوعية الحياة والرفاه لهم دون تمييز (Macassa, 2021).

● الهدف الرابع: التعليم الجيد

نظراً لدور الريادة الاجتماعية في تحفيز العمل المجتمعي وحل المشاكل المجتمعية بشكل سريع وفعال، تدعو العديد من الحكومات إلى دعم رواد الأعمال الاجتماعيين لدورهم الفعال في تحسين البيئية التعليمية، ولتلبية احتياجات الفئات المحرومة التي لم تتلق الاستجابة الكافية من خلال الحكومات والمؤسسات الداعمة (Sperandio, 2005). عادة ما يسعى رواد الأعمال الاجتماعيون إلى تطوير مناهج وأساليب تعليمية مبتكرة وخلاقة لخلق بيئة تعليمية مستدامة تخدم مصلحة الأفراد والمجتمعات لزيادة وصولهم إلى التعليم، التي من الممكن أن تصل إلى نطاق أوسع لتشمل برامج الإثراء والعصف الذهني، والدعم والتطوير المهني للطلبة والمعلمين وبناء المزيد من المدارس النموذجية في البلدان النامية، وتوفير برامج دعم السلام وحل النزاعات في المناطق غير المستقرة سياسياً والمتأثرة بالصراعات، من خلال تنمية الكفاءات بين الأطفال والشباب (Muralidharan et al., 2016). ساعد توفر التكنولوجيا المتطورة ورأس المال الموجه نحو هذه المشاريع، وظهور العديد من المؤسسات والشبكات الاجتماعية التي تقدم الدعم والتمويل اللازم إلى رواد الأعمال الاجتماعيين، في تحفيزهم نحو تحسين جودة العملية التعليمية التي تعد من أهم القضايا المحلية والعالمية، وخلق نماذج تعليمية مستدامة مالياً يمكن توسيع نطاقها واستخدامها في مواجهة العديد من التحديات والظروف الطارئة (Harvard Graduate School of Education, 2010).

● الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين

تلعب الريادة الاجتماعية دوراً مهماً في تقليل الفجوة المتمثلة في عدم المساواة بين الجنسين، من خلال تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، وتوفير العديد من فرص العمل التي تقودها النساء (Mannion, 2017). تساهم أنشطة الريادة الاجتماعية في خلق تأثيرات اجتماعية مستدامة، من خلال خلق ظروف عادلة للنساء وللغابات المهمشة الأخرى دون تمييز للمشاركة في الاقتصاد العالمي، حيث توفر هذه الأنشطة فرص تدريب وتوظيف للنساء أكثر بكثير من الفرص التي تعرضها القطاعات الأخرى، إضافة إلى إعطائهن الفرصة لممارسة الدور القيادي أكثر مما هو موجود في القطاع الربحي (Harding, 2007 dna Bosma). إضافة إلى ذلك، تعمل هذه الأنشطة على جسر الفجوات المتمثلة بين الجنسين في سوق العمل، وتعالج القضايا المتعلقة بصحة المرأة من خلال تحسين سبل وصول النساء إلى خدمات الرعاية الصحية ذات الجودة العالية، وتحسين سبل وصولهن إلى التعليم العالي وإكمال مسيرتهن التعليمية (Sarkar, 2016).

● الهدف العاشر: الحد من أوجه اللامساواة

لا يمكن إغفال دور المؤسسات الاجتماعية وأنشطة الريادة الاجتماعية في تعزيز النمو الشامل المستدام، والمساعدة في معالجة المشاكل الاجتماعية، ولا سيما تلك الناجمة عن عدم المساواة بين جميع الأفراد في جميع مجالات الحياة، بغض النظر عن العمر، أو الجنس، أو العرق، أو الدين، أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي، ... وغيرها. نتيجة للتسلسل الهرمي الاجتماعي، والتقسيم الطبقي لفئات المجتمع، ووجود بعض الفجوات والتفاوتات بين تلك الفئات، ازداد اهتمام رواد الأعمال الاجتماعيين والمؤسسات الاجتماعية في الأنشطة المرتبطة بجسر الهوية بين تلك الفئات، ليس فقط من خلال ضمان وصول جميع الأفراد لمستويات التعليم والرعاية الصحية بينهم، بل، أيضاً، من خلال الحد من أوجه اللامساواة في الدخل والأجور التي يتلقاها الموظفون والعاملون (Entrepreneurship Campus, 2020). تمكن هذه الأنشطة من وصول الأفراد إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والمياه النظيفة وغيرها، والمشاركة في الاقتصاد الرقمي والوصول إلى الموارد الحيوية لمعالجة عدم المساواة الاجتماعية، وتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي على نطاق واسع، وتنمية مهاراتهم الحياتية لدمجهم اجتماعياً مع مختلف المؤسسات والأفراد (Yunus, 2010).

• الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

يدعو الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة المجتمعات إلى تقوية ودعم مؤسساتها على جميع الأصعدة بهدف إنهاء حالات الصراع التي تسود أرجاءها ولتعزيز العدالة والأمن والاستقرار (Reade, 2019). من هذا المنطلق، تسعى المؤسسات الاجتماعية إلى دمج الفئات الأكثر ضعفاً وتهميشاً اجتماعياً واقتصادياً في المناطق ذات الصراع، ولمن تخلفوا عن الركب وتوفير حياة كريمة لهم، من خلال ممارستها أنشطة الريادة الاجتماعية، كما تسعى هذه المؤسسات إلى تطوير الاستراتيجيات والسياسيات التي تدعم هذا النهج من الاستدامة، بالتعاون مع مختلف المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ورفع وعي المواطنين حول القضايا القانونية وتسهيل وصولهم إلى العدالة والقانون وتسوية المنازعات بينهم بطرق أخلاقية (Sánchez et al, 2017). تفود هذه الأنشطة إلى تعزيز الممارسات الأخلاقية والشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد وأنظمة الحكم الرشيد لبناء مؤسسات قوية خاضعة للمساءلة، يمكنها تلبية احتياجات ناخبها بشكل فعال (Alatas, 2013).

• الهدف السابع عشر: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

يركز هذا الهدف على أهمية تعاون جميع المؤسسات وصناع القرار، بما في ذلك الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص، لتحقيق الأهداف الستة عشر السابقة، وتوحيد الجهود فيما بينهما من أجل معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه المجتمعات (Patel and Rao, 2022). فمن خلال ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية، يمكن تعزيز التعاون وبناء الشراكات مع مختلف المؤسسات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومعالجة القضايا العالقة بشكل فعال وبأساليب مبتكرة، من خلال الجمع بين وجهات النظر المختلفة والتوصل للحلول التي تساعد صناع القرار في اتخاذها، وتعبئة الموارد لتعزيز مبادرات التنمية المستدامة، من خلال جذب التمويل من مصادره المختلفة، والتشبيك مع العديد من المستثمرين، والمساهمة في تمكين المجتمعات محلياً، وتعزيز الرفاهية الاجتماعية للسكان (Yunus, 2017).

3-3-3 دور أنشطة الريادة الاجتماعية في تحريك أهداف التنمية المستدامة من المنظور البيئي

كما أشرنا، يتقاطع البعد البيئي للريادة الاجتماعية مع الأهداف (6، 13-15) من أهداف التنمية المستدامة، التي سنتطرق لها بشكل مفصل

• الهدف السادس: المياه النظيفة والنظافة الصحية

وفقاً للأمم المتحدة، سيعيش ما يقرب من 4.5 مليار شخص حول العالم دون الحصول على المياه الصالحة للشرب بحلول العام 2030 في ظل مستويات وشروط الإنفاق الحالية، وعلى الرغم من مليارات الدولارات التي يتم إنفاقها على مشاريع المياه، فإن ما يقارب ثلث جميع أنظمة المياه الريفية تعمل بشكل غير موثوق وغير آمن (Acharya, 2018). تشير التقديرات إلى أن حوالي 2.1 مليار شخص حول العالم لا يزالون غير قادرين على الوصول إلى مياه الشرب، وأن 80% من مياه الصرف الصحي يتم تصريفها في البيئة دون أي شكل من أشكال العلاج (FDFA, 2022). في ضوء هذه التحديات الكبرى، تسعى المؤسسات الاجتماعية التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية، إلى استخدام أنظمة وتقنيات حديثة منخفضة التكلفة لمعالجة نقص الوصول الشامل إلى مياه الشرب وخدمات صرف الصحي بطرق عالية الجودة وأمنة صحياً وبيئياً (Duflo, 2011 dna Banerjee)، وتسعى إلى بناء العديد من الشركات ما بين القطاعين العام والخاص، لتنفيذ مشاريع المياه والصرف الصحي على نطاق أوسع، من أجل الوصول إلى الإدارة السليمة والمستدامة للمياه وقياس وتقييم السياسات الناجعة التي تعزز الوصول إلى المياه النظيفة في المناطق المحرومة (Cho, 2015 dna Nicholls).

• الهدف الثالث عشر: تغير المناخ

أدى فشل السوق المستمر في استخدام الموارد اللازمة لإنتاج السلع والخدمات، إلى ظهور العديد من الظواهر التي أثرت سلباً على التغير البيئي والمناخي مثل الاحتباس الحراري، والتلوث البيئي (Chan, 2020). برزت أنشطة الريادة الاجتماعية كأحد الحلول لمواجهة هذه التحديات البيئية، ولتقليل الآثار السلبية الناجمة عن فشل السوق في إدارة هذه الأزمة، فتساعد هذه الأنشطة في تصويب الأوضاع للأفضل، من خلال اتباع بعض الأساليب والممارسات الفعالة التي تعزز مبدأ الاقتصاد الدائري في عمليات الإنتاج للحد من الانبعاثات والمخلفات التي يصعب تدويرها، واستخدام حلول الطاقة النظيفة التي تقلل الاعتماد على مصادر الطاقة غير المتجددة كاستخدام الوقود الأحفوري والنفط وغيرها (Hockerts and Wüstenhagen, 2010). كما تساهم هذه الأنشطة في زيادة وعي المواطنين وأصحاب المصالح الخاصة حول الآثار السلبية للممارسات غير الأخلاقية التي تؤثر على التغيرات المناخية؛ مثل الاستخدام الخاطئ للمياه الصالحة للشرب، وبناء الشراكات مع العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية للتوصل إلى حلول مستدامة وأمنة بيئياً (Elkington and Hartigan, 2008).

• الهدف الرابع عشر: الحياة تحت الماء

تتعرض مياه البحار والأنهار والمحيطات لضغوط متزايدة باستمرار من الملوثات الناجمة عن مخلفات المصانع، والتسريبات الكيميائية التي تهدد الثروة الحيوانية، إضافة إلى الصيد الجائر غير المنظم للكائنات الحية التي تعيش تحت المياه، والتي تهدد أهمية وجود مثل هذه الكائنات، الأمر الذي تنعكس آثاره بشكل سلبي على إنتاج الغذاء الحيواني لسد حاجة السكان من لحوم الأسماك وغيرها، وإحداث خلل في النظام البيئي الطبيعي والتنوع البيولوجي (Browne et al., 2011). أثبتت المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية قدرتها على معالجة جملة هذه التحديات من منطلق المسؤولية الاجتماعية، والحفاظ على البيئة المحيطة بها، كالحفاظ على المياه والبحار والمحيطات، من خلال تبنيها نهجاً لريادة الأعمال، واعتمادها على قواعد الإدارة المستدامة، فتساهم هذه الأنشطة في إعطاء الأولوية للحفاظ على البيئة، واستخدام الحلول المبتكرة لمعالجة القضايا المتعلقة بالمياه، كاستخدام التقنيات التي تعالج الملوثات المائية وشح المياه (Bendell and Slater, 2014)، كما يدعو رواد الأعمال الاجتماعيون إلى ضرورة امتثال الشركات والمصانع للقواعد والقوانين الحكومية التي تحظر رمي المخلفات في مياه البحار ومخالفة الأفراد الذين يقومون بالصيد الجائر غير المنظم، للحفاظ على أدنى حد من الاستدامة للكائنات الحية التي تعيش تحت المياه (Haward and Haas, 2021).

• الهدف الخامس عشر: الحياة على البر

على الرغم من الاعتراف المتزايد بأهمية الحفاظ على التنوع البيولوجي والنظم البيئية الطبيعية من قبل العديد من المنظمات والمؤسسات، كما يتجسد في الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة، فإن النتائج الفعلية ما زالت غير مرضية إلى حد ما، باعتبارها من أكبر التحديات التي تواجه البشرية اليوم (Dudley, 2008). تعتبر جهود المؤسسات الاجتماعية وأنشطة الريادة الاجتماعية ذات أهمية كبيرة في الحفاظ على التنوع البيولوجي الحيوي الطبيعي والبيئي السليم، من خلال قدرتها على الابتكار وتوسيع نطاق النماذج الفعالة بوتيرة تفوق النماذج التقليدية، وتعزيز الممارسات الأخلاقية لاستخدام الأراضي بشكل مستدام، ودعم صغار المزارعين للتشبث بأراضيهم والحفاظ عليها. إضافة إلى ذلك، تتميز الريادة الاجتماعية في قدرتها على خلق العديد من الحوافز للأفراد والمجتمعات والحكومات ومؤسسات المجتمع المدني لتغيير سلوكياتهم بطرق تعزز الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والحفاظ على استدامتها قدر الإمكان (Bhatt et al, 2018).

3-4 الأشكال القانونية المختلفة للمؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية وأدوارها المختلفة في تحريك أهداف التنمية المستدامة

أصبح قطاع ريادة الأعمال الاجتماعية عبارة عن نهج قائم بحد ذاته، ونموذج عمل يمكن الاحتذاء به لحل ومواجهة التحديات الاجتماعية المتزايدة بشكل مستمر، فتتعدى فكرة ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية من قيام فرد أو مجموعة من الأفراد بممارسة هذه الأنشطة من تلقاء أنفسهم وبشكل غير ممنهج، إلى بزوغ عدد من المؤسسات الرسمية والمسجلة قانونياً لممارسة مثل هذا النوع من الأنشطة كالتعاونيات، والشركات غير الربحية، والمنظمات غير الحكومية، والجمعيات الخيرية التي تتبنى نماذج أعمال مبتكرة وريادية في الوقت نفسه (Zhang and Swanson, 2014)، فتواكب هذه المؤسسات التطورات والاتفاقيات الدولية والعالمية، وتسعى إلى تطبيقها في مختلف مجالات الحياة كتطبيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها الأمم المتحدة في العام 2015 (Alqudah et al., 2021).

فيما يلي أبرز الأشكال القانونية للمؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية:

1. المنظمات غير الحكومية: عبارة عن مؤسسات ومنظمات مستقلة غير ربحية تعمل على تحقيق أهداف اجتماعية وبيئية، وتعالج العديد من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان، والصحة، والتعليم، والتنمية المستدامة، وغيرها، وغالباً ما تعتمد على مصادر تمويل متنوعة؛ مثل المنح والتبرعات والمساعدات الخارجية (Salamon, 1996).
2. الجمعيات الخيرية: عبارة عن منظمات غير ربحية تعمل على تقديم المساعدة والدعم للأفراد والمجتمعات المحتاجة والمتضررة، وتحسين الظروف الاجتماعية للفقراء والمرضى والأيتام والفئات المهمشة، وتشمل الأنشطة التي تقوم بها توفير الغذاء والمأوى والإغاثة، في حالة الكوارث وغيرها، للعديد من المحتاجين وغير القادرين على الوصول إلى هذه الخدمات (Edwards, 2011).
3. الشركات غير الربحية: نوع من أنواع المؤسسات غير الربحية التي تعمل على تحقيق أهداف اجتماعية وبيئية بدلاً من تحقيق الربح المالي، فتختلف عن الشركات التجارية التقليدية في عدم سعيها إلى تحقيق العائد الاقتصادي للمساهمين، وغالباً ما تسعى هذه المؤسسات إلى تحسين الحياة الاجتماعية والبيئية والثقافية للأفراد والمجتمعات، وتمول أنشطتها من خلال التبرعات والمنح والمساعدات الخارجية وعودات الأنشطة التجارية الأخرى التي تمارسها (Peris-Ortiz and Teulon, 2017).

4. الشركات الاجتماعية: نوع من أنواع المؤسسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق آثار اجتماعية وبيئية إيجابية، إلى جانب تحقيق العائد المالي، فتعتمد في نموذج عملها على الابتكار والريادة لحل المشاكل الاجتماعية وتحسين حياة الأفراد والمجتمعات، وعادة ما تعمل هذه المؤسسات في قطاعات التعليم، والصحة، والطاقة المستدامة، والزراعة المستدامة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتجنبي هذه المؤسسات إيراداتها، بشكل رئيسي، من الأنشطة التجارية التي تمارسها إضافة إلى بعض مصادر التمويل الخارجي (Scofield, 2011).

5. التعاونيات: مؤسسات اقتصادية تقوم على مبدأ المشاركة والتعاون بين أعضائها لتلبية احتياجاتهم وتحقيق مصالحهم المشتركة ولخدمة المجتمع بشكل عام، فتساهم هذه المؤسسات في تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وتعمل على تحسين الظروف المعيشية للأفراد، من خلال قدرتها على إيجاد حلول إبداعية لمواجهة العديد من التحديات التي تواجه المجتمعات، ومن أشهرها التعاونيات الزراعية والاستهلاكية والسكنية وغيرها (Munkner, 2015).

3-5 أولويات المؤسسات الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تختلف أولويات تحقيق أهداف التنمية المستدامة من قبل المؤسسات الاجتماعية حسب توجهاتها وأهدافها الخاصة، وباختلاف المناطق الجغرافية واحتياجات السكان التي تعمل فيها (Lubberink, 2019). يجادل بعض من الباحثين على أنه بالرغم من قلة المؤسسات الاجتماعية التي تعلن بشكل صريح وعلني مدى ارتباط عملها بأهداف التنمية المستدامة، إلا أن ريادة الأعمال الاجتماعية تمثل نموذج عمل مبتكر وقادر على مواجهة التحديات العالمية، وأن السبب وراء تزايد الاهتمام بشكل مستمر في دراسة واستكشاف نماذج الأعمال الاجتماعية من قبل الباحثين وصانعي السياسات يكمن في عدم ملاءمة الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الموضحة في جدول أعمال 2030 (Herutomo et al., 2022; Apostu and Gigauri, 2023).

أشار (Kovač Vujasinović et al., 2020) إلى أن ما يقارب 30 مؤسسة اجتماعية من مختلف دول العالم مثل النمسا، واليونان، والهند، وإيطاليا، والأردن، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، ... وغيرها تساهم في المتوسط في تحقيق 6-7 أهداف، بناءً على أحد أكثر التعريفات المعترف بها عالمياً حول ريادة الأعمال الاجتماعية الذي صاغته مبادرة ريادة الأعمال الاجتماعية في جامعة أوترخت في هولندا، والذي يشمل عملية الاعتراف بمشكلة اجتماعية ما، واستكشاف الفرص المتاحة وتقييمها وتطويرها من أجل إنتاج السلع والخدمات التي تساعد في إحداث تغيير اجتماعي بطريقة مبتكرة. اشتركت هذه المؤسسات معاً في تحقيق الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة (الاستهلاك والإنتاج المسؤولان) في المرتبة الأولى، والهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) والعاشر (الحد من أوجه عدم المساواة) في المرتبة الثانية، والهدف الرابع (التعليم الجيد) في المرتبة الثالثة، والهدف الحادي عشر (مدن ومجتمعات محلية مستدامة) في المرتبة الرابعة. كما أشار (Aliyeva, 2021) في دراسته الحديثة التي أجراها في أذربيجان، إلى أن 25 مؤسسة اجتماعية اشتركت معاً في تحقيق الهدف الثامن (العمل اللائق والنمو الاقتصادي) بالدرجة الأولى، والهدف العاشر (الحد من أوجه عدم المساواة) بالدرجة الثانية، والهدف الثالث عشر (العمل المناخي) بالدرجة الثالثة، والهدف الرابع (التعليم الجيد) والخامس عشر (الحياة على البر) بالدرجة الرابعة.

تسعى بعض المؤسسات الاجتماعية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بهدف ترك أكبر قدر ممكن من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المجتمع بشكل إيجابي، فتسعى هذه المؤسسات إلى تضمين أهداف التنمية المستدامة في بعض سلاسل القيمة الخاصة بها بمختلف مراحلها، إيماناً منها بضرورة المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة على أعلى مستوى، فمن خلال مرحلة الإدخال، يمكن استيراد المواد الخام وفقاً لمبادئ العمل الأخلاقي، ومن خلال مرحلة التدريب والتوظيف يمكن توظيف أفراد من الفئات المهمشة، ومن خلال مرحلة الإنتاج يمكن بيع منتجات صديقة للبيئة (Agrawal et al., 2022). من الأمثلة على المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر فيها معظم أنشطة سلاسل القيمة على أهداف التنمية المستدامة، مؤسسة تحدي الألفية، حيث تساهم هذه المؤسسة في تحقيق الهدف الخامس عشر من أهداف التنمية المستدامة «الحياة على الأرض»، من خلال الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية في مرحلة المدخلات، وتحقيق الهدف الأول «القضاء على الفقر» من خلال كسب الفقراء قوت يومهم في مرحلة الإنتاج. كما يساهم حساب تحدي الألفية بأرباحه في تنفيذ برامج وتدخلات مباشرة في مجال الصحة والطاقة المستدامة والاستثمار في البنية التحتية لمياه الصرف الصحي، حيث تساهم هذه الأنشطة في تحقيق الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة «المياه النظيفة والنظافة الصحية»، والهدف السابع «الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة»، والهدف الثالث «الصحة الجيدة والرفاهية» (Littlewood and Holt, 2018).

قام بعض الباحثين بتصنيف المؤسسات الاجتماعية بناءً على مدى تأطيرها لأنشطة الريادة الاجتماعية في نموذج عملها إلى أربعة أنواع، باعتبارها إطار عمل استراتيجي يربط الريادة الاجتماعية بأهداف التنمية المستدامة، حيث صنفوا هذه المؤسسات الاجتماعية إلى: (1) المؤسسات الاجتماعية التي تركز مساهمتها على تحقيق هدف واحد من أهداف التنمية المستدامة، أو على مرحلة معينة من سلاسل القيمة. (2) المؤسسات الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق عدد معين من أهداف التنمية المستدامة. (3) المؤسسات الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض مراحل سلاسل القيمة. (4) المؤسسات الاجتماعية التي تساهم في مجموعة متنوعة من أهداف التنمية المستدامة عبر أنشطة سلاسل القيمة المتعددة (Littlewood and Holt, 2018).

3-6 الاستدامة المالية للمؤسسات الاجتماعية التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية

تختلف نسب الاستدامة المالية بين المؤسسات الاجتماعية في مختلف أنحاء العالم اعتماداً على طبيعة عملها ومصادر تمويلها وطبيعة أنشطتها الاجتماعية ومدى جديها للاستثمار من قبل المستثمرين، فالقليل من المؤسسات الاجتماعية التي قد تكون محل اهتمام لبعض المستثمرين، تقدم خدماتها بربح يسير نوعاً ما وبتكلفة معقولة لتغطية التكاليف التشغيلية للمؤسسة، ولكن الكثير منها لا تستطيع تمويل نفسها بالكامل من خلال إيرادات مبيعاتها، فتعتمد على متقطعات الإعانات الحكومية والتبرعات الخيرية المقدمة من قبل المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية وعلى بعض الهيئات من قبل ذوي الثروات العالية، وبالتالي فإن تذبذب مصادر التمويل لهذه المؤسسات، يحد من قدرتها على مواصلة تقديم خدماتها على أكمل وجه، لتقتصر على مواصلة أنشطتها فقط في حال توفر رأس المال اللازم من هذه المصادر (Bugg-Levine, 2012).

من المتوقع أن تقدم الحكومات أقصى قدر من الدعم لرواد الأعمال الاجتماعيين على جميع المستويات لمضاعفة جهودهم حتى يصبحوا مؤثرين وفاعلين، فلا بد من تعزيز روح التعاون ما بين القطاع العام والمؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية من خلال مبادرة الحكومات في مشاركة بياناتها مع رواد الأعمال الاجتماعيين، لإطلاعهم على الفجوات التي يمكن من خلالها لرواد الأعمال الاجتماعيين التدخل لجسرها، وتعزيز التعاون والتفاهم المتبادل ما بين موظفي القطاع العام والرواد الاجتماعيين، وتعزيز التعاون المشترك ما بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاعين الخاص والاجتماعي ومختلف القطاعات الأخرى، وإضفاء الطابع المؤسسي على الكيانات التي يقودها رواد الأعمال الاجتماعيين لدورهم المهم في إنشاء حلول فعالة وناجعة في حل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي لا يمكن للحكومات وحدها مواجهتها (World Economic Forum, 2021). لا يقتصر هذا التعاون على جلب منافع وفوائد للمؤسسات أو المجتمعات وحدها فحسب، بل ستستفيد الحكومات من هذا التعاون؛ كون العديد من هذه الابتكارات الاجتماعية ستساعد في تقليل الأعباء المالية التي تقع على كاهل الحكومات على المدى الطويل (Moran, 2022).

يقوم العديد من المانحين والممولين بإيلاء المزيد من الاهتمام بأنشطة الريادة الاجتماعية باعتبارها قطاعاً واعداً وحيوياً للنهوض باقتصاد الدول والحفاظ على كينونتها الاجتماعية والبيئية بالدرجة الأولى، فنتيجة لإخفاقات السوق واتباع سياسات النمو الشامل والمستدام التي قد لا تكفي للوصول إلى جميع الأفراد والمجتمع، وبخاصة الفقراء منهم وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المهمشة، فإن الممولين والمانحين عادة ما يقومون بدعم مثل هذه المشاريع التي قد تكون عبارة عن برامج مؤقتة في أغلب الأحيان، الأمر الذي يتطلب من هذه المؤسسات البحث عن أفكار ريادية فعالة لتطبيق على أرض الواقع كمشاريع اجتماعية يتم من خلالها تحقيق جزء يسير من الأرباح لتغطية تكاليف هذه المؤسسات والاستمرار في تقديم خدماتها، وهذا ما يناشد فيه المانحون للتحويل تدريجياً نحو إنشاء مشاريع ومؤسسات اجتماعية مجدية اقتصادياً بالتزامن مع تحقيق الغاية الرئيسية منها (Rogerson, 2014).

3-7 أهم التحديات التي تواجه المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تعاني المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية من العديد من التحديات التي قد تحد من قدرتها على ممارسة عملها بالشكل الأمثل، ومن تأدية مهمتها على أكمل وجه، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تنعكس في تغيير الواقع الحالي نحو الأفضل من الناحية الاجتماعية والبيئية والاقتصادية لأسباب عدة من أهمها:

أولاً: نقص الدعم والتمويل الكافي، حيث حددت الأدبيات أن معظم المؤسسات الاجتماعية فشلت في تأمين رأس المال الأولي للمشاريع الاجتماعية، لأن معظم رواد الأعمال الاجتماعيين عبارة عن كيانات فردية، فالغالبية العظمى من هذه المؤسسات ما زالت تكافح وتعاني من أجل الحفاظ على وجودها، وديمومة رأس المال الخاص بها ومصادر الدخل باستمرار. تعتبر آليات التمويل والدعم المقدمة من قبل البنوك والمؤسسات المالية التي تعزز من تنمية المشاريع الاجتماعية، نادرة للغاية مقارنة بالمؤسسات التجارية، نظراً للاعتقاد الخاطي بأن المؤسسات الاجتماعية ليست مربحة، وهناك العديد من المخاطر التي تتعلق بإعادة الأموال التي يتم إقراضها، لذلك عادة ما يلجأ رواد الأعمال الاجتماعيين إلى استخدام مدخراتهم والاعتماد على الإعانات والمنح الخارجية لمعالجة التحديات التي تواجههم (Dontigney, 2016).

ثانياً: القدرة على التوسع، تنشأ المؤسسات الاجتماعية في المقام الأول نتيجة عدم المساواة الاجتماعية أو فشل السوق في تلبية الاحتياجات الاجتماعية وتوليد المزيد من الفجوات ما بين أفراد المجتمع، وعادة ما تنشأ هذه المؤسسات بحماس هائل لمعالجة التحديات الاجتماعية، ولكن نتيجة الافتقار إلى الدعم المالي، والسياسات المنظمة لعمل هذه المؤسسات، تسير عملية تطور هذه المؤسسات ببطء شديد، وتصبح فرص التوسع للعمل محدودة جداً.

ثالثاً: ازدواجية المهمة، على الرغم من أن الطابع العام الذي يغلب على الهدف من ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية هو خلق قيمة اجتماعية أو بيئية إضافة إلى القيمة الاقتصادية، فإن بعض رواد الأعمال الاجتماعيين يستغلون الإطار العام لطبيعة عملهم لجني الكثير من الأموال باعتبارها طريقة أكثر أخلاقية من القيام بالأعمال التجارية، الأمر الذي جعل طبيعة عمل هذه المؤسسات في موضع شك بالنسبة للكثير من مؤسسات المجتمع المدني والحكومات والممولين حتى أصبحت أكثر غموضاً بسبب الهوية المتنوعة لهذه المؤسسات (Shossain, 2020)

رابعاً: ضعف التخطيط الاستراتيجي، حيث يعد التنافس ما بين المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية ضعيفاً إلى حد ما بسبب افتقارها إلى خطط عمل استراتيجية منظمة، فالكثير من المؤسسات الاجتماعية تغفل الجانب الاستراتيجي في خطط عملها بسبب تركزها الكبير على حل التحديات الاجتماعية، دون إيلاء المزيد من الاهتمام لكيفية تطوير الخدمات والمنتجات المقدمة، كما أن معظم رواد الأعمال الاجتماعيين يشجعون في ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية من دوافعهم الذاتية ونواياهم الحسنة، دون امتلاكهم خلفية عمل سابقة في هذا المجال، وعدم امتلاكهم الحد الأدنى من المهارات الإدارية المطلوبة التي تسمح لهم بالقيام بالتخطيط الاستراتيجي والتنبؤ المالي للحفاظ على ديمومة مشاريعهم الاجتماعية (Shossain, 2020).

خامساً: عدم القدرة على التوظيف، حيث تتطلب جميع المؤسسات؛ سواء الربحية أو غير الربحية، موظفين أكفاء ومهرة للقيام بأنشطة المؤسسة اليومية، فتعاني المؤسسات الاجتماعية من قلة الأشخاص المؤهلين وذوي الخبرة في مجال الريادة الاجتماعية للقيام بأنشطة المؤسسة من ناحية، وعدم مقدرتها على دفع أجور هؤلاء الرواد إضافة إلى الموظفين الإداريين بسبب اعتمادها على التبرعات والمنح من ناحية أخرى، الأمر الذي يحد من قدرة هذه المؤسسات من التطور، ووضع تصور ورؤية واضحة لها يمكن توسيعها في المستقبل (Dzomonda, 2021).

الفصل الرابع واقع الريادة الاجتماعية في فلسطين

4-1 مقّمة

في هذا الفصل من الدراسة، سنتطرق إلى أبرز النتائج التي حصلنا عليها من تحليل الاستبانة التي تضمنت مجموعة واسعة من الأسئلة الموجهة إلى مؤسسات الريادة الاجتماعية. شملت الأسئلة، إضافة إلى المعلومات الديموغرافية، معلومات عن مصادر التمويل، والإيرادات والأرباح لمؤسسات الريادة الاجتماعية، والعوامل المرتبطة بتحقيق الاستدامة المالية. أيضاً، أبرز أنشطة الريادة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة والهدف منها، وأبرز التحديات التي تواجه المؤسسة في ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية (التحديات القانونية والفنية والتمويلية والتوعوية). من ثم، تطرقت الاستبانة إلى المحور الرئيسي للدراسة من حيث دور أنشطة الريادة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ودور البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأبرز التحديات التي تواجه المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأهم الأنشطة التي تساهم في تحقيق الأهداف.

4-2 الخصائص الديموغرافية للمؤسسات التي شملها الاستطلاع

توزعت مجالات عمل مؤسسات الريادة الاجتماعية التي شملها الاستطلاع ما بين التنمية الاجتماعية (حوالي 64%)، والتنمية الاقتصادية (حوالي 52%)، والتعلم وبناء القدرات (حوالي 41%)، والصحة والدعم النفسي (حوالي 31%)، والتنمية البيئية والتنمية التراثية والثقافية (حوالي 24%) لكل منهما (انظر الجدول 1 في الملاحق). تتماشى هذه النسب مع طبيعة القطاع غير الحكومي والأهلي في فلسطين الذي يركز بشكل كبير على الأنشطة المتعلقة بالتمكين الاجتماعي والاقتصادي وتقديم الدعم والمساعدة للفئات المهمشة والأقل حظاً في فلسطين، وهي المهام التي كان يقوم بها هذا القطاع منذ فترة السبعينيات لمعالجة الآثار التي تركها الاحتلال الإسرائيلي على نقص الخدمات الأساسية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، واستمر ذلك، وبشكل متزايد، بعد توقيع اتفاق أوسلو بسبب اتساع فجوة التهميش والفقر من جراء استمرار ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، وبصورة ممنهجة، وبخاصة إبان الانتفاضة الثانية 2000-2004، والحصار المستمر على قطاع غزة منذ العام 2006، وبخاصة مع استمرار واتساع الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية.

بخصوص توزيع العاملين في المؤسسات الريادية، فمن الملاحظ أن الغالبية منهم تتلقى الأجور المنتظمة. فقد أشارت حوالي 42% من المؤسسات إلى أن طاقم العمل يتكون، بشكل أساسي، من الموظفين الذين يعملون مقابل أجور يتقاضونها إضافة إلى نسبة قليلة من المتطوعين، فيما أشارت 30% منها إلى أن طاقم العمل لديها يتكون فقط من موظفين مدفوعي الأجر. في حين أشارت حوالي 20% من المؤسسات إلى أن النسبة الأكبر من طاقم العمل لديها يتكون من المتطوعين، إلى جانب عدد قليل من العاملين بأجر، و فقط حوالي 6% من المؤسسات الريادية يتكون طاقم عملها، بشكل كامل، من المتطوعين (انظر الجدول 2 في الملاحق). في السياق ذاته، أظهرت نتائج البيانات أن العمل التطوعي أو بدون أجر، ينتشر بشكل أكبر لدى الجمعيات التعاونية، فطاقم العمل في حوالي 64% منها إما تتكون النسبة الأكبر منهم من متطوعين، وعدد قليل من العمالة مدفوعة الأجر، وإما أنهم بشكل كامل من متطوعين. في حين تتكون النسبة الأكبر من العاملين في المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الخيرية، والشركات غير الربحية من عاملين مدفوعي الأجر، وبنسبة أقل من متطوعين (انظر الجدول 3 في الملاحق).

في الحقيقة، شهدت مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية في فلسطين تحولاً كبيراً في نموذج عملها خلال العقد الماضي، فانتقلت من الاعتماد الكبير على العمل التطوعي في تقديم أنشطتها المختلفة خلال فترة ما قبل توقيع اتفاق أوسلو إلى مرحلة العمل المهني المتخصص الذي يعتمد، بشكل كبير على كادر بشري يتمتع بمستوى عالٍ من المهارة والخبرات المتخصصة (Morrar and Sultan, 2020)، ما زاد من الأعباء المالية على هذه المؤسسات، وقلل من قدرتها على الاستدامة.

وعلى الرغم من عدم وجود شكل أو مفهوم موحد للريادة الاجتماعية في قانون الشركات، أو أيٍّ من الأنظمة والقوانين الأخرى ذات العلاقة (نظام الشركات غير الربحية، قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، ... إلخ)، فإن أنشطة الريادة الاجتماعية كما في العديد من دول العالم، تتم من خلال أشكال قانونية عديدة مرتبطة بالقطاع الأهلي والمؤسسات التي يرتبط نموذج عملها بالأنشطة الاجتماعية وغير الربحية، كالمنظمات غير الحكومية، والجمعيات التعاونية، والشركات غير الربحية، ... إلخ، وهو ما أكدت عليه نتائج الدراسة. حسب نتائج تحليل البيانات، فإن النسبة الأكبر (حوالي 41%) من المؤسسات الريادية في فلسطين مسجلة على شكل منظمات غير حكومية، يليها التسجيل على

شكل جمعيات خيرية بحوالي 20%، وجمعيات تعاونية بحوالي 17%، وشركات غير ربحية بحوالي 14%، وشركات ربحية بحوالي 5%، في حين أن 1.5% منها غير مسجلة بشكل رسمي (انظر الجدول 4 في الملاحق).

تتماشى الأرقام السابقة مع الواقع العام للمؤسسات العاملة في الريادة الاجتماعية على المستوى الدولي، ففي أغلب دول العالم، لا يوجد هناك شكل قانوني أو تنظيمي موحد لمؤسسات الريادة الاجتماعية، ففي العادة تأخذ أشكالاً قانونية مختلفة حسب الدولة، وتشمل هذه الأشكال مؤسسات أو مشاريع التضامن، والتعاونيات، أو التعاونيات الاجتماعية ذات المسؤولية المحدودة، والتعاونيات ذات المصلحة الجماعية، والمنظمات غير الربحية مثل جمعيات الآخار، والجمعيات الخيرية، أو المنظمات التطوعية.

بالعودة إلى مفهوم الشركات الاجتماعية في فلسطين، ولعمل مقارنة مع النتائج في (الجدول رقم 4)، فلا يوجد هناك شكل قانوني موحد للشركات الاجتماعية، فهي تأخذ أشكالاً عديدة أبرزها الشركات غير الربحية التي تهدف إلى تحقيق مهمة اجتماعية من خلال الأنشطة التجارية، أو شركات ربحية تمارس أنشطة ذات عائد اجتماعي، وهو ما أظهرته دراسة حديثة موسعة عن الشركات الاجتماعية في فلسطين نفذتها جامعة بيت لحم مع جامعة (Pavia) في إيطاليا (Sassi and Nazir, 2020). في هذا السياق، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار ارتباط مفهوم الريادة الاجتماعية بالشركات الاجتماعية، فإن تطور الريادة الاجتماعية محدود بالقرار بقانون رقم (8) للعام 2015 الذي جاء بنظام معدل لنظام الشركات غير الربحية رقم (3) لسنة 2010، من خلال تعديل المادة (11) والمتعلقة بحق الشركات غير الربحية بالحصول على التمويل، وأضاف فقرة جديدة نصت على: «يشترط الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الوزراء لقبول الهبات والتبرعات والمعونات والتمويل وبيان الغاية منها»،²⁸ علماً أن الحكومة أوقفت منذ العام 2017 تسجيل الشركات غير الربحية، وهو ربما يفسر أن 14% فقط من مؤسسات الريادة الاجتماعية في فلسطين هي على شكل شركات غير ربحية. لذلك، من أجل تعزيز أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين، فإنه لا بد من إعادة العمل بقانون الشركات غير الربحية، وإعادة النظر بالقرار بقانون رقم (8) للعام 2015، الذي يحد بشكل كبير من إمكانية حصولها على تمويل خارجي.

3-4 طبيعة أنشطة الريادة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسات المستهدفة

أشارت 77.6% من المؤسسات المستهدفة في الدراسة إلى أنها تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية (انظر الجدول 5 في الملاحق)، في حين لا تمارس 22.4% أيّاً من هذه الأنشطة. فقط 39.4% من المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية تعتبره نشاطاً رئيسياً لها، في حين تعتبره 36.4% من المؤسسات نشاطاً ثانوياً للمؤسسة إلى جانب النشاط الرئيسي لنموذج العمل الخاص بها، و15.2% تعتبره نشاطاً تقوم به من وقت إلى آخر في حال توفر التمويل بنسبة 9.1% كنشاط مؤقت يرتبط بمشروع محدد ينتهي في حال الانتهاء من تنفيذ المشروع بنسبة 9.1% (انظر الجدول 6 في الملاحق). تعتبر هذه النسب جيدة إذا ما أخذنا ضعف التمويل المخصص للريادة بشكل عام، والريادة الاجتماعية بشكل خاص في فلسطين (Morrar and Baba, 2022)، واعتماد معظم مؤسسات الريادة الاجتماعية على التمويل الخارجي لتمويل أنشطتها المختلفة (انظر القسم 3).

في السياق ذاته، أشارت 92.4% من هذه المؤسسات إلى أن الشكل القانوني المسجل فيه مناسب لطبيعة عملها. إذا ما أخذنا بالاعتبار أن الريادة الاجتماعية عالمياً ترتبط، بشكل رئيسي، بالشركات الاجتماعية، التي تتمثل في فلسطين على شكل شركات غير ربحية أو شركات خاصة ذات تأثير اجتماعي، فيمكن الاستنتاج أن جزءاً كبيراً من المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية لا ترى أن تغيير شكلها القانوني سيساهم في تعزيز أنشطة الريادة الاجتماعية (انظر الجدول 7 في الملاحق).

ربما يفسر هذا... لماذا فقط حوالي 39% من المؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية تعتبره نشاطاً أساسياً لديها، ويؤكد ما أشرنا إليه سابقاً في أنه لا يوجد شكل قانوني محدد للمؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية. أو ربما يشير إلى أن هذه المؤسسات لا ترى أيّاً من الأشكال القانونية المختلفة للمؤسسات مناسبة للريادة الاجتماعية، وبخاصة مع وقف العمل بقانون الشركات غير الربحية في فلسطين العام 2017. وما يؤكد على هذا الطرح، إجابات الباحثين عند سؤالهم عن الشكل القانوني الأنسب للمؤسسة لتكون قادرة على ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية، فقد أشار حوالي 11% فقط إلى الشركات غير الربحية، في حين أشار حوالي 36% منهم إلى المنظمات غير الحكومية، وحوالي 20% إلى جمعية خيرية، وحوالي 17% إلى جمعية تعاونية، وتوزعت باقي النسب ما بين شركة اجتماعية (4.5%)، وشركة ربحية (4.5%)، ومؤسسة حكومية (1.5%) (انظر الجدول 8 في الملاحق). هذا يؤكد مرة أخرى على أن هناك ضعفاً كبيراً في الوعي لمفهوم الشركات الاجتماعية والدور الكبير الذي من الممكن أن تلعبه في تعزيز الريادة الاجتماعية. أخيراً، تشير الأرقام السابقة إلى أن الأغلبية المطلقة من مؤسسات الريادة الاجتماعية لا تعتقد أن القطاع الخاص من الممكن أن يلعب دوراً رئيسياً في مواجهة التحديات الاجتماعية في فلسطين.

أخيراً، فيما يتعلق بتحديد التحديات والمشاكل الأكثر أولوية لمواجهتها من قبل المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية، فغالبية المؤسسات تعتمد على ملاحظة ومتابعة التحديات المجتمعية على أرض الواقع، واختيار المشاكل الأكثر التصاقاً باحتياجات المجتمع بحكم أنشطتها التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمواطن. تعتبر ورشات العمل والمجموعات البؤرية مع الجهات ذات العلاقة مصدراً مهماً، أيضاً، لتحديد التحديات الأكثر إلحاحاً، ومن ثم تضمينها في خطط عمل المؤسسات واستراتيجياتها المستقبلية. تعتبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي مصدراً مهماً لتسليط الضوء على القضايا الاجتماعية، وأخيراً تأتي الخطط الاستراتيجية الحكومية وتوجهات الممولين المحليين والدوليين كمصدر مهم للتحديات الاجتماعية التي يمكن استهدافها من خلال أنشطة وممارسات الريادة الاجتماعية (انظر الجدول 9 في الملاحق).

4-4 دوافع الريادة الاجتماعية ومحركاتها في فلسطين

كما أشرنا سابقاً، تعاني فلسطين من تحديات اقتصادية واجتماعية متزايدة بفعل الاحتلال الإسرائيلي، ما أثر على قدرة المؤسسات العامة على الاستجابة لمستويات الفقر والبطالة المرتفعة نتيجة للأزمة المالية المتراكمة، وضعف السياسات العامة خلال العقدين الماضيين. هذا كله زاد من أهمية الدور الذي من الممكن أن تلعبه المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في سد جزء من الفجوة الكبيرة في الخدمات الأساسية، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات المهمشة والأكثر فقراً.

أشارت نتائج الدراسة إلى تنوع في أنشطة الريادة الاجتماعية بما يشمل مجالات التنمية الاجتماعية (حوالي 64% من المؤسسات) والاقتصادية (حوالي 52% من المؤسسات)، والتعليم وبناء القدرات (حوالي 41% من المؤسسات)، والتنمية الصحية والدعم النفسي (حوالي 32% من المؤسسات)، والتنمية البيئية والتنمية التراثية والثقافية والرفاه بواقع 24% لكل منهما على التوالي. أما التنمية السياسية والقانونية والتنمية الرياضية، فقد جاءت أخيراً على سلم أنشطة الريادة الاجتماعية بحوالي 9% و8% على التوالي.

إذاً، تعتبر ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين، بشكل كبير، استجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة. ما يؤكد على ذلك ما أشارت إليه حوالي 68% من المؤسسات على أن ممارسة الريادة الاجتماعية تساهم في زيادة الطلب على الخدمات التي تقدمها (انظر إلى الجدول 10 في الملاحق).

4-4-1 الدوافع الاجتماعية والبيئية

تعرف الريادة الاجتماعية بأنها مجموعة الأنشطة الريادية التي تمارسها المؤسسات والأفراد بهدف تحقيق أثر اجتماعي وبيئي إلى جانب الأثر الاقتصادي (المالي). تتباين الدوافع من وراء ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين، فقد جاء الجانب الاجتماعي والبيئي على رأس سلم الأولويات في المؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية، في حين جاء البعد الاقتصادي ثانياً وبفارق كبير.

يعتبر تحقيق البعد الاجتماعي والبيئي هو الذي يطغى على أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين. في هذا السياق، أشارت حوالي 58% من هذه المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية، إلى أن هدفها الأساسي هو تحقيق عائد اجتماعي أو بيئي فقط بغض النظر عن العوائد والمنافع الأخرى، وحوالي 35% منها تسعى إلى تحقيق عائد اجتماعي أو بيئي بشكل رئيسي إلى جانب تحقيق العائد المالي، في حين تضع 9% منها العائد المالي أولاً إلى جانب العائد الاجتماعي أو البيئي (انظر الجدول 11 في الملاحق). بشكل عام، لا توجد فروقات كبيرة بين الأشكال القانونية المختلفة للمؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية في تركيزها على العائد الاجتماعي أو البيئي بشكل كامل. في حين نسبة من المنظمات غير الحكومية والشركات غير الربحية فقط، تضع على سلم أولوياتها تحقيق عائد مالي بشكل رئيسي إلى جانب تحقيق عائد اجتماعي أو بيئي من ممارسة الريادة الاجتماعية بواقع حوالي 15% و11% على التوالي.

تعتبر هذه النتائج منطقية إذا ما أخذنا بالاعتبار الطبيعة الاجتماعية لمؤسسات الريادة الاجتماعية المستطلعة، حيث إن حوالي 64% منها تعمل في مجال التنمية الاجتماعية، التي يغلب الجانب غير الربحي على الشكل القانوني للغالبية المطلقة منها، بغض النظر عن كون الريادة الاجتماعية هي النشاط الرئيسي أم لا. أيضاً، غالبية مؤسسات الريادة الاجتماعية تعتمد على الدعم والمساعدات الخارجية التي يغلب عليها الجانب الاجتماعي وليس التنموي؛ أي أن أغلب مؤسسات الريادة الاجتماعية مستجيبة لشكل أو طبيعة الدعم الخارجي في أنشطتها الريادية

أما بخصوص طبيعة أو منطلقات الدوافع الاجتماعية والبيئية، فقد أشارت حوالي 41% من مؤسسات الريادة الاجتماعية إلى أنها تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية من منطلق تحقيق مهمة اجتماعية أو بيئية كهدف أساسي ونهائي (محدد في النظام الأساسي و/أو الوثائق الرسمية الأخرى للمؤسسة)، وحوالي 27% منها إلى أنها تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية من منطلق اهتمامها الاجتماعي أو البيئي الصريح أو الضمني، في حين تعتبر حوالي 23% منها أنها تحقق أثر اجتماعي أو بيئي بشكل غير مباشر من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة المتنوعة، وحوالي 9% تحقق تدخلات اجتماعية أو بيئية من منطلق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة (انظر الجدول 12 في الملاحق).

أما بخصوص أبرز أشكال الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها مؤسسات الريادة الاجتماعية، فقد أشارت حوالي 71% من المؤسسات إلى أن التمكين الاجتماعي للفئات المهمشة يأتي على سلم الأهداف الاجتماعية المرتبطة بأنشطة الريادة الاجتماعية (انظر الجدول 13 في الملاحق)، يليها كل من الحد من الفقر (59%)، وتوفير الحماية الاجتماعية (47%)، وبناء القدرات الخاصة بالنساء والشباب (49%)، وتعزيز العمل التطوعي (42%). فيما جاء تعليم الكبار (5%)، ورعاية المسنين (14%)، والتعليم المبكر للأطفال (17%) من ضمن الأنشطة الاجتماعية الأقل اهتماماً من قبل مؤسسات الريادة الاجتماعية. يمكن الاستنتاج أن التمكين الاجتماعي، بما يشمل مكافحة الفقر وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة، يعتبر على سلم أولويات الريادة الاجتماعية. هذا ربما يعود إلى نسب الفقر المرتفعة في المجتمع الفلسطيني، وبخاصة في قطاع غزة، وإلى الارتفاع الكبير في أعداد المهمشين، وبخاصة بعد جائحة كورونا، وعدم قدرة المؤسسات الحكومية على الاستجابة الشاملة لذلك بسبب الأزمة المالية، وانحسار الدعم الدولي. أي إن أنشطة الريادة الاجتماعية تحاول الاستجابة للفجوة الكبيرة في أنظمة الحماية الاجتماعية، وبخاصة أن غالبية مؤسسات الريادة الاجتماعية تعتمد على الدعم والمساعدات الخارجية كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.

في الوقت ذاته، تشير النتائج إلى أن فئات كبار السن لا تحظى بالاهتمام الكافي على الرغم من التحديات الكبيرة التي يواجهها المسنون، وبخاصة بعد جائحة كورونا، علماً أن حوالي 71% من كبار السن (60 سنة فأكثر) البالغ عددهم 313 ألف شخص في منتصف العام (6% من السكان) يعانون من أمراض مزمنة، بواقع حوالي 72% في الضفة، مقابل 69% في قطاع غزة.²⁹ وهو ما أكدت عليه دراسة قام بها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) حول تأثير جائحة كورونا على الفئات الاجتماعية المهمشة والضعيفة (المسنون، الأشخاص ذوو الإعاقة، الفقراء، النساء، العمال، الشباب)، حيث أشارت إلى ضعف الاهتمام بالمسنين على المستوى الرسمي ومن قبل المنظمات غير الحكومية (ماس، 2021).

أما فيما يتعلق بالأنشطة البيئية، فجاء تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين على سلم الأولويات البيئية للمؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية مثلما أكد على ذلك حوالي 57% من المؤسسات، يليها ترشيد استخدام الطاقة، وترشيد استخدام المياه بحوالي 39% و35% على التوالي (انظر الجدول 14 في الملاحق). شهدت فلسطين خلال السنوات الماضية اهتماماً متزايداً بالممارسات البيئية المستدامة والطاقة المتجددة، مدفوعة بارتفاع فاتورة الكهرباء من إسرائيل، والطلب الكبير على الطاقة المتجددة، وبخاصة في قطاع غزة التي تعاني من نقص كبير في الطاقة الكهربائية بفعل الحصار الإسرائيلي منذ العام 2006. كما يجب ألا نغفل التركيز المتزايد للتمويل الدولي على مواضيع الاستدامة البيئية، وبخاصة ممارسات الإنتاج والاستهلاك المستدام، ما يدفع بالمؤسسات المستفيدة من الدعم الخارجي إلى الاستجابة لهذا الاهتمام المتزايد.

في مجال التنمية الصحية، تتركز ممارسات الريادة الاجتماعية في توفير الدعم والإرشاد النفسي (حوالي 62% من المؤسسات)، ثم التوعية الصحية (حوالي 55% من المؤسسات)، والرعاية الصحية الأولية (حوالي 36% من المؤسسات) (انظر الجدول 15 في الملاحق). تعتبر هذه النسب منطقية، حيث إن الرعاية الصحية الأولية والثانوية في فلسطين عادة ما تقدم من خلال القطاعين العام والخاص والأونروا التي تقدم خدماتها للاجئين الفلسطينيين. أما المؤسسات غير الحكومية، فتتركز أنشطتها في مجال الدعم النفسي والإرشاد والتوعية الصحية.

4-4-2 الدوافع والمحركات الاقتصادية والسياسية والثقافية

أشارت نتائج الدراسة إلى أن حوالي 52% من المؤسسات تسعى من خلال ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية كأحد الأهداف.

جاء توفير فرص العمل والتمكين الاقتصادي للفئات المهمشة على سلم أولويات الأهداف الاقتصادية للمؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية بواقع 74% و72% على التوالي. تعتبر هذه النسب منطقية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار نسب البطالة المرتفعة، وبخاصة لدى النساء والشباب وفي قطاع غزة، مع وجود بعد اجتماعي واضح في استهدافها للفئات المهمشة. من ضمن الأولويات، أيضاً، تعزيز الأنشطة الريادية (59%)، وتعزيز الصناعة المنزلية (49%)، وتعزيز مشاريع التوظيف الذاتي (48%)، وتعزيز الأنشطة الزراعية والتنمية الريفية (43%). وجاء تطوير بيئة الأعمال (34%)، والأنشطة التجارية (25%)، وخدمات التمويل والشمول المالي (21%)، والأنشطة الصناعية (21%) في ترتيب متأخر (انظر الجدول 16 في الملاحق). تشير هذه الأرقام بشكل أو بآخر إلى استجابة المؤسسات إلى الدعم الخارجي، فكما هو معروف فإن أغلب مشاريع التنمية الاقتصادية الممولة من خلال الدعم الدولي تركز على التمكين الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وخدمات التوظيف للفئات المهمشة، في حين تعتمد الأنشطة الصناعية والتجارية وخدمات التمويل على الاستثمار المحلي من قبل القطاع الخاص.

29 https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_IntDayOlderP2023A.pdf

فيما يتعلق بالتنمية الثقافية والرفاه، جاء تعزيز الصناعات الحرفية التقليدية وحماية التراث على سلم أولويات أنشطة الريادة الاجتماعية ذات العلاقة بواقع 55% و47% على التوالي (انظر الجدول 17 في الملاحق). كما هو معروف، فإن نسبة كبيرة من النساء والفئات المهمشة تنشط في مجال الصناعات الحرفية والتراثية، وهي تشكل مصدر دخل مهم لها، ما يؤكد على البعد الاجتماعي في تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئات، وفي الوقت ذاته تعزيز الأنشطة التي تساهم في التنمية الثقافية.

في البعد السياسي والقانوني، أشارت حوالي 60% من المؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية إلى سعيها إلى تعزيز المساواة بين الجنسين، يليها كل من تعزيز المساواة والشفافية والوصول إلى العدالة بواقع 60% و48% على التوالي (انظر الجدول 18 في الملاحق). تعتبر مواضيع النوع الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، والحوكمة، على سلم أولويات المؤسسات المانحة، التي ترى فيها وسيلة لتعزيز دور المرأة في المجتمع الفلسطيني الذي تعاني فيه النساء من تهميش واضح، وبخاصة مع ارتفاع مستويات البطالة، وتدني مستويات الأجور والحماية الاجتماعية. كما تعتبر أن غياب دور المجلس التشريعي، وضعف ممارسات الحوكمة في القطاع العام، أدت إلى ضعف دور القانون، وبالتالي تعتبر هذه المؤسسات أن المساواة والشفافية تلعب دوراً مهماً في معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وبخاصة لدى الفئات المهمشة. هذا كله ساهم في انتشار كبير لمؤسسات المجتمع المدني الناشئة في إيجاد حلول مبتكرة في مجال تعزيز دور المرأة في المجتمع، والتقليل من مستويات التهميش لديها، وفي الوقت ذاته تعزيز ممارسات الحوكمة لدى المؤسسات العامة.

4-5 العوامل المرتبطة بالاستدامة المالية لدى المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية

تعتبر الاستدامة المالية من أبرز التحديات التي تواجهها المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين (Morrar and Sultan, 2020; Morrar and Baba, 2022)، وبخاصة مع اعتمادها الكبير والمفرط على المنح والتبرعات الخارجية، التي تتصف بالتذبذب وترتبط بالأوضاع السياسية في فلسطين والعالم (دعم مشروط). انعكس هذا الواقع على المؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية في فلسطين والتي تعاني من ضعف الاستدامة المالية من المصادر الذاتية والأنشطة التجارية لدى أغلب المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية. يعتمد حوالي 71% منها، بشكل رئيسي، على المنح والمساعدات والتبرعات الخارجية في تمويل أنشطتها الريادية، فيما تعتبر العقود الاستشارية والمشاريع الممولة مصدرًا رئيسيًا لحوالي 44% منها. تعتبر أنشطة الريادة الاجتماعية، أيضاً، مصدر تمويل رئيسياً لحوالي 30% من المؤسسات، فيما تعتمد حوالي 21% منها، أيضاً، على إيرادات المؤسسة الذاتية من الأنشطة التجارية والخدمية (انظر الجدول 19 في الملاحق). ما يؤكد التأثير السلبي للاعتماد الكبير على التمويل الخارجي على الاستدامة المالية، ما أكد عليه حوالي 64% من المؤسسات المستطلعة في أن اعتمادها على جزء كبير من التمويل الخارجي يحد من قدرتها على وضع خطط مستقبلية وتنفيذ برامج مستدامة

لا تعتبر أنشطة الريادة الاجتماعية مصدر استدامة مالية كبيراً للمؤسسات التي تمارس هذه الأنشطة، فمن ضمن المؤسسات التي أجابت بأنها تحقق عوائد مالية من أنشطة الريادة الاجتماعية (حوالي 32% من إجمالي المؤسسات)، تمثل عوائد هذه الأنشطة فقط ما بين 0%-20% من إجمالي إيرادات/ميزانية المؤسسة السنوية لحوالي 81% منها، في حين أجاب 9.5% بأنها تشكل ما بين 21%-40%، و9.5% بأنها تشكل ما بين 40%-60% من إجمالي الإيرادات/الموازنة (انظر الجدول 20 في الملاحق). في السياق ذاته، حوالي 14% من المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية قادرة على تحقيق الاستدامة المالية الذاتية لمدة شهر فقط من دون الاعتماد على المنح والمساعدات الخارجية، و18% ما بين 3-1 أشهر، و23% ما بين 6-3 شهور، و20% لمدة عام فقط (انظر الجدول 21 في الملاحق). أيضاً، فقط 15% من مؤسسات الريادة الاجتماعية تحقق فائضاً مالياً مع نهاية الدورة التشغيلية السنوية، في حين أن 40% فقط من المؤسسات التي تحقق فائضاً تتوقع أن يرتفع خلال السنوات الثلاث القادمة، 30% منها تتوقع أن يستمر بالتدوير نفسها، 30% لا تعلم إن كانت ستحقق أي فائض (انظر الجدول 22 في الملاحق). من ناحية أخرى، أشارت حوالي 72% من المؤسسات التي تحقق عوائد مالية من أنشطة الريادة الاجتماعية أنها تعيد توظيف هذه الأموال في الأنشطة الريادية نفسها من أجل توسيع قاعدة المستهدفين من الخدمات التي تقدمها، في حين تستخدم 14% منها العوائد في تغطية نفقاتها التشغيلية (انظر الجدول 23 في الملاحق). هذا يؤكد على ما أشرنا إليه سابقاً في أن البعد الاجتماعي والبيئي هو الذي يطغى على أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين (الجدول 11)، كما هو الحال في أغلب دول العالم، وأن حوالي 39% فقط، من المؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية تعتبره نشاطاً رئيسياً لديها. كما يشير، من جهة، إلى ضعف الاستدامة المالية لدى المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية، ومن جهة أخرى إلى أهمية تمكين مؤسسات الريادة الاجتماعية وتعزيز الوعي والخبرات لديها من أجل تعزيز أنشطتها الريادية بعيداً عن الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي.

أشارت المؤسسات المستطلعة إلى أن مفهوم الاستدامة المالية مرتبط -إلى حد كبير- بمدى قدرة المؤسسة على ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية التي تولد إيرادات مالية تساعدها على تغطية جزء من نفقاتها (انظر الجدول 24 في الملاحق). باستثناء الشركات الخاصة، الشركات غير الربحية، والجمعيات الزراعية، فإن الأشكال القانونية الأخرى للمؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين (تبلغ نسبتها حوالي 61% حسب الجدول 4) لا تساعد على تبني نماذج أعمال تتضمن تقديم أنشطة تجارية أو خدمية ذات مردود مالي.

في السياق ذاته، أشارت الغالبية المطلقة من المؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية إلى أن وجود أنشطة ريادة اجتماعية لدى المؤسسة يساهم في تعزيز الاستدامة المالية، وهو ما أكدته النتائج في الجدول 19 أيضاً. ففي حين تظهر هذه النسب درجة عالية من الوعي لدى هذه المؤسسات بأهمية الدور الذي تلعبه الريادة الاجتماعية في تحقيق الاستدامة المالية، فإنه، من ناحية أخرى، وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الشركات غير الربحية والشركات الاجتماعية هي الأقرب لنمط النموذج التجاري الذي يوفر مصدر إيراد مالي مستدام للمؤسسة كما هو في العديد من دول العالم، وكما أشرنا سابقاً، فإن حوالي 92% من المؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية راضية عن الشكل القانوني المسجلة فيه، و فقط 11% فقط أشارت إلى الشركات غير الربحية، و 4.5% إلى الشركات الاجتماعية كأشكال قانونية مناسبة للمؤسسة لتكون قادرة على ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية. في السياق ذاته، فقط 22% من الشركات غير الربحية ترى أن شكلها القانوني هو الأنسب لتكون قادرة على ممارسة وتعزيز الريادة الاجتماعية، في حين ترى 44% منها أن المنظمات غير الحكومية هي الشكل الأنسب. أيضاً، 11% من المنظمات غير الحكومية ترى أن الشركات الربحية هي الأكثر قدرة على ممارسة وتعزيز الريادة الاجتماعية، في حين لم تشر أيُّ منها إلى الشركات الاجتماعية. أما الجمعيات التعاونية والخيرية، فلم يشر أيُّ منها إلى الشركات الاجتماعية كشكل قانوني قادر على ممارسة وتعزيز الريادة الاجتماعية، في حين أشارت 18%، فقط، من الجمعيات التعاونية إلى الشركات غير الربحية (انظر الجدول 25 في الملاحق). هذا ربما يشير إلى عدد من الحقائق والاستنتاجات المهمة:

1. الإفراط في الاعتماد على الدعم الخارجي في تمويل الأنشطة، وبخاصة لدى المنظمات غير الحكومية، التي تشكل حوالي 41% من المؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية في العينة المستطلعة، يظهر أن المؤسسات ترى في الريادة الاجتماعية فرصة تحقيق الاستدامة المالية، وفي الوقت نفسه لا تريد أن تخسر فرصة الاعتماد على الدعم الخارجي من خلال تبني أشكال قانونية أخرى كالشركات غير الربحية، أو الشركات الاجتماعية التي يضع القانون قيوداً لحصولها على الدعم الخارجي. أي إن هذه الشركات تريد أن تتبنى نموذج أعمال شبه تجاري، وفي الوقت ذاته تبقى نافذة التمويل الخارجي مفتوحة، ربما لعدم قدرة النموذج التجاري على توفير الاستدامة المالية الكافية، وبخاصة مع البعد الاجتماعي الكبير للريادة الاجتماعية.
2. على الرغم من الوعي الكبير لدى المستطلعين بأهمية الريادة الاجتماعية في تحقق الاستدامة، فإنه من الواضح أن هناك فجوة في فهم نموذج الأعمال الخاص بكل من الشركات غير الربحية والشركات الاجتماعية، والدور الذي من الممكن أن تلعبه في تحقيق الاستدامة المالية. هذا ربما يعود، من جهة، إلى القيود المالية التي خلقها تعديل المادة (11) في القرار بقانون رقم (8) للعام 2015، والمتعلقة بحق الشركات غير الربحية في الحصول على التمويل، وبخاصة أن جزءاً من الشركات غير الربحية المسجلة ضمن القانون كانت في الأصل منظمات غير حكومية تعتمد بشكل أساسي على التمويل الخارجي، ومن جهة أخرى، ربما يشير إلى عدم وجود أي إطار قانوني خاص بالشركات الاجتماعية في فلسطين، وغياب أي تعريف لها لدى الجهات ذات العلاقة (Sassi and Nazir, 2020).

من العوامل المؤثرة، أيضاً، في ضعف الاستدامة المالية للمؤسسات العاملة في مجال الريادة، هو ارتفاع فاتورة الأجور والتكاليف التشغيلية، وضعف نموذج التطوع الذي كان سائداً في عمل أغلب مؤسسات المجتمع المدني خلال فترة السبعينيات وحتى توقيع اتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية والتحول بشكل متزايد إلى المأسسة (institutionalization)، والمهنية والكفاءة المهنية (professionalization)، والتي كانت من الشروط الضرورية للحصول على التمويل الخارجي، ما أدى إلى الاعتماد شبه الكلي على العمالة ذات المهارة العالية، وارتفاع مستويات الأجور (Morrar and Sultan, 2020; Gerster and Baumgarten, 2011).

كما أشارت حوالي 92% من المؤسسات إلى أن غياب الدعم الحكومي الفلسطيني يحد من الاستدامة المالية. وتعاني الحكومة الفلسطينية، منذ سنوات، من أزمة مالية خانقة بسبب عمليات القرصنة الممنهجة التي تقوم بها إسرائيل على عائدات الضريبة الفلسطينية، وانخفاض كبير في مستوى الدعم الدولي. في السياق نفسه، تعتقد حوالي 56% من المؤسسات أن البيئة القانونية تعيق تبني نماذج عمل تساهم في تحقيق الاستدامة المالية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في التعديلات التي أجريت على قانون الشركات غير الربحية، وتطوير إطار قانوني وتنظيمي للشركات الاجتماعية.

4-6 التحديات التي تواجه المؤسسات في ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية وتطويرها

لا تعمل الريادة الاجتماعية في دائرة مغلقة داخل المؤسسات، بل تتأثر بشكل كبير بالبيئة المحيطة (الخارجية)، وأيضاً بالإمكانيات الفنية والمالية للمؤسسات نفسها. تتنوع التحديات أمام المؤسسات في سعيها إلى ممارسة وتعزيز أنشطة الريادة الاجتماعية ما بين تحديات قانونية وتنظيمية، وتحديات فنية ومهارية، وتحديات مالية واقتصادية، وتحديات توعوية.

4-6-1 التحديات القانونية التنظيمية

أجمعت المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية على مجموعة من التحديات القانونية التنظيمية التي تعيق قدرتها على تعزيز أنشطتها الريادية ومستوى الخدمات التي تقدمها للمستفيدين وخلق الأثر الاجتماعي المطلوب، وفي الوقت نفسه تحقيق جزء من الاستدامة المالية. تتمثل تلك التحديات، بشكل رئيسي، في عدم وجود شكل قانوني مناسب لتسجيل مؤسسات الريادة الاجتماعية، وضعف البيئة الناظمة لأنشطة الريادة الاجتماعية، وعدم وجود مرجعية حكومية ناظمة لأنشطة الريادة الاجتماعية والمؤسسات العاملة في هذا المجال، وضعف التنسيق والشراكة ما بين هذه المؤسسات ونظيراتها ذات العلاقة في القطاع العام. تتوافق هذه النتائج مع ما أشرنا إليه في الفصل الثالث من الدراسة حول ضعف البيئة الممكنة القانونية والتنظيمية وعدم وجود أي إطار قانوني خاص بالريادة الاجتماعية أو الشركات الاجتماعية كأخطار أوسع، والتحديات التنظيمية للشركات غير الربحية (انظر الجدول 26 في الملاحق).

4-6-2 التحديات الفنية والمهارية

كما هو معروف، فإن الريادة الاجتماعية تعتمد على قدرة الرياديين الاجتماعيين والمؤسسات ذات العلاقة على توليد أفكار جديدة قادرة على إيجاد حلول مبتكرة ومستدامة للتحديات الاجتماعية التي تواجه المجتمع، وفي الوقت نفسه ضمان القدرة على توليد نوع من الإيرادات المالية. هذا يتطلب قدراً من المهارات الفنية والتقنية التي ربما تفتقد لها نسبة كبيرة من المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية، فمن جهة، نسبة كبيرة منها لا تعتبر الريادة الاجتماعية النشاط الرئيسي لها (الجدول 6)، ومن جهة أخرى، فإن القدرة على توليد الأفكار الريادية تتأثر بشكل كبير بالبيئة المحيطة. في هذا السياق، أظهرت النتائج في الجدول 27، أن هناك مجموعة من التحديات الفنية والمهارية، أبرزها نقص الدعم الفني والتكنولوجي؛ سواء من المؤسسات الحكومية أو تلك العاملة في مجال الريادة مثل حاضنات الأعمال والمسرعات. فخلال العقد الأخير، تركزت أنشطة هذه المؤسسات على دعم الريادة ببعدها المالي والاقتصادي دون التركيز على البعد الاجتماعي الذي يعتبر حجر الزاوية في الريادة الاجتماعية، وذلك ناتج بشكل رئيسي عن اعتماد المؤسسات المعنية في الريادة على الدعم الخارجي الذي في غالبه يوجه إلى الريادة بمفهومها وبعدها المالي (Morrar and Baba, 2022). أيضاً، هناك ندرة في البرامج التدريبية والتأهيلية للأفراد والمؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية، وغياب المعرفة الكافية لدى الجهات الناشطة والداعمة بالمهارات والخبرات المطلوبة في مجال الريادة الاجتماعية في فلسطين، وضعف الأنشطة البحثية الموجهة في هذا المجال؛ سواء من الجامعات أو المراكز البحثية. على سبيل المثال، أفردت معظم الجامعات وكليات المجتمع مساقات لتدريس الريادة، وقامت باستحداث حاضنات ومسرعات أعمال للأفكار الريادية داخل الجامعات، لكن في معظمها لا تركز على الريادة الاجتماعية، بل تلك التي تخدم القطاع الخاص، وتساهم في إيجاد حلول فردية للبطالة العالمية بين الخريجين، كذلك الحال بالنسبة للأنشطة البحثية التي تركز على الريادة في القطاع الخاص ولا تتطرق إلى الدور الذي من الممكن أن تلعبه المؤسسات الأخرى في تعزيز الريادة الاجتماعية كالمؤسسات غير الحكومية، والشركات غير الربحية، والجمعيات التعاونية والخيرية.

4-6-3 التحديات المالية والاقتصادية

ساهمت إجراءات الاحتلال الإسرائيلي خلال العقود الماضية في هشاشة الواقع الاقتصادي في فلسطين، وأدت إلى أزمات مالية مزمنة؛ سواء في القطاع الحكومي وغير الحكومي، وبخاصة مع الانخفاض الكبير في مستوى الدعم المالي الخارجي، سواء من الدول العربية أو الأجنبية. ينعكس ذلك وبشكل مباشر على أنشطة الريادة الاجتماعية التي تتم في غالبها من خلال القطاع غير الحكومي الذي يعتمد في بنيته الأساسية على التمويل الدولي والمنح والمساعدات. أجمعت المؤسسات المستطلعة على مجموعة من التحديات المالية والاقتصادية التي تعيق أنشطة الريادة الاجتماعية لديها، وتحدها من قدرتها على الاستدامة المالية (انظر الجدول 28 في الملاحق)، أبرزها صعوبة الحصول على التمويل اللازم من الجهات الحكومية وغير الحكومية، وتركيز الجهات التمويلية والداعمة على تمويل أنشطة ريادة الأعمال الأخرى على حساب أنشطة الريادة الاجتماعية، نقص رأس المال المغامر في الريادة بشكل عام، والريادة الاجتماعية بشكل خاص، وصعوبة حصول رواد الأعمال الاجتماعيين على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض بسبب الشروط التي تفرضها هذه المؤسسات، وبخاصة أن النسبة الأكبر من مقدمي طلبات التمويل هم من فئة الشباب. كما يعتبر البعد الاجتماعي الواضح في الريادة الاجتماعية عائقاً أمام تعزيز هذه الأنشطة والاستثمار فيها، فهناك ضعف في إقبال القطاع الخاص على الاستثمار/ تمويل أنشطة الريادة الاجتماعية بسبب البعد الاجتماعي بعيداً عن تعظيم الأرباح، كما تعتقد نسبة عالية من المؤسسات أن هناك مخاطرة عالية للاستثمار في مؤسسات الريادة الاجتماعية بسبب عدم ضمان وجود عوائد مالية. ربما تعبر هذه النتائج عن مفاهيم خاطئة حول عدم قدرة الريادة الاجتماعية على توليد الإيرادات بسبب البعد الاجتماعي، ونقص الوعي لدى الكثير من المؤسسات والجهات ذات العلاقة حول مفهوم الريادة الاجتماعية.

4-6-4 التحديات المرتبطة بنشر الوعي حول الريادة الاجتماعية

تعتبر الريادة الاجتماعية ونظيراتها من الشركات الاجتماعية والشركات غير الربحية أشكالاً حديثة العهد ومستجدة في بيئة الأعمال في فلسطين. لذلك، وفي مثل هذه الحالات، يعتبر نقص الوعي حول هذه المفاهيم والأشكال من التحديات الرئيسية التي تعيق انتشارها وتوسعها وتبنيها كنماذج أعمال جديدة لدى الشركات والمؤسسات المختلفة، وأيضاً تحد من وجود حاضنة ودعم لها لدى الجهات الحكومية ذات العلاقة. في هذا السياق، أشارت المؤسسات المستطلعة إلى العديد من التحديات (انظر الجدول 29 في الملاحق)، أبرزها نقص الوعي لدى أفراد المجتمع من ناحية، والجهات الحكومية وغير الحكومية من ناحية أخرى، بأهمية ممارسة مثل هذا النوع من الأنشطة، وعدم قدرة النظام التعليمي في فلسطين على رفق السوق والمؤسسات المختلفة بالرياديين المجتمعين القادرين على توليد الأفكار والنهوض بأنشطة الريادة الاجتماعية، وعدم قيام مؤسسات التعليم العالي بدورها التوعوي بأهمية ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية، من خلال المناهج التعليمية وأساليب التعليم المبتكرة، ونقص الوعي لدى رواد الأعمال في فلسطين بأهمية البعد الاجتماعي والبيئي للريادة، وبخاصة في البيئة الفلسطينية، والمفاهيم الخاطئة لدى القطاع الخاص بوجود بعد اقتصادي مهم في ممارسات الريادة الاجتماعية وقدرتها على توليد عوائد مالية، وأخيراً نقص المعلومات المتوفرة حول أنشطة الريادة الاجتماعية وممارساتها المختلفة في فلسطين.

الفصل الخامس

دور الريادة الاجتماعية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة

1-5 مقدمة

كما أشرنا سابقاً، هناك ارتباط كبير في الأدبيات بين أنشطة الريادة الاجتماعية وسعي المؤسسات الفاعلة في هذا المجال إلى الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة. كما تختلف المؤسسات في طبيعة وحجم أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية، وهو ما يعتمد على القطاع الذي تنشط فيه، ومدى التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تضمينها في نموذج الأعمال والأهداف الاستراتيجية لديها.

بعد اعتماد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في العام 2015 خطة التنمية المستدامة للعام 2030، استجابت الحكومة الفلسطينية، بشكل إيجابي وقوي، من أجل توطین الأهداف والمؤشرات المنبثقة عنها ضمن خطط وبرامج عمل الجهات والوزارات والهيئات الحكومية المختلفة، وتنظيم الشراكات الداخلية والخارجية التي من شأنها وضع فلسطين على قائمة الدول المتقدمة في مجال رصد وتحقيق تلك الأهداف. بالتزامن مع ذلك، بدأت العديد من الجهات المانحة، وكونوع من الاستجابة للخطط والاستراتيجيات الحكومية، بتضمين بعض أهداف التنمية المستدامة ضمن المشاريع التي تمولها وتنفذها، وهو ما انعكس على خطط وبرامج عمل الجهات المستفيدة من المؤسسات غير الحكومية بأشكالها كافة التي تتلقى التمويل والدعم الخارجي. بمعنى آخر، وفي الواقع الفلسطيني، يحدد شكل وحجم التمويل الخارجي، وليس العوائد المالية الذاتية (الإيرادات) للمؤسسات، طبيعة أهداف التنمية المستدامة المستهدفة، فكما أشرنا سابقاً، فإن نسبة كبيرة من المؤسسات الفاعلة في مجال الريادة الاجتماعية تعتمد على الدعم الخارجي في تنفيذ أنشطتها التي تتنوع وتختلف في عدد كبير من المؤسسات استجابة للتمويل الخارجي. في هذا السياق، أشارت النتائج إلى أن غالبية المؤسسات (حوالي 85%) لا تحقق أي عوائد مالية من أنشطة الريادة الاجتماعية، إلا أنها رغم ذلك تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في هذا الفصل من الدراسة، سنناقش بشكل مفصل أهداف التنمية المستدامة الأكثر استهدافاً من قبل المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية، والتحديات التي تواجهها هذه المؤسسات، ودور البيئة الداخلية والخارجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2-5 أهداف التنمية المستدامة الأكثر استهدافاً لدى المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية

أظهرت النتائج أن حوالي 90% من هذه المؤسسات التي مارست أنشطة الريادة الاجتماعية خلال العام 2022 تسعى، أيضاً، إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة (انظر الجدول 30 في الملاحق)، في حين انخفضت النسبة إلى 68% في المؤسسات التي لا تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية. هذا يشير إلى أن ممارسة الريادة الاجتماعية تصب في صالح تحقيق أهداف التنمية المستدامة. على الرغم من ارتفاع هذه النسب، فإن ذلك ربما لا يعبر عن حقيقة واقع التقدم المحرز في أهداف التنمية المستدامة محلياً التي شهدت تراجعاً ملحوظاً في عدد كبير من المؤشرات، وبخاصة بعد جائحة كورونا (مكتب رئيس الوزراء، 2021). معظم المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية، والتي شملها الاستطلاع، تعمل في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتقاطع أنشطتها مع عدد كبير من أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة، وهو ما أشارت إليه النتائج في الجدول 31 في الملاحق. فعلى سبيل المثال، حوالي 98% من المؤسسات التي تعمل في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعتبر أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو ضمن خطط عملها وأهدافها الفرعية. كذلك الحال بالنسبة للمؤسسات العاملة في مجال التعليم (حوالي 93%) والصحة (81%).

أما بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية لدى المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية، وعندما طلب من المؤسسات المستطلعة ترتيب أهداف التنمية المستدامة حسب أولوية الاستهداف لديها، جاء القضاء على الفقر (الهدف الأول) في المرتبة الأولى كهدف أول تسعى المؤسسات المعنية لتحقيقه وبنسبة 31%. كما جاء القضاء على الفقر في المرتبتين الثانية والثالثة على سلم الأولويات ونسبة 14% لكل منها (انظر الجدول 32 في الملاحق). في السياق ذاته، أشارت حوالي 79% من المؤسسات المستطلعة، وبأعلى نسبة، أن القضاء على الفقر يعتبر من أهداف التنمية المستدامة الأكثر تناغماً مع احتياجات المجتمع الفلسطيني (انظر الجدول 33 في الملاحق).

هذا يعود، بشكل رئيسي، إلى ارتفاع نسب الفقر في فلسطين، وبخاصة بعد جائحة كورونا، ما يدفع العديد من المؤسسات، وبخاصة غير الحكومية، إلى الاستجابة من خلال تعزيز أنشطتها الخاصة بمحاربة الفقر. وقد بلغ معدل الفقر بين الأفراد في الضفة والقطاع خلال العام 2017 وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري 29%، مع وجود فجوة كبيرة بين كل من الضفة الغربية (13.9%)، وقطاع غزة (53%) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022)، الأمر الذي يعود إلى ظروف الحصار الشديد الذي يتعرض له قطاع غزة منذ العام 2016 من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والذي أدى إلى تردي كافة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. أيضاً، أدت جائحة كورونا وما رافقها من إجراءات للحد من انتشار الجائحة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، ودخول فئات جديدة إلى دائرة الفقر (UNESCO, 2021). وقد أشار تقرير للبنك الدولي العام 2020 إلى أنّ حوالي 100 ألف عامل وقّعوا بالفعل في براثن الفقر؛ نتيجة لتلك القيود والإغلاقات.³⁰

أما بالنسبة إلى الشكل القانوني للمؤسسات العاملة في مجال القضاء على الفقر (الجدول 34 في الملاحق)، فقد بلغ 66.7% لدى الشركات غير الربحية، و33.3% لدى الجمعيات التعاونية، و24.2% لدى المنظمات غير الحكومية، و16.7% للجمعيات الخيرية. هذا يظهر الدور الكبير الذي تلعبه الشركات غير الربحية والجمعيات التعاونية في محاربة الفقر في فلسطين، وهو ما أكدت عليه العديد من الدراسات السابقة (وزارة العمل، 2012؛ جامعة بيرزيت، 2021)، ما يتطلب تقديم التسهيلات والحوافز المادية وغير المادية لها من قبل الجهات الحكومية، لكي تتمكن من تعزيز أنشطتها، والمساهمة بشكل أكبر في الحد من نسب الفقر العالية.

حسب الجدول 32 أيضاً، جاءت الصحة الجيدة والرفاه كأولوية أولى لدى حوالي 11% من المؤسسات، وأولوية ثانية وثالثة لدى حوالي 10% و11% من المؤسسات على التوالي. كما جاء تحقيق المساواة بين الجنسين كأولوية أولى لدى حوالي 11%، وأولوية ثانية وثالثة لدى حوالي 24% و14% من المؤسسات على التوالي. أما بالنسبة للعمل اللائق، فقد جاء كأولوية أولى لدى حوالي 10% من المؤسسات، وأولوية ثانية وثالثة لدى حوالي 11% و18% منها على التوالي. فيما يتعلق بالهدف الرابع (التعليم الجيد) وهو من المؤشرات المهمة على الصعيد الفلسطيني، فقد جاء كأولوية أولى لدى حوالي 8% من المؤسسات المستطلعة، وأولوية ثانية وثالثة لدى حوالي 13% و3% منها على التوالي.

بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة الأخرى الأكثر تناغماً مع احتياجات المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر المؤسسات المستطلعة (انظر الجدول 33 في الملاحق)، تشير النتائج إلى أن غالبية المؤسسات المستطلعة (حوالي 70% منها) تؤكد على أن تحقيق العمل اللائق والنمو الاقتصادي هو الأكثر أولوية للتحقيق في فلسطين. كما جاء الهدف الرابع (التعليم الجيد) والهدف الثالث (الصحة الجيدة والرفاه) في المرتبتين الثالثة والرابعة بنسبة 66% و64% على التوالي، فيما أشارت حوالي 58% من المؤسسات إلى أن تحقيق المساواة بين الجنسين يتناغم مع احتياجات المجتمع الفلسطيني.

إن تفسير الأرقام السابقة يأتي في سياق التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي عانى ويعاني منها المجتمع الفلسطيني بفعل الاحتلال، ونتيجة لتداعيات جائحة كورونا التي أثرت، بشكل كبير وسلبى أيضاً، على التقدم المحرز محلياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يعاني سوق العمل الفلسطيني من فجوة كبيرة بين مؤشري الطلب والعرض على العمالة ولصالح العرض؛ ويعود ذلك، بشكل رئيسي، إلى عدم قدرة الاقتصاد المحلي على توليد فرص عمل نتيجة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها فلسطين نتيجة للاحتلال الإسرائيلي. حسب بيانات مسح القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023)، بلغ معدل البطالة في فلسطين في العام 2022 حوالي 24.4%، مع وجود فجوة كبيرة بين الضفة الغربية (13.1%) وقطاع غزة (45.3%). كما تبلغ نسبة البطالة لدى الإناث في فلسطين (40.4%) ضعف مثيلاتها عند الذكور (20.3%)، وهو ما ينطبق أيضاً، وبشكل أكبر، على نسب المشاركة في القوى العاملة التي بلغت 70.7% بين الذكور، مقابل 18.6% فقط لدى الإناث. أيضاً تتركز البطالة، بشكل خاص، بين الشباب والخريجين.

كما تدهورت أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالصحة والتعليم خلال جائحة كورونا وتداعياتها التي أثرت على فلسطين خلال الأعوام 2020-2021، وهو ما يفسر إعطاءها الأولوية من قبل المؤسسات المستطلعة. وقد أدى إغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى إلى حرمان جزء كبير من الفئات الفقيرة والمهمشة من الالتحاق بالتعليم الإلكتروني بسبب عدم توفر الإمكانيات المادية اللازمة، ما أدى إلى تدهور مستويات التعليم الجيد (مكتب رئيس الوزراء، الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، 2021). كذلك الحال بالنسبة للصحة، حيث تسببت الجائحة في خسارة كبيرة في الأرواح، وانخفاض مستوى الخدمات الصحية الأساسية (الأمم المتحدة، 2020)، وممارسة ضغوط كبيرة على النظام الصحي الفلسطيني، والنقص في الكوادر المتخصصة والمدرّبة على مواجهة الوباء، وهو ما خلق أزمة كبيرة لدى النظام الصحي، وبخاصة مع ضعف الموارد المالية لدى الحكومة لتوظيف وتدريب عدد كبير من العناصر البشرية اللازمة لمواجهة الجائحة (مكتب رئيس الوزراء، الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، 2021).

30 <https://documents1.worldbank.org/curated/en/357071595970203856/pdf/>

الملفت للانتباه النسبة التي حصل عليها الهدف السابع عشر (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، حيث جاء خامساً ضمن أهداف التنمية المستدامة التي تسعى مؤسسات الريادة الاجتماعية في فلسطين إلى تبنيها. هذا يدل على أن مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين بأشكالها كافة (المؤسسات غير الحكومية، المنظمات غير الربحية، التعاونيات، الجمعيات الخيرية) تؤمن/تتبنى نهج الشراكة (ولو بشكل جزئي) فيما بينها ومع القطاعين الحكومي والخاص في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. عقد الشراكات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في فلسطين يعتبر أمراً ذا أهمية كبيرة (Abu-Ismaïl, 2017 dna World Bank, 2016; PCBS, 2020; Al-Khateeb) يمكن للشراكات أن توفر وصولاً أوسع إلى المعرفة والخبرة والموارد المالية والتقنية، كما أنها تساهم في تعزيز التواصل والتعاون بين الجهات المختلفة، بما في ذلك الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، وهو ما يساهم في توحيد الجهود وتحقيق تنسيق أفضل لتحقيق الأهداف المشتركة. من خلال الشراكة، أيضاً، يمكن تحقيق نتائج أكبر وأكثر فاعلية في مجالات التنمية المستدامة. فالشراكات تمكن من تجاوز القيود والتحديات التي يواجهها الفرد أو المؤسسة بمفردهم، وبالتالي تزيد من فرص النجاح والتأثير الإيجابي في فلسطين.

على الرغم من أهميتها عالمياً، وتأثيراتها الكبيرة على الاستدامة البيئية الآن، فإن الأهداف المتعلقة بالطاقة النظيفة (الهدف السابع)، والعمل المناخي (الهدف الثالث عشر)، والحياة على الأرض (الهدف الخامس عشر)، والحياة تحت الماء (الهدف الرابع عشر)، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين (الهدف الثاني عشر) لا تعتبر تناغماً مع احتياجات المجتمع الفلسطيني من وجهة نظر المؤسسات المستطلعة، حيث لم تتجاوز النسبة 32% في أحسن الأحوال (انظر الجدول 33)، كما أنها ليست على أجندة عمل غالبية المؤسسات المستطلعة. هذا ربما يعود إلى نقص الوعي لدى هذه المؤسسات بأهمية تحقيق هذه الأهداف والتأثيرات الإيجابية لها على المجتمع والاقتصاد، أو بسبب تفاقم التحديات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والبطالة والصحة والتعليم، والتي بات التخفيف أو الحد منها يعتبر أولوية قصوى للمجتمع الفلسطيني والمؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية مقارنة بباقي التحديات البيئية.

من المهم الإشارة إلى أن هناك بعض الفروقات في أهداف التنمية المستدامة التي يتم استهدافها والأشكال القانونية المختلفة لمؤسسات الريادة الاجتماعية. حوالي 33% من الجمعيات التعاونية أشارت إلى أن القضاء على الفقر هي الأولوية الأولى لها، يليها العمل اللائق (22%)، ومن ثم القضاء على الجوع (11%)، والمساواة بين الجنسين (11%)، والسلام والعدل والمؤسسات القوية (11%). كذلك الحال بالنسبة للمنظمات غير الحكومية التي تعتبر القضاء على الفقر أولوية أولى (26%)، ومن ثم كل من العمل اللائق، والصحة الجيدة، والتعليم الجيد بنسبة 11% لكل منها على التوالي. أما الجمعيات الخيرية، فتعتبر التعليم الجيد الأولوية الأولى (27%)، يليها القضاء على الفقر، ومن ثم القضاء على الجوع، والصحة الجيدة، والعمل اللائق، والحد من عدم المساواة بنسبة 9% لكل منها على التوالي. وتعتبر الشراكات غير الربحية وبنسبة كبيرة بلغت 57% أن القضاء على الفقر هو الهدف الأول، يليه كل من المساواة بين الجنسين، والصحة الجنسية، وعقد الشراكات بنسبة 14% لكل منها على التوالي (انظر الجدول 35 في الملاحق). باستثناء الجمعيات الخيرية، فإن أغلب الأشكال القانونية المختلفة تضع القضاء على الفقر كأولوية أولى من أهداف التنمية المستدامة. بشكل عام، جاء العمل اللائق ثانياً على سلم الأولويات لأغلب المؤسسات بأشكالها كافة، ما يؤكد على أن الفقر والبطالة هما التحدي الأكبر اجتماعياً واقتصادياً الذي تسعى أغلب المؤسسات إلى الاستجابة له من خلال ممارستها لأنشطة الريادة الاجتماعية، وهو ما يتناسب كثيراً مع الواقع الحالي في فلسطين.

عند سؤال المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية عن المؤسسات في فلسطين ذات الصلة الأكبر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، جاءت المؤسسات الحكومية أولاً بحوالي 17%، يليها كل من الشركات الربحية والشركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية بحوالي 14%، و12%، و12% على التوالي، ومن ثم الشركات غير الربحية والقطاع الأكاديمي بنسبة 6% لكل منهما، والجمعيات الخيرية والتعاونية بنسبة 4.5% لكل منهما (انظر الجدول 36 في الملاحق). إن الإشارة إلى المؤسسات الحكومية كجهة أولى من المفترض أن تستجيب لأهداف التنمية المستدامة يعود إلى طبيعة هذه الأهداف التي تمس شريحة واسعة من السكان، وحجم الفجوة الموجودة في أغلب الأهداف في سبيل تحقيقها مع العام 2030. على سبيل المثال، من دون تدخل حكومي فعال بالدرجة الأولى، من الصعب جداً القضاء على النسب المرتفعة للفقر وانعدام الأمن الغذائي. أيضاً، الإشارة إلى القطاع الخاص يعود إلى الدور الذي من المفترض أن يلعبه في توفير فرص العمل اللائق، وتوليد الدخل اللازم للقضاء على الفقر والجوع، ودوره في تعزيز السياسات التي من شأنها المساواة بين الجنسين والحد من أوجه اللامساواة الأخرى وبخاصة في فرص العمل، والدخل، والمناصب القيادية العليا، ... إلخ.

3-5 البيئة الممكنة لمؤسسات الريادة الاجتماعية في سعيها إلى الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة

بالإمكانات المحدودة والاعتماد شبه الكلي على الدعم الخارجي الذي يتصف بالتذبذب وعدم الانسجام بشكل كبير مع الأولويات الوطنية للتنمية، فمن غير الممكن لمؤسسات الريادة الاجتماعية تحقيق أهداف التنمية المستدامة من دون وجود بيئة داخلية وخارجية ممكنة، وتعاون وثيق مع المؤسسات ذات العلاقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

اعتبرت النسبة الأكبر من مؤسسات الريادة الاجتماعية أن هناك العديد من العوامل التي من شأنها أن تساهم في تعزيز أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي، أبرزها تضمين أهداف التنمية المستدامة ضمن الخطط الحكومية والقطاعية، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحديد الأولويات وتنسيق الجهود لدى مختلف مؤسسات الريادة الاجتماعية، وبخاصة أن المؤسسات المانحة والدول الداعمة تنسق مع الجهات الحكومية في عدد كبير من المشاريع التطويرية التي تنفذها من خلال المؤسسات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.

من ناحية أخرى، وفي ظل نقص الإمكانيات المادية والفنية، والتحديات العديدة التي يخلقها الاحتلال، والتي تساهم بشكل كبير في تدهور أهداف التنمية المستدامة، وتدهور في العديد من المؤشرات، فإن الشراكة والتعاون بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية والخاصة يوفر نوعاً من تضافر الجهود وتسخير الإمكانيات المحدودة في سبيل السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في هذا السياق، أشارت 50% من المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية إلى الدور الكبير الذي لعبه الشراكة مع المنظمات غير الحكومية المحلية، تلاها التعاون مع الجمعيات التعاونية بنسبة حوالي 49%، ثم السلطات المحلية والبلديات بحوالي 46%، والمؤسسات الخيرية بحوالي 42%، تلاها كل من المنظمات غير الحكومية الدولية، والقطاع الخاص، والقطاع الحكومي بنسبة 41%، و38%، و24% على التوالي (انظر الجدول 37 في الملاحق).

أيضاً ترى مؤسسات الريادة الاجتماعية أن الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة ليس مسؤولية الحكومة فحسب، بل القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية، أيضاً، التي من الضروري أن تُضمّن أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها وخطط عملها، إضافة إلى تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية للقطاع الخاص. إن نشر الوعي يعتبر، أيضاً، ذا أهمية من خلال تضمين أهداف التنمية المستدامة عبر برامج التعليم المدرسي والجامعي، والتوعية المجتمعية لأهداف التنمية المستدامة عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، وعقد الندوات وورش العمل حول أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة (انظر الجدول 38 في الملاحق).

من ناحية أخرى، اعتبرت مؤسسات الريادة الاجتماعية أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يعتبر التحدي الأكبر الذي يحد من قدرتها على الاستجابة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ساهم الاحتلال الإسرائيلي خلال العقدين الماضيين في تردي الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية من خلال سلسلة طويلة من الإجراءات العقابية التي خلقت تشوهات هيكلية في بنية الاقتصاد الفلسطيني، وساهمت في ارتفاع مستويات الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي، وبخاصة مع استمرار الحصار المشدد المفروض على قطاع غزة منذ العام 2006، علماً أن تحديات الاحتلال تفرض نفسها على جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، وإن كانت تظهر بشكل أكبر على عدد محدد منها مثل الهدف الأول والثاني والثالث والسادس والسابع والثامن والتاسع. أيضاً، يعتبر ضعف الإمكانيات المادية من أبرز التحديات التي تواجهها مؤسسات الريادة الاجتماعية، وبخاصة مع ضعف الحوافز الحكومية وصعوبة الوصول إلى التمويل الخارجي. هناك، أيضاً، تحديات فنية تتعلق بنقص المهارات والخبرات لدى المؤسسات، والمتعلقة بالعديد من مجالات عمل أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة مع نقص المعلومات من السوق أو المجتمع، ومحدودية البرامج التدريبية وبناء القدرات في هذا المجال؛ سواء داخل المؤسسة أو خارجها. كما أشرنا سابقاً، فإن عدم ملاءمة القوانين الفلسطينية مع نموذج عمل مؤسسات الريادة الاجتماعية، يعيق التوسع في مثل هذه الأنشطة، وبخاصة مع عدم وجود أنظمة وتشريعات تنظم عمل الشركات غير الربحية والشركات الاجتماعية (انظر الجدول 39 في الملاحق).

5-3-1 دور البيئة الداخلية لمؤسسات الريادة الاجتماعية في تمكّنها من الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة

تؤثر البيئة الداخلية لمؤسسات الريادة الاجتماعية على قدرتها وفعاليتها للاستجابة لأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بمجال عملها. تعتقد معظم مؤسسات الريادة الاجتماعية المستطلعة أن وضع تحقيق أهداف التنمية المستدامة على سلم أولويات العمل لديها والإشارة إليها بشكل واضح في خططها الاستراتيجية، يساهم بشكل كبير في تحفيزها على الاستجابة والعمل نحو تحقيق هذه الأهداف، وإدراجها في خطط العمل الحالية والمستقبلية. يساهم الوعي المتنامي لدى العاملين في المؤسسات، وتوفير المؤسسات للمعلومات والمهارات الفنية اللازمة، في تعزيز الأنشطة الريادية التي من شأنها الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة. أخيراً، تحاول مؤسسات الريادة الاجتماعية توفير الإمكانيات المادية وحشد التمويل اللازم من أجل تعزيز أنشطة الريادة الاجتماعية لديها، ما من شأنه تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة بأنشطة المؤسسة (انظر الجدول 40 في الملاحق).

5.3.2 دور البيئة الخارجية المحيطة بمؤسسات الريادة الاجتماعية في تمكّنها من الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة

في الحالة الفلسطينية، تساهم البيئة الخارجية بشكل كبير في شكل وحجم الريادة الاجتماعية التي من شأنها المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. اعتبرت النسبة الأكبر من مؤسسات الريادة الاجتماعية أن الاهتمام المتنامي من قبل المانحين والممولين بأهداف التنمية المستدامة، يعتبر من أبرز نقاط القوة في البيئة الخارجية للمؤسسة، وبخاصة أن نسبة متزايدة من الممولين أصبحت تشترط تضمين أهداف

التنمية المستدامة كشرط لتلقي التمويل. لكن تعتبر نسبة ليست قليلة من المؤسسات أن هناك محدودية في الدعم الخارجي الذي يساهم في تمويل أنشطة الريادة الاجتماعية لديها، وبخاصة مع العدد الكبير من المؤسسات التي باتت تنشط في مجال الريادة الاجتماعية، والتي تتنافس على التمويل الخارجي نفسه. تتوافق هذه النتائج مع الطبيعة القانونية لأغلب مؤسسات الريادة الاجتماعية التي يجعلها تعتمد بشكل كبير على الدعم الخارجي. أيضاً يساهم الوعي المتنامي لدى أغلب مؤسسات المجتمع المدني في أهداف التنمية المستدامة في ربط تحقيق هذه الأهداف بأنشطة الريادة الاجتماعية.

في حين ترى نسبة مهمة من مؤسسات الريادة الاجتماعية أن تبني الحكومة الفلسطينية ومؤسساتها أهداف التنمية المستدامة، وتشجيعها المؤسسات الأخرى في المجتمع على تبني مثل هذه الأهداف، يعتبر من العوامل الإيجابية في البيئة الخارجية، إلا أن الحكومة الفلسطينية لا تقدم الدعم المالي والفني الكافي لمؤسسات الريادة الاجتماعية لتعزيز مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذا يعود، بشكل رئيسي، إلى الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة، والتي تحد من قدرتها على تمويل وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة المنضوية في خططها الاستراتيجية، وبالتالي ينعكس سلباً على طبيعة الدعم والشراكة الممكنة مع مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة (انظر جدول 41).

الفصل السادس النتائج والتوصيات السياساتية

تشير معظم الدراسات إلى أهمية الريادة الاجتماعية في إيجاد حلول فعالة ومبتكرة للمشاكل التي تواجه المجتمعات؛ سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو بيئية، فعلى عكس الريادة ببعدها المالي التقليدي، فإن الريادة الاجتماعية تهدف، أيضاً، إلى خلق قيمة اجتماعية، وهو النموذج الأكثر فعالية في المجتمعات التي تعاني من تحديات اجتماعية متزايدة كالفقر والبطالة والتهميش.

بإبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، تتقاطع أنشطة الريادة الاجتماعية مع غايات أهداف التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة والاقتصاد، من خلال إنهاء الفقر والأنواع الأخرى من الحرمان، وتحقيق العدالة الاجتماعية للفئات الأكثر حرماناً في المجتمعات. أي إن المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية هي الأكثر قدرة على الاستجابة إلى العدد الأكبر من أهداف التنمية المستدامة، ولكن ذلك يعتمد، أيضاً، على توفر الإمكانيات المادية والفنية، وأن تضع هذه المؤسسات تحقيق أهداف التنمية المستدامة على سلم الأولويات، وتعكسها في الخطط والبرامج ونماذج الأعمال الخاصة بها.

وجدت الدراسة أنه على الرغم من حداثة مفهوم الريادة الاجتماعية، ومحدودية المؤسسات التي تنشط في هذا المجال، وضعف البيئة التمكينية المحيطة بها، فإن تلك المؤسسات من الممكن أن تلعب دوراً محورياً في التقليل من التدهور الحاصل في أهداف التنمية المستدامة، وبخاصة المؤشرات التي شهدت تراجعاً كبيراً خلال العامين الماضيين مثل الأهداف الخمسة الأولى (الفقر، الجوع، الصحة، التعليم، المساواة)، والهدف الثامن (النمو الاقتصادي والعمل اللائق)، وهو ما لم تستطع ريادة الأعمال في فلسطين ببعدها المالي والاقتصادي الواضح الاستجابة له خلال العامين الماضيين، على الرغم من الرعاية والدعم الكبير الذي تلقته المؤسسات العاملة في هذا المجال.

1-6 النتائج

1-1-6 الإطار القانوني والتنظيمي

- عالمياً، شهدت الريادة الاجتماعية عملية مأسسة ضمن أطر تنظيمية مختلفة ونماذج عمل مستقلة وفعالة لمواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية المتزايدة، وبخاصة مع الأزمات الاقتصادية التي شهدتها العالم خلال العامين الماضيين، وبخاصة الأزمة المالية العالمية في العام 2008، والأزمة الاقتصادية التي شهدتها العالم على أثر جائحة كورونا.
- أظهرت التجارب الدولية أنه لا يوجد هناك شكل قانوني محدد للمؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية، بل ترتبط هذه الممارسات بالعديد من الأشكال القانونية مثل مؤسسات أو مشاريع التضامن، والتعاونيات، والتعاونيات الاجتماعية ذات المسؤولية المحدودة، والتعاونيات ذات المصلحة الجماعية، والشركات ذات المصلحة الجماعية، وشركات المصلحة المجتمعية، والشركات غير الربحية مثل جمعيات الادخار، والجمعيات الخيرية، والمنظمات التطوعية، والمنظمات غير الحكومية.
- في فلسطين، لا يوجد هناك تعريف موحد للريادة الاجتماعية، بل إن هناك غياباً شاملاً للمفهوم لدى الجهات الحكومية ذات العلاقة، ولم تتم الإشارة إليه في الخطط والاستراتيجيات العامة.
- لا يوجد هناك أي إطار قانوني ناظم للريادة الاجتماعية أو للشركات الاجتماعية التي تعتبر من الأشكال القانونية المرادفة للريادة الاجتماعية.
- بالعودة إلى مفهوم الشركات الاجتماعية في فلسطين، وكما هو الحال في العديد من دول العالم، فلا يوجد هناك شكل قانوني موحد للشركات التي تمارس الريادة الاجتماعية، فهي تأخذ أشكالاً عديدة؛ أبرزها المنظمات غير الحكومية، والتعاونيات، والجمعيات الخيرية، والشركات غير الربحية.
- أجمعت مؤسسات الريادة الاجتماعية على مجموعة من التحديات القانونية والتنظيمية التي تمثلت، بشكل رئيسي، في عدم وجود شكل قانوني مناسب لتسجيل مؤسسات الريادة الاجتماعية، وضعف البيئة الناظمة لأنشطة الريادة الاجتماعية، وعدم وجود مرجعية حكومية ناظمة لأنشطة الريادة الاجتماعية والمؤسسات العاملة في هذا المجال، وضعف التنسيق والشراكة ما بين هذه المؤسسات ونظيراتها ذات العلاقة في القطاع العام.
- مع محدودية وتدني الدعم الدولي الذي تعتمد عليه أغلب الأشكال القانونية للمؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية، فإن الشركات غير الربحية تعتبر نموذجاً فعالاً في تعزيز ممارسات الريادة الاجتماعية. إلا أن هذا النموذج يصطدم بالقيود التي وضعتها الحكومة

على عمل الشركات غير الربحية بالقرار بقانون رقم (8) للعام 2015 الذي جاء بنظام معدل لنظام الشركات غير الربحية رقم (3) لسنة 2010، من خلال تعديل المادة (11) المتعلقة بحق الشركات غير الربحية بالحصول على التمويل، ومن ثم لاحقاً تعليق العمل بالقانون في العام 2017.

- بإمكان شركات القطاع الخاص أن تساهم في تعزيز أنشطة الريادة الاجتماعية من خلال استغلال بند المسؤولية الاجتماعية، إلا أن الاستثمار في الشركات الاجتماعية أو الشركات غير الربحية يصطدم بعدم وجود إطار ناظم لها في القوانين الفلسطينية ذات العلاقة.

6-1-2 الريادة الاجتماعية في فلسطين

- شملت مجالات عمل مؤسسات الريادة الاجتماعية في فلسطين التنمية الاجتماعية كأولوية أولى، يليها على التوالي كل من التنمية الاقتصادية، والتعلم وبناء القدرات، والصحة والدعم النفسي، والتنمية البيئية، والتنمية التراثية والثقافية.
- تتباين الدوافع من وراء ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين، فقد جاء الجانب الاجتماعي والبيئي على رأس سلم الأولويات للمؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية، في حين جاء البعد الاقتصادي ثانياً وبفارق كبير.
- هناك ضعف كبير في الوعي لمفهوم الشركات الاجتماعية، والدور الكبير الذي من الممكن أن تلعبه في تعزيز الريادة الاجتماعية. هذا ربما يرتبط بالفجوات القانونية في فلسطين والمتعلقة بالشركات غير الربحية والشركات الاجتماعية.
- على الرغم من أن ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين تعتبر استجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، فإن توجهات الممولين المحليين والدوليين تلعب، أيضاً، دوراً رئيسياً في تحديد التحديات الاجتماعية التي يمكن استهدافها من خلال أنشطة وممارسات الريادة الاجتماعية في فلسطين.
- يعتبر التمكين الاجتماعي للفئات المهمشة على سلم الأهداف الاجتماعية المرتبطة بأنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين، يليها كل من الحد من الفقر، وتوفير الحماية الاجتماعية، وبناء القدرات الخاصة بالنساء والشباب، وتعزيز العمل التطوعي. أي إن أنشطة الريادة الاجتماعية تحاول الاستجابة للفجوة الكبيرة في أنظمة الحماية الاجتماعية، وبخاصة أن غالبية مؤسسات الريادة الاجتماعية تعتمد على الدعم والمساعدات الخارجية كما أشرنا إلى ذلك سابقاً.
- أما فيما يتعلق بالأنشطة البيئية، فجاء تعزيز الإنتاج والاستهلاك المستدامين على سلم الأولويات البيئية للمؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية، يليها ترشيد استخدام الطاقة، وترشيد استخدام المياه.
- في مجال التنمية الصحية، تتركز ممارسات الريادة الاجتماعية في توفير الدعم والإرشاد النفسي، والتوعية الصحية، والرعاية الصحية الأولية.
- جاء توفير فرص العمل والتمكين الاقتصادي للفئات المهمشة على سلم أولويات الأهداف الاقتصادية للمؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية.
- فيما يتعلق بالتنمية الثقافية والرفاه، جاء تعزيز الصناعات الحرفية التقليدية وحماية التراث على سلم أولويات أنشطة الريادة الاجتماعية ذات العلاقة.
- في البعد السياسي والقانوني، فإن أولوية مؤسسات الريادة الاجتماعية كانت تعزيز المساواة بين الجنسين، يليها كل من تعزيز المساءلة والشفافية والوصول إلى العدالة.
- إن مفهوم الاستدامة المالية لدى مؤسسات الريادة الاجتماعية مرتبط -إلى حد كبير- بمدى قدرتها على ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية التي تولد إيرادات مالية تساعدها على تغطية جزء من نفقاتها.
- تعاني مؤسسات الريادة الاجتماعية من ضعف الاستدامة المالية من المصادر الذاتية والأنشطة التجارية، ما يدفعها إلى الاعتماد الكبير على المنح والمساعدات والتبرعات الخارجية والعقود الاستشارية والمشاريع الممولة في تمويل أنشطتها الريادية.
- تشكل أنشطة الريادة الاجتماعية مصدر تمويل رئيسياً لحوالي ثلث مؤسسات الريادة الاجتماعية.
- على الرغم من الوعي الكبير لدى المستطلعين بأهمية الريادة الاجتماعية في تحقيق الاستدامة، فإنه من الواضح أن هناك فجوة في فهم نموذج الأعمال الخاص بكل من الشركات غير الربحية والشركات الاجتماعية، والدور الذي من الممكن أن تلعبه في تحقيق الاستدامة المالية.
- غياب الدعم الحكومي الفلسطيني لمؤسسات الريادة الاجتماعية يحد من قدرتها على الاستدامة المالية، وبالتالي الاعتماد المفرط على الدعم الخارجي.
- تواجه مؤسسات الريادة الاجتماعية مجموعة من التحديات الفنية والمهارية، أبرزها نقص الدعم الفني والتكنولوجي؛ سواء من المؤسسات الحكومية أو تلك العاملة في مجال الريادة مثل حاضنات الأعمال والمسرعات.
- من التحديات التي تواجهها مؤسسات الريادة الاجتماعية، أيضاً، نقص الوعي لدى أفراد المجتمع من ناحية، والجهات الحكومية وغير الحكومية من ناحية أخرى، بأهمية ممارسة مثل هذا النوع من الأنشطة، ونقص الوعي لدى رواد الأعمال في فلسطين بأهمية البعد الاجتماعي والبيئي للريادة، وبخاصة في البيئة الفلسطينية.

3-1-6 دور الريادة الاجتماعية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة

- على الرغم من تأكيد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن التجارب الدولية أظهرت أن أهداف التنمية المستدامة تختلف من حيث الأهمية وأولويات العمل، وذلك يعتمد على درجة التقدم أو التدهور في هدف أو أكثر من الأهداف مقابل باقي الأهداف.
- أظهرت النتائج أن الغالبية المطلقة من المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين تسعى، أيضاً، إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، وأن معظم المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية، والتي شملها الاستطلاع، تعمل في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتتقاطع أنشطتها مع عدد كبير من أهداف التنمية المستدامة ذات العلاقة.
- أما بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية لدى المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية، فجاء القضاء على الفقر (الهدف الأول) في المرتبة الأولى كهدف أول تسعى المؤسسات المعنية إلى تحقيقه، وبخاصة الشركات غير الربحية، والجمعيات التعاونية، والمنظمات غير الحكومية. يليها كل من العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الثامن)، ومن ثم المساواة بين الجنسين (الهدف الخامس)، والصحة الجيدة (الهدف الثالث)، والتعليم الجيد (الهدف الرابع).
- لم تحظ الأهداف المتعلقة بالطاقة النظيفة (الهدف السابع)، والعمل المناخي (الهدف الثالث عشر)، والحياة على الأرض (الهدف الخامس عشر)، والحياة تحت الماء (الهدف الرابع عشر)، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين (الهدف الثاني عشر) بالاهتمام الكافي، فهي ليست على أجندة عمل غالبية المؤسسات المستطلعة.
- أشارت غالبية مؤسسات الريادة الاجتماعية إلى ضرورة تضمين أهداف التنمية المستدامة ضمن الخطط الحكومية والقطاعية، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في تحديد الأولويات وتنسيق الجهود لدى مختلف مؤسسات الريادة الاجتماعية.
- توفر الشراكة والتعاون بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية والخاصة نوعاً من تضافر الجهود وتسخير الإمكانيات المحدودة في سبيل السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ترى مؤسسات الريادة الاجتماعية أن الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة ليست مسؤولية الحكومة فحسب، بل القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية أيضاً، التي من الضروري أن تضمن أهداف التنمية المستدامة في استراتيجياتها وخطط عملها، إضافة إلى تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية للقطاع الخاص.
- هناك أهمية كبيرة لنشر الوعي حول أهداف التنمية المستدامة من خلال تضمينها في برامج التعليم المدرسي والجامعي.
- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يعتبر التحدي الأكبر الذي يحد من قدرة مؤسسات الريادة الاجتماعية على الاستجابة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- تفرض تحديات الاحتلال نفسها على جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، بشكل خاص الهدف الأول والثاني والثالث والسادس والسابع والثامن والتاسع.
- يعتبر ضعف الإمكانيات المادية، أيضاً، من أبرز التحديات التي تواجهها مؤسسات الريادة الاجتماعية للاستجابة لأهداف التنمية المستدامة، وبخاصة مع ضعف الحوافز الحكومية وصعوبة الوصول إلى التمويل الخارجي.
- نقص المهارات والخبرات لدى المؤسسات، والمتعلقة بالعديد من مجالات عمل أهداف التنمية المستدامة، يعتبر من التحديات التي تواجهها مؤسسات الريادة الاجتماعية.
- تعتقد معظم مؤسسات الريادة الاجتماعية المستطلعة أن وضع تحقيق أهداف التنمية المستدامة على سلم أولويات العمل لديها، والإشارة إليها بشكل واضح في خططها الاستراتيجية يساهم بشكل كبير في تحفيزها على الاستجابة والعمل نحو تحقيق هذه الأهداف.
- اعتبرت النسبة الأكبر من مؤسسات الريادة الاجتماعية أن الاهتمام المتنامي من قبل المانحين والممولين بأهداف التنمية المستدامة، يعتبر من أبرز نقاط القوة في البيئة الخارجية للمؤسسة، وبخاصة أن نسبة متزايدة من الممولين أصبحت تشترط تضمين أهداف التنمية المستدامة كشرط لتلقي التمويل.

2-6 التوصيات السياسية

على الرغم من أن الريادة الاجتماعية لا تمتلك المأسسة والتعريف الواضح ضمن الأطر التنظيمية والقانونية في فلسطين، فإنه لا يمكن تجاهل أنشطة الريادة الاجتماعية التي يتم تنفيذها من خلال العديد من المؤسسات غير الحكومية، والدور المهم الذي تلعبه ومن الممكن أن تلعبه في تعزيز السعي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي شهدت تراجعاً كبيراً خلال فترة جائحة كورونا وما بعدها. لكن ذلك يحتاج إلى بيئة تمكينية ودعم مالي وفني للمؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية. في هذا القسم، ستقدم الدراسة مجموعة من التوصيات السياسية التي من شأنها تعزيز أنشطة وممارسات الريادة الاجتماعية، وتفعيل دورها في الاستجابة إلى الجهود الحكومية وغير الحكومية في التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

1-2-6 توصيات خاصة بالإطار القانوني والتنظيمي

- من أجل تعزيز أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين، فإنه لا بد من تعزيز الأشكال القانونية الأكثر استجابة للريادة الاجتماعية والدفع بها للأمام بعيداً عن الاعتماد شبه الكلي على التمويل الخارجي. هذا يتطلب إدراج الشركات الاجتماعية ضمن الأطر القانونية والتنظيمية ذات العلاقة، وإعادة العمل بقانون الشركات غير الربحية، وإعادة النظر بالقرار بقانون رقم (8) للعام 2015، الذي يحد بشكل كبير من إمكانية حصولها على تمويل خارجي.
- تضمين مفهوم الريادة الاجتماعية ضمن الأطر القانونية والتنظيمية ذات العلاقة، وتمكين أنشطة الريادة الاجتماعية من خلال إدماجها في الخطط والاستراتيجيات العامة، وبشكل خاص تلك المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.
- تحديد مرجعية حكومية ناظمة ومحفزة للريادة الاجتماعية (ضمن مهام وزارة الريادة والتمكين على سبيل لمثال)، ومن أجل تنسيق الجهود بين مختلف الأطراف ذات العلاقة.
- استغلال بند المسؤولية الاجتماعية في القطاع الخاص من أجل تعزيز أنشطة الريادة الاجتماعية التي تعتبر مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني فيها محدودة جداً.

2-2-6 توصيات خاصة بتعزيز الريادة الاجتماعية في فلسطين

- تعزيز الوعي بالبعد الاقتصادي للريادة الاجتماعية، وبخاصة لدى القطاع الخاص، وذلك من أجل تحفيز القطاع الخاص والرياديين من أجل الاستثمار في مثل هذه الأنشطة المهمة التي لها أثر اجتماعي وبيئي كبير.
- إعادة الاعتبار لمفهوم وممارسات العمل التطوعي ضمن المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، من أجل التقليل من الأعباء المالية (المرتبطة بالأجور بشكل رئيسي) على المؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية وتعزيز الاستدامة المالية لديها.
- التركيز بشكل أكبر على فئة كبار السن، من خلال أنشطة الريادة الاجتماعية بسبب التحديات الاجتماعية التي تواجهها، وعدم وجود نظام حماية اجتماعية لهم.
- أن تعمل مؤسسات الريادة الاجتماعية على تعزيز أنشطتها في مجال الريادة والبحث عن حلول ابتكارية للتحديات الاجتماعية، من خلال تبني نماذج أعمال اقتصادية تمكنها من تحقيق عائد مادي يساهم في تعزيز الاستدامة المالية لديها، وتقليل الاعتماد الكبير على الدعم الخارجي الذي شهد انخفاضاً وتذبذباً كبيرين خلال الأعوام الأخيرة.
- تعزيز دور الجامعات من خلال تضمينها مفاهيم الريادة الاجتماعية في المناهج التعليمية والتطبيقات العملية ومشاريع التخرج في مختلف التخصصات.
- تعزيز الوعي لدى مؤسسات الريادة الاجتماعية بنماذج الأعمال الأكثر تمكناً للريادة الاجتماعية، والدور الذي من الممكن أن تلعبه في تحقيق الاستدامة المالية، وبخاصة الشركات غير الربحية والشركات الاجتماعية.
- توفير الدعم المالي والفني من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة لتعزيز أنشطة الريادة الاجتماعية؛ سواء داخل مؤسسات الريادة الاجتماعية أو من خلال الجامعات، أو حاضنات الأعمال... وغيرها من عناصر البيئة التمكينية.
- على حاضنات الأعمال والمسرعان أن تلعب دوراً أكبر في تعزيز أنشطة الريادة الاجتماعية، وعدم التركيز شبه الكلي على أنشطة الريادة ببعديها المالي والاقتصادي.
- تعزيز مصادر التمويل المحلي للريادة الاجتماعية وللرياديين الاجتماعيين من القطاع الخاص؛ سواء البنوك أو مؤسسات الإقراض والتمويل الصغير، الأمر الذي يتطلب تسهيل الإجراءات وتوفير صناديق ضمان حكومية أو مشتركة ما بين القطاعين الخاص والعام والمؤسسات المانحة.
- على الجهات الحكومية ذات العلاقة ومسرعان الأعمال والحاضنات أن توجه الرياديين ورأس المال المغامر نحو الريادة الاجتماعية، من خلال تعزيز الوعي لديهم، وتوفير الدعم الفني اللازم.

3-2-6 السياسات الخاصة بتعزيز دور الريادة الاجتماعية في الاستجابة لأهداف التنمية المستدامة

- يجب أن تضع مؤسسات الريادة الاجتماعية تحقيق أهداف التنمية المستدامة على سلم أولويات العمل لديها، والإشارة إليها بشكل واضح في خططها الاستراتيجية، الأمر الذي من شأنه أن يساهم بشكل كبير في تحفيزها على الاستجابة والعمل نحو تحقيق هذه الأهداف.
- الإشارة الواضحة إلى الدور الذي من الممكن أن تلعبه أنشطة ومؤسسات الريادة الاجتماعية في الخطط والتقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في فلسطين، ونشر الوعي لدى أعضاء الفريق الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بأنشطة الريادة الاجتماعية التي من الممكن أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن مجال عمل كل وزارة أو هيئة حكومية.
- كما هو معروف، فإن اللجنة الوطنية المشرفة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة تضم العديد من المؤسسات غير الحكومية المحلية والدولية، إضافة إلى ممثلي القطاع الخاص، لذلك هناك ضرورة لأن تقوم الجهات الحكومية ذات العلاقة باستغلال هذه الشراكة من أجل نشر الوعي وتعزيز أنشطة الريادة الاجتماعية، وبخاصة أن الغالبية المطلقة من المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية هي غير حكومية ومن خارج القطاع الخاص.

- تعزيز الوعي لدى مؤسسات الريادة الاجتماعية بأهمية الاستجابة، أيضاً، لأهداف التنمية المستدامة ذات البعد البيئي مثل الهدف السابع والأهداف 12-15. هذا يتطلب شراكة ودعمًا من الجهات الحكومية ذات العلاقة.
- تعزيز الشراكة والتعاون ما بين مؤسسات الريادة الاجتماعية ومختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية والخاصة، من أجل تضافر الجهود وتسخير الإمكانيات المحدودة في سبيل السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- من الضروري أن يتم تضمين أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات وخطط عمل القطاع الخاص، وربطها بالريادة الاجتماعية من خلال تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية والبيئية.
- هناك أهمية كبيرة لنشر الوعي حول أهداف التنمية المستدامة من خلال تضمينها في برامج التعليم المدرسي والجامعي.

المراجع

- الأسكوا. (2014). الاقتصاد الاجتماعي التضامني أداة لتحقيق العدالة الاجتماعية. سلسلة السياسات العامة – أوراق موجزة. العدد 4. التيممي. (2002). الدور المتغير للجمعيات الخيرية في محافظة الخليل. مؤتمر الخير العربي. الأردن.
- جامعة بيرزيت، معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان (2021). الشباب والتعاونيات والمؤسسات الداعمة لها في الضفة الغربية، ضمن مشروع «التعاونيات في فلسطين: بطاقة الشباب، والفقر، واللامبالاة، والتعليم العالي»: <http://www.muwatin.birzeit.edu/sites/default/files/Youth20%Policy20%Paper.pdf>
- الجرباوي، تفيده. (2022). «الطريق لاستدامة فلسطين». صحيفة الأيام.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2022). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 2022 رقم (23). رام الله- فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023. مسح القوى العاملة الفلسطينية. رام الله - فلسطين.
- رجاء، الخالدي وسعادة، إيمان. (2019). واقع المسؤولية الاجتماعية للشركات الفلسطينية وسبل توجيهها نحو دعم التنمية الاجتماعية. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). رام الله- فلسطين.
- شبير، أمين. (2017). دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفلسطينية. الجامعة الإسلامية – غزة.
- شليبي، ياسر. (2001). تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). رام الله - فلسطين.
- كسواني، بلال. (2016). المسؤولية الاجتماعية بين الغياب القانوني ومحاولات ترسيخها. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية. المالكي، مجدي وآخرون. (2008). تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2007. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). رام الله – فلسطين.
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان. (2019). تقليص مساحة الحرية: قيود الحكومة على تمويل الشركات غير الربحية في ميزان المعايير الدولية: <https://pchrghaza.org/ar/wp-content/uploads/2019/08/Shrinking-Freedom-Space.pdf>
- مركز المؤسسات الصغيرة. (2017). المشاريع المجتمعية وبيئة العمل في فلسطين. رام الله – فلسطين.
- مركز الميزان لحقوق الإنسان. (2019). ضغوط وقيود متزايدة: تقليص فضاء عمل المنظمات الأهلية في قطاع غزة. وحدة الأبحاث والمساعدة الفنية.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) (2021). الاستجابة الشاملة للأثار الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد – 19 في فلسطين تحت الاحتلال – توفير شبكات الأمان والحماية الاجتماعية للفئات الأكثر تضرراً وتهميشاً (المحور الثاني). رام الله-فلسطين: <https://mas.ps/publications/4475.html>
- مكتب رئيس الوزراء (2021). تأثير جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة:
- <https://www.palgov.ps/files/server/COVID1920%Impact20%on20%SDGs.pdf>
- مكتب رئيس الوزراء، الفريق الوطني للتنمية المستدامة. (2018). الاستعراض الوطني الطوعي الأول حول متابعة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030. <file:///C:/Users/Laptop/Downloads/Documents/PNVR-Ar.pdf>
- مكتب رئيس الوزراء، الفريق الوطني لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (2021). تأثير جائحة كورونا على أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، رام الله - فلسطين.
- <https://www.palgov.ps/files/server/COVID1920%Impact20%on20%SDGs.pdf>
- مؤسسة الحق. (2015). قراءة في تعديلات نظام الشركات غير الربحية وعلاقتها بالمنظمات الأهلية. https://www.alhaq.org/cached_uploads/download/alhaq_files/publications/NPO.pdf
- هيئة العمل التعاوني. (2020). الاستراتيجية الوطنية لقطاع التعاون 2021-2023.
- <http://www.palestinecabinet.gov.ps/portal/Publication/9/4>
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (2008). واقع الجمعيات الخيرية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام 2008. دائرة مراقبة التشريعات والسياسات الوطنية.
- وزارة التنمية الاجتماعية. (2022). دور وزارة التنمية الاجتماعية في إدارة وتنظيم العمل الخيري في قطاع غزة (واقع-تحديات-توجهات). غزة - فلسطين.
- وزارة العمل (2012). الدور الاقتصادي والاجتماعي للجمعيات التعاونية في الضفة الغربية، دراسة تحليلية، ضمن مشروع دعم القدرات المؤسسية والاقتصادية للجمعيات التعاونية.

- Acharya, N. (2018). Paul Newman's Social Enterprise Now Provides Clean Water To Nearly 1 Million People. Forbes, <https://www.forbes.com/sites/nishacharya/2018/03/08/>
- Agrawal, R., Majumdar, A. and Majumdar, K. (2022). Attaining sustainable development goals (SDGs) through supply chain practices and business strategies: A systematic review with bibliometric and network analyses. <https://doi.org/10.1002/bse.3057> .
- Akoh, E, Lekhanya, L. (2022). social entrepreneurship as a tool for sustainable development in south africa: a literature review. International Journal of Entrepreneurship. Volume 26, Special Issue.
- Alatas, V. (2013). Social entrepreneurship and corruption. The Journal of Socio-Economics, 42, 55-64.
- Aliyeva, N. (2021). Social Entrepreneurship and Sustainable Development: The Case of Social Enterprises in Azerbaijan. ESJ Social Sciences. <file:///C:/Users/Laptop/Downloads/14209-Article20%>.
- Al-Khateeb, S. A., and Abu-Ismaïl, K. (2017). Towards an Effective Partnership: The Role of Civil Society Organizations in Development. Palestine Economic Policy Research Institute (MAS).
- Al-Qudah, A. Al-Okaily, M. and Alqudah, H. (2021). The relationship between social entrepreneurship and sustainable development from economic growth perspective: 15 'RCEP' countries, Journal of Sustainable Finance dna Investment, DOI: 10.1080/20430795.2021.1880219
- Apostu, S., and Gigauri, L. (2023). Sustainable development and entrepreneurship in emerging countries: Are sustainable development and entrepreneurship reciprocally reinforcing?. DOI: <https://doi.org/10.7341/20231912>
- Ariza-Montes, A, and Diaz-Sarachaga, J. (2022). The role of social entrepreneurship in the attainment of the sustainable development goals. Journal of Business Research 152 (2022) 242–250.
- Austin, J., Stevenson, H., and Wei-Skillern, J. (2006). Social and commercial entrepreneurship: Same, different, or both? Entrepreneurship Theory and Practice, 30(1), 1-22.
- Banerjee, S. B., and Duflo, E. (2011). Poor economics: A radical rethinking of the way to fight global poverty. Public Affairs
- Banerjee, S.B. and Datta, S. (2019). Social entrepreneurship and sustainable development goals: Exploring the Indian context. Journal of Business Ethics, 166(4), 703-719.
- Basheer, M., Nechifor, V., Calzadilla, A., Ringler, C., Hulme, D., & Harou, J. J. (2022). Balancing national economic policy outcomes for sustainable development. Nature Communications, 13(1), 5041.
- Bendell, J., and Slater, J. (2014). The social-based business model: A different approach for rural enterprise development. International Journal of Entrepreneurship and Small Business, 23(3-4), 375-392.
- Bhatt, A., Patel, B., and Patel, C. (2018). Role of social entrepreneurship in sustainable agriculture and rural development. International Journal of Current Microbiology and Applied Sciences, 7(11), 2686-2692.
- Bosma, N., and Harding, R. (2007). Global Entrepreneurship Monitor: 2007 Report on Women and Entrepreneurship. Babson College and London Business School
- Brown, K, and Rasmussen, K. (2019). The sustainable development goals in 2019: people, planet, prosperity in focus. <https://unfoundation.org/blog/post/the-sustainable-development>
- Browne, A., Crump, P. and Niven, J. (2011). Accumulation of microplastic on shorelines worldwide: sources and sinks. Environmental Science dna Technology, 45(21), 9175-9179

- Buchanan, C. (2020). The Benefits of Setting up a UK Community Interest Company. <https://www.eurocompanyformations.com/blog/the-benefits-of-setting-up-a-uk/>
- Bugg-Levine, A. (2012). A New Approach to Funding Social Enterprises. Harvard business review.
- Chan, T. (2020). Why social entrepreneurship is a solution to climate change and tomorrow's economy.
- Costanza, R., Daly, L., Fioramonti, L., Giovannini, E., Kubiszewski, I., Mortensen, L.F., Pickett, K.E., Ragnarsdottir, K.V., De Vogli, R., and Wilkinson, R. (2016). Modelling and measuring sustainable wellbeing in connection with the UN Sustainable Development Goals, *Ecological Economics*, Volume 130, pp. 350-355. <https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2016.07.009>.
- Cunha, J, Benneworth, P. and Oliveira, P. (2010). Social Entrepreneurship and Social Innovation: A Conceptual Distinction. *Global Competitive Advantage through Innovation and Entrepreneurship*.
- Data Driven Investor, <https://medium.datadriveninvestor.com/>
- Delubac, A. (2022). What are the three pillars of sustainable development?. <https://greenly.earth/en-us> .
- Dontigney, E. (2016). Differentiating Between Social Entrepreneurs and Techno Entrepreneurs. *YourBusiness*. <https://yourbusiness.azcentral.com/differentiating-between-social>
- Dudley, N. (2008). Guidelines for Applying Protected Area Management Categories. IUCN.
- DULKADİROĞLU, H. (2019). The Role of Nonprofit Organisations for 2030 Sustainable Development Goals. Ankara Yildirim Beyazit University.
- Dzomonda, O. (2021). Demystifying the challenges faced by social entrepreneurs in pursuit of their social mission in South Africa. *Academy of Entrepreneurship Journal (AEJ)*, 27(4), 1-17.
- Edwards, M. (2011). *The Oxford Handbook of Civil Society*. Oxford University Press
- Elkington, J., and Hartigan, P. (2008). *The power of unreasonable people: How social entrepreneurs create markets that change the world*. Harvard Business Press.
- Ellen MacArthur Foundation. (2013). *Towards the Circular Economy: Economic and Business Rationale for an Accelerated Transition*.
- Entrepreneurship Campus. (2020). How Can Social Entrepreneurship Reduce Inequalities. <https://www.entrepreneurship-campus.org/>
- European Commission. (2015). *A map of social enterprises and their eco-systems in Europe*
- European Center for Not-for-Profit Law. (2012). *LEGAL FRAMEWORK FOR SOCIAL ECONOMY AND SOCIAL ENTERPRISES: A COMPARATIVE REPORT*. UNDP.
- European Commission. (2018). *Social Enterprises and the Social Economy Going Forward*. Retrieved from <https://ec.europa.eu/social/main.jsp?>
- European Commission. (2020). *Social Enterprises and Their Ecosystems in Europe 2020*. Available online: <https://ec.europa.eu/social/main.jsp?catId=738&naId=es&pubId=8274>
- Farmer, P., Kim, J. Y., Kleinman, A., and Basilico, M. (2013). *Reimagining Global Health: An Introduction*. University of California Press.
- Forouharfar, A., Rowshan, S., Salarzahi, H. (2019). The Relationship between Social Entrepreneurship and Sustainable Development from the Social Experts' Points of View. *Quarterly Journal of Environmental Education and Sustainable Development* <https://www.researchgate.net/publication/335971109>
- Gamiño, C., and Herrera, A. (2019). Sustainable entrepreneurship: social and environmental entrepreneurship in urban development. *Sustainability Science*, 14(5), 1367-1383.
- Gerster, K., and Baumgarten, H. (2011). *Palestinian NGOs and their cultural, economic and political impact in Palestinian society*. Rosa Luxemburg Foundation in Palestine.

- Ghosh, D., Hossain, M., and Rahman, M. (2017). Solar-powered irrigation for sustainable agriculture: A case study in Bangladesh. *Energy Procedia*, 110, 478-484. doi:10.1016/j.egypro.2017.03.205
- Grubb, M. (2022). How can leaders succeed in the clean energy transition?. *World Economic Forum*. <https://www.weforum.org/agenda/2022/01/energy-leaders-clean-transition>
- Hall, J. K., Daneke, G. A., & Lenox, M. J. (2010). Sustainable development and entrepreneurship: Past contributions and future directions. *Journal of business venturing*, 25(5), 439-448.
- Harvard Graduate School of Education. (2010). Global Education and Social Entrepreneurship: A Conversation with Prof. Fernando Reimers. <https://www.gse.harvard.edu/>
- Haugh, H. (2006). Nonprofit Social Entrepreneurship. In: Parker, S. (eds) *The Life Cycle of Entrepreneurial Ventures*. International Handbook Series on Entrepreneurship, vol 3. Springer, Boston, MA. https://doi.org/10.1007/978-0-387-32313-8_14
- Haward, M. and Haas, B. (2021). The Need for Social Considerations in SDG 14. Policy Brief article. <https://www.frontiersin.org/articles/10.3389/fmars.2021.632282/full>
- Herutomo, A., Dhewanto, W. and Prasetyo, E. (2022). Social Entrepreneurship and Sustainable Development Goals: A conceptual Framework. <https://doi.org/10.34190/>
- Hlady-Rispal, M, and Servantie, V. (2018), 'Deconstructing the way in which value is created in the context of social entrepreneurship', *International Journal of Management Reviews*, 20 (1), 62–80.
- Hockerts, K., and Wüstenhagen, R. (2010). Greening Goliaths versus emerging Davids: Theorizing about the role of incumbents and new entrants in sustainable entrepreneurship. *Journal of Business Venturing*, 25(5), 481-492.
- Indian School of Development Management. (2022). Emerging trends in social entrepreneurship development. <https://www.isdm.org.in/blog/emerging-trends->
- Kazmi, A., Hashim, M., Kee, H. and Khan, U. (2016). Social entrepreneurship and its impact on economy: In perspective of Pakistan. *International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences*, 6(4), 161-166. *Journal of world business*, 41(1), 36-44.
- Kazmi, S., Hashim, M., Kee, D. and Khan, F. (2016). "Social Entrepreneurship and its Impact on Economy : In Perspective of Pakistan," *Int. J. Acad. Res. Accounting, Financ. Manag. Sci.*, vol. 6, no. 4, pp. 161–166.
- Kettunen, M., Boywer, C., Vaculova, L. & Charveriat, C. (2018). Sustainable development goals and the EU: Uncovering the nexus between external and internal policies. in *Tink2030 Discussion Paper*. IEEP Brussels, <https://www.think2030.eu>.
- Kilpatrick, S., Emery, S., Adler, V. and Farmer, J. (2019). Social enterprises and well-being for disadvantaged people in Australian regional Towns. Tasmania: 15th National Rural Health Conference
- Kjorstad, J. (2016). Social enterprise and infrastructure morality. world bank blogs. <https://blogs.worldbank.org/ppps/social-enterprise-and-infrastructure-morality>
- Vujasinović, P.K., Lipenkova, S., Orlando, E. (2019) the role of social entrepreneurship as a key driver of the agenda 2030. *Regional Academy on The United State*.
- Littlewood, D. and Holt, D. (2018). *How social enterprises can contribute to the Sustainable Development Goals (SDGs)*. Emerald Publishing Limited. United Kingdom.
- Littlewood, D., and Holt, D. *How social enterprises can contribute to the Sustainable Development Goals (SDGs) – A conceptual framework*. In: Apostolopoulos N, Al-Dajani H, Holt D, Jones P and Newbery R (eds). *Entrepreneurship and the Sustainable Development Goals*. Emerald Publishing Limited. 8: 1–12. DOI: <https://doi.org/10.1108/S2040>

- London, T., and Hart, S. L. (2011). Reinventing strategies for emerging markets: Beyond the transnational model. *Journal of International Business Studies*, 42(9), 1073-1078
- Lubberin, R. (2019). Social Entrepreneurship and Sustainable Development. In: Leal Filho W, Azul A, Brandli L, Özuyar P, Wall T (eds). *Decent Work and Economic Growth. Encyclopedia of the UN Sustainable Development Goals*. Springer, Cham;.
https://link.springer.com/referenceworkentry/10.1007/978-3-319-71058-7_47-1
- Lubberink, R. (2019). *Social Entrepreneurship and Sustainable Development*. Wageningen, The Netherlands :<https://www.researchgate.net/publication/332957780>
- Macassa, G. (2017). Social Enterprise, Population Health and Sustainable Development Goal 3: A Public Health Viewpoint. *Ann Glob Health*.
- Macassa, G. 2021. Social Enterprise, Population Health and Sustainable Development Goal 3: A Public Health Viewpoint. *Annals of Global Health*, 87(1), p.52. DOI: <http://doi.org/10.5334/aogh.3231>
- Mair, J. and Marti, I. (2006). Social entrepreneurship research: A source of explanation, prediction, and delight. *Journal of world business*, 41(1), 36-44
- Mannion, L. (2017). Achieving gender equality through social enterprise. *Global Perspectives on Social Enterprise* <https://www.pioneerspost.com/news-views/20170607/>
- Sassi, M., Nazir, A. (2020), *The Landscape of Social Enterprises in Palestine*, Report developed within the project “Esperienze di economia sociale e solidale per una crescita sostenibile in Palestina” PEACE STEPS - AID 011500
- Marshall, T. and Jang, H. (2020). The Role of Social Enterprises in Urban Sustainability: Insights from Anyang, South Korea. *Urban Science* 4(3):42.
- Martin, R. L., and Osberg, S. (2007). Social entrepreneurship: The case for definition. *Stanford Social Innovation Review*, 5(2), 28-39.
- Marzuki, A. (2020). *Three Factors to Transition from NGOs to Social Enterprises: Lessons Learnt in Indonesia*. AVPN.
- Moran, M., Ward-Christie, L., Coram, V., & Flatau, P. (2022). Supporting social enterprise: the role of government. [csi.edu.au/briefing-papers](https://www.csi.edu.au/briefing-papers).
- Moses, C. and Olokundun, M.. (2014). Social entrepreneurship: an effective tool for meeting social challenges and sustainable development. *Entrepreneurship and Innovation Management Journal*, 2(3), 158-169.
- Munkner, H. (2015). *Co-operative Principles and Co-operative Law: Second, revised edition*. LIT Verlag.
- Muralidharan, K., Niehaus, P., and Sukhtankar, S. (2016). Building state capacity for program delivery: Experimental evidence from the Indian education sector. *The Quarterly Journal of Economics*, 131(4), 1575-1626.
- Najafizada, S. and Cohen, M. (2017). Social entrepreneurship tackling poverty in Bamyan Province, Afghanistan. *World Development Perspectives*.
- Nelson, F. and Harris, A. (2016). Five Ways to Advance Conservation Entrepreneurship. *Stanford Social Innovation Review*, <https://ssir.org/articles/entry/>
- Nicholls, A., and Cho, A. H. (2015). *Social entrepreneurship: New models of sustainable social change*. Oxford University Press.
- Nicholls, A., and Cho, H. (2015). *Social entrepreneurship: New models of sustainable social change*. Oxford University Press
- OECD. (2021). Reinventing social entrepreneurship leadership in the COVID-19 era: engaging with the new normal. *Entrep Educ*, 4(2): 117–136

- OECD. (2013). Policy Brief on Social Entrepreneurship, OECD, Paris. <https://www.oecd.org/cf>
- OECD. (1999). Social Enterprises, OECD, Paris.
- OECD. (2017). Organization for Economic Co-operation and Development. Boosting Social Enterprise Development: Good Practice. Paris: OECD Publishing.
- Palestine Economic Policy Research Institute (MAS) (2021). Socio-Economic and Food Security Survey 2020 – Sefsec. Ramallah, Palestine.
- Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) (2020). Sustainable Development Goals: Palestine National Report.
- Patel, A, and Rao, A. (2022). Role of Partnerships within Social Entrepreneurship for Sustainable Development. International Journal of Mechanical Engineering.
- Peris-Ortiz, M. and Teulon, F. (2017). Social Entrepreneurship in Non-Profit and Profit Sectors. Theoretical and Empirical Perspectives
- Quak, E.-J. and Khien, S. (2013). Balancing social and entrepreneurial values: NGOs embracing social entrepreneurship. The Broker connecting worlds of knowledge.
- Reade, C., McKenna, M. and Oetzel, J. (2019). Unmanaged migration and the role of MNEs in reducing push factors and promoting peace: A strategic HRM perspective. Journal of International Business Policy, 2(4), 377–396.
- Rinalducci, S. (2022). The Three Pillars of Sustainability Explained. <https://sustainability-success.com/three-pillars-of-sustainability/> .
- Rogers, J., Simmons, E., Convery, L. and Weatherall, A. (2012). What factors enable community leadership of renewable energy projects? Lessons from a woodfuel heating initiative. Local Economy 27(2):209-222.
- Rogerson, A., Whitley, S., Darko, E., & Rabinowitz, G. (2014). Why and how are donors supporting social enterprises. Overseas Development Institute.
- Salamon, M. (1996). Partners in public service: Government-nonprofit relations in the modern welfare state. The Journal of Sociology and Social Welfare: Vol. 23
- Sánchez, M., Galán-Muros, V., and Vidal, J. (2017). Justice for all: An analysis of United Nations Sustainable Development Goal 16. International Journal of Law, Crime and Justice, 49, 27-41.
- Sarkar, S. (2016). Female Entrepreneurship and the New Venture Creation: An Institutional Perspective. Routledge.
- Scofield, R. (2011). The Social Entrepreneur's Handbook: How to Start, Build, and Run a Business That Improves the World. McGraw Hill.
- Sperandio, J. (2005). Social Entrepreneurs and Educational Leadership in Bangladesh. Lehigh University, College of Education.
- Shossain. (2020, September 15). What are the challenges faced by Social Enterprises – HotCubator. https://hotcubator.com.au/social-entrepreneurship/what-are-the-challenges-faced-by-social-enterprises/?trk=article-ssr-frontend-pulse_little-text
- Statistic South Africa. (2021). “Quarterly Labour Force Survey (QLFS)-Q2:2021”.
- Stefanescu, D., Gabor, M. and Contiu, L. (2011). “Changes of the European Countries Distributions Based on Entrepreneurship and Social Economic Sustainable Development Indicators.” Proceedings of the 6th WSEAS International Conference on Economy and Management Transformation: 153–158
- Stratan, D. (2017). Success factors of sustainable social enterprises through circular economy perspective. Visegrad Journal on Bio-economy and Sustainable Development. 6(1): 17–23. DOI: <https://doi.org/10.1515/vjbsd-2017-0003>

- Summerfield, R. (2020). The impact of social entrepreneurship on economic growth. *Financier Worldwide Magazine*.
<https://www.financierworldwide.com/the-impact-of-social-entrepreneurship>
- Tan, W.L. (2010). Nonprofit Organisations and Social Entrepreneurship Intentions. (2010). *Rencontres de St-Gall 2010, September 6-8 2010, St Gallen. Research Collection Lee Kong Chian School Of Business*. Available at: Available at:
https://ink.library.smu.edu.sg/lkcsb_research/3076.
- The Federal Department of Foreign Affairs. (2022). Entrepreneurial innovation in the water sector. <https://houseofswitzerland.org/swissstories/>
- UN, United Nations (2020b). Entrepreneurship for sustainable development: report of the Secretary General. Retrieved from
<https://digitallibrary.un.org/record/3879831?ln=es>.
- UNESCO. (2021). COVID-19 learning losses: Rebuilding Quality Learning for All in the Middle East and North Africa. UNESCO: Paris.
- United Nations General Assembly. (1987). Report of the world commission on environment and development: Our common future. Oslo, Norway: United Nations General Assembly, Development and International Co-operation: Environment.
- United Nations. (2015). Sustainable development goals. In Department of Economic and Social Affairs. *Transforming our world: The 2030 agenda for sustainable development*.
<https://sustainabledevelopment.un.org/sdgs>
- United Nations. (2015). *Transforming Our World. The 2030 Agenda for Sustainable Development*. New York. <https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/>
- Ward, E. (2015). Social enterprises step up to tackle the SDGs. *British council*.
<https://www.britishcouncil.org/society/social-enterprise/news-events/>
- Ward, E. (2016). Social enterprises step up to tackle the SDGs. *Pioneers post*.
<https://www.pioneerspost.com/news-views/20160504/>
- WBCSD. (2017). Achieving the Sustainable Development Goals can unlock trillions in new market value. <https://www.wbcsd.org/Overview/News-Insights/General/News/>
- World Bank Group. (2016). *Maximizing Finance for Development: Leveraging the Private Sector for Sustainable Development in Palestine*.
- World Economic Forum. (2021). These new allies for governments can help attain equitable, lasting change. *The Davos Agenda 2021*.
- Yunus, M. (2007). *Creating a World Without Poverty: Social Business and the Future of Capitalism*.
- Yunus, M. (2010). Building social business models: Lessons from the Grameen experience. *Long Range Planning*, 43(2-3), 308-325
- Yunus, M. (2017). *A World of Three Zeros: The New Economics of Zero Poverty, Zero Unemployment, and Zero Net Carbon Emissions*. PublicAffairs
- Stefanescu, D., Gabor, M. and Contiu, L. (2011). (2014). Linking Social Entrepreneurship and Sustainability. *Journal of Social Entrepreneurship*. 5(2): 175–191. DOI:
<https://doi.org/10.1080/19420676.2014.88>

الملحق

جدول 1: مجال عمل المؤسسة

النسبة	العدد	المجال
51.5	34	التنمية الاقتصادية
24.2	16	التنمية البيئية
63.6	42	التنمية الاجتماعية
24.2	16	التنمية التراثية والثقافية والرفاه
40.9	27	التعليم وبناء القدرات
31.8	21	التنمية الصحية والدعم النفسي
7.6	5	التنمية الرياضية
9.1	6	التنمية السياسية والقانونية
23.5	20	مجالات أخرى

جدول 2: طبيعة طاقم العمال في المؤسسات

النسبة	العدد	طبيعة العاملين
30.3	20	يتكون طاقم العمل من موظفين مدفوعي الأجر فقط.
42.4	28	تتكون النسبة الأكبر من طاقم العمل من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم ونسبة قليلة من المتطوعين.
19.7	13	تتكون النسبة الأكبر من طاقم العمل من المتطوعين، إضافة إلى عدد قليل من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم.
6.1	4	يتكون طاقم العمل بشكل كامل من المتطوعين (العاملين بغير أجر).
100.0	66	المجموع

جدول 3: التوزيع النسبي للعلاقة بين نوع تسجيل المؤسسة وطاقم العاملين فيها

نوع تسجيل المؤسسة							طاقم عمال المؤسسة
غير مسجل/ غير رسمي	شركة ربحية	شركة غير ربحية	مؤسسة حكومية	جمعية خيرية	منظمة غير حكومية	جمعية تعاونية	
	%100.0	%37.5	%100.0	%15.4	%33.3	%9.1	يتكون طاقم العمل من موظفين مدفوعي الأجر فقط.
		%37.5		%61.5	%51.9	%27.3	تتكون النسبة الأكبر من طاقم العمل من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم ونسبة قليلة من المتطوعين.
		%25.0		%15.4	%14.8	%45.5	تتكون النسبة الأكبر من طاقم العمل من المتطوعين، إضافة إلى عدد قليل من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم.
%100.0				%7.7		%18.2	يتكون طاقم العمل بشكل كامل من المتطوعين (العاملين بغير أجر)
%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	%100.0	المجموع

جدول 4: المؤسسات حسب نوع تسجيلها

النسبة	العدد	نوع تسجيل المؤسسة
16.7	11	جمعية تعاونية
40.9	27	منظمة غير حكومية
19.7	13	جمعية خيرية
3	2	مؤسسة حكومية
13.6	9	شركة غير ربحية
4.5	3	شركة ربحية
1.5	1	غير مسجل/غير رسمي
100.0	66	المجموع

جدول 5: نسبة المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية

النسبة	العدد	الإجابة
77.6	66	نعم
22.4	19	لا
100.0	85	المجموع

جدول 6: أنشطة الريادة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة

العدد	النسبة	
26	39.4	نشاط رئيسي للمؤسسة
24	36.4	نشاط فرعي للمؤسسة لكن مستمر إلى جانب النشاط الرئيسي
6	9.1	نشاط مؤقت مرتبط بمشروع محدد
10	15.2	تقوم به المؤسسة من وقت إلى آخر في حال توفر التمويل
66	100	المجموع

جدول 7: نسبة المؤسسات التي يعتبر الشكل القانوني لها مناسباً لطبيعة عملها

النسبة	العدد	الإجابة
92.4	61	نعم
6.1	4	لا
1.5	1	لا أعلم
100.0	66	المجموع

جدول 8: نسبة المؤسسات التي رأيت أن الشكل القانوني غير مناسب واختارت الشكل القانوني الأنسب

النسبة	الشكل القانوني للمؤسسات
36.4	منظمة غير حكومية
20.4	جمعية خيرية
17.4	جمعية تعاونية
11.3	شركات غير ربحية
4.5	شركة اجتماعية
4.5	شركة ربحية
1.5	مؤسسة حكومية

جدول 9: كيف تحدد المؤسسة التحديات/المشاكل الاجتماعية التي ترغب في معالجتها من خلال أنشطة الريادة الاجتماعية؟

العدد	النسبة	
39	59.1	من خلال ملاحظة ومتابعة التحديات المجتمعية على أرض الواقع واختيار المشاكل الاجتماعية الأكثر التصاقاً باحتياجات المجتمع.
36	54.5	من خلال عقد ورشات عمل ومجموعات بؤرية مع الجهات ذات العلاقة.
30	45.5	يتم تحديدها مسبقاً في الخطة الاستراتيجية أو خطة العمل الخاصة بالمؤسسة.
28	42.4	من خلال السماع عن القضايا التي تواجه المجتمع والحديث عنها من قبل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.
24	36.4	يتم تحديدها داخلياً من خلال طاقم الخبراء الخاص بالمؤسسة.
24	36.4	تحديد التحديات الاجتماعية التي تتسجم مع تنفيذ الخطط الاستراتيجية الحكومية والقطاعية.
13	19.7	يتم تحديدها من خلال الممولين المحليين والدوليين.

جدول 10: كيف ساهمت أنشطة الريادة الاجتماعية في تغيير الطلب على الخدمات المقدمة في المؤسسة؟ (%)

النسبة	العدد	
7.6	5	تقليل الطلب على الخدمات المقدمة
68.2	45	زيادة الطلب على الخدمات المقدمة
24.2	16	استقرار الطلب على الخدمات المقدمة
100.0	66	المجموع

جدول 11: الهدف من ممارسة المؤسسة لأنشطة الريادة الاجتماعية

العدد	النسبة	
38	57.6	تحقيق عائد اجتماعي أو بيئي فقط
0	0.0	تحقيق عائد مالي بغض النظر عن العائد الاجتماعي أو البيئي
23	34.8	تحقيق عائد اجتماعي أو بيئي بشكل رئيسي إلى جانب تحقيق عائد مالي
5	7.6	تحقيق عائد مالي بشكل رئيسي إلى جانب تحقيق عائد اجتماعي أو بيئي
66	100.0	المجموع

جدول 12: المنطلق الذي تمارس منه المؤسسة أنشطة الريادة الاجتماعية

العدد	النسبة	
27	40.9	تحقيق مهمة اجتماعية أو بيئية كهدف أساسي ونهائي للمؤسسة
18	27.3	الاهتمام الاجتماعي أو البيئي الصريح أو الضمني الذي توليه المؤسسة في تنفيذ الأنشطة
15	22.7	تحقيق الأثر الاجتماعي أو البيئي بشكل غير مباشر من خلال تنفيذ الأنشطة
6	9.1	تحقيق تدخلات اجتماعية أو بيئية من منطلق المسؤولية المجتمعية
66	100.0	المجموع

جدول 13: نسبة أبرز أنشطة الريادة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات

النسبة	العدد	أنشطة اجتماعية
33.3	22	تعزيز الأمن الغذائي للفئات المهمشة
59.1	39	الحد من الفقر (الأسر الفقيرة والهشة)
47.0	31	توفير الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة
71.2	47	التمكين الاجتماعي للفئات المهمشة
16.7	11	التعليم المبكر للأطفال
4.6	3	تعليم الكبار
13.6	9	رعاية المسنين
43.9	29	تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة
48.5	32	التعليم والتدريب المهني وبناء القدرات للشباب والنساء
31.8	21	الخدمات الطارئة والإغاثة
15.2	10	تطوير البنى التحتية للخدمات الاجتماعية
42.4	28	العمل التطوعي
18.2	12	أخرى
77.7	66	المستجيبون

جدول 14: نسبة أبرز أنشطة الريادة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات

النسبة	العدد	أنشطة بيئية
56.9	29	الإنتاج والاستهلاك المستدام
19.6	10	إدارة النفايات
23.5	12	التلوث وتقليل الانبعاثات
35.3	18	المياه وترشيد الاستخدام
39.2	20	الطاقة وترشيد الاستخدام
21.6	11	المباني الخضراء
15.7	8	أخرى
56.9	51	المستجيبون

جدول 15: نسبة أبرز أنشطة الريادة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات

النسبة	العدد	أنشطة صحية
62.3	33	الدعم والإرشاد النفسي
35.8	19	الرعاية الصحية
54.7	29	التربية والتوعية الصحية
20.8	11	أخرى
62.4	53	المستجيبون

جدول 16: نسبة أبرز أنشطة الريادة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات

النسبة	العدد	أنشطة اقتصادية
72.1	44	التمكين الاقتصادي للفئات المهمشة
73.8	45	تعزيز فرص العمل والتشغيل للفئات المهمشة
47.5	29	تعزيز مشاريع التوظيف الذاتي
59.0	36	تعزيز أنشطة الريادة والريادة الاجتماعية
49.2	30	تعزيز الصناعة المنزلية

21.3	13	الأنشطة الصناعية
24.6	15	الأنشطة التجارية
34.4	21	تطوير بيئة الأعمال وجذب الاستثمار
21.3	13	خدمات الإقراض والتمويل والشمول المالي
42.6	26	الأنشطة الزراعية والتنمية الريفية
9.8	6	أخرى
71.8	61	المستجيبون

جدول 17: نسبة أبرز أنشطة الريادة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات

النسبة	العدد	التنمية الثقافية والرفاه
54.5	30	الصناعات الحرفية التقليدية والثقافية والسياحية
47.3	26	حماية التراث الثقافي وتطويره
30.9	17	تعزيز أنشطة السياحة
38.2	21	دعم الإبداع والإنتاج الثقافي ورعاية الموهوبين
20.0	11	الرياضة
20.0	11	الموسيقى والفنون
14.5	8	أخرى
64.7	55	المستجيبون

جدول 18: نسبة أبرز أنشطة الريادة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسات

النسبة	العدد	أنشطة سياسية وقانونية
59.6	31	تعزيز المساءلة والشفافية
48.1	25	تعزيز الوصول إلى العدالة
71.2	37	تعزيز المساواة بين الجنسين
26.9	14	تعزيز سيادة القانون (الأمن والأمان)
9.6	5	أخرى
61.2	52	المستجيبون

جدول 19: مصادر تمويل أنشطة الريادة الاجتماعية

النسبة	مصادر التمويل
71.2	المنح والتبرعات والمساعدات
30.3	الإيرادات الذاتية من أنشطة الريادة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة
15.2	الإيرادات الذاتية من الأنشطة الأخرى غير الريادية التي تقوم بها المؤسسة
21.2	إيرادات المؤسسة الذاتية
43.9	مشاريع ممولة وعقود استشارية
28.8	رسوم عضوية
3.0	أخرى

جدول 20: تحقق أنشطة الريادة الاجتماعية عوائد مالية

النسبة	
31.8	نعم
68.2	لا
100.0	المجموع
النسبة	التوزيع النسبي لعوائد أنشطة الريادة الاجتماعية
81.0	%20-%0
9.5	%40-%20
9.5	%60-%40

جدول 21: نسبة قدرة المؤسسة على تحقيق الاستدامة المالية من التمويل الذاتي دون المنح والمساعدات الخارجية

النسبة	الفترات
14.0	شهر أو أقل
18.0	1-3 أشهر
23.0	4-6 أشهر
20.0	سنة

جدول 22: تحقق المؤسسة فائضاً مالياً في نهاية السنة المالية

النسبة	
17.6	نعم
82.4	لا
ماذا تتوقع أن يحصل للفائض خلال السنوات الثلاث القادمة؟	
النسبة	
40.0	يرتفع
33.3	يستمر بالنسبة نفسها
6.7	ينخفض
20.0	لا أعرف

جدول 23: طريقة التصرف بالإيرادات المتحققة من أنشطة الريادة الاجتماعية

النسبة	
61.9	تتم إعادة استثمارها في تطوير أنشطة الريادة الاجتماعية ذاتها لتوسيع قاعدة المستهدفين
9.5	تتم إعادة استثمارها في أنشطة ريادة اجتماعية أخرى
14.3	تستخدم الأرباح في تغطية التكاليف التشغيلية للمؤسسة
4.8	يتم توزيع الفائض منها (الأرباح) على المساهمين
4.8	حسب الحاجة، في حال وجود نشاط مجتمعي تشارك به، وفي حال عدم وجود نشاط قريب تغطي التكاليف التشغيلية
4.8	لا توجد إيرادات من هذه الأنشطة، فهي تخص المستفيدين والمجتمع وليس المؤسسة، وتقوم المؤسسة بدعمها دون أي مردود مالي.

جدول 24: نسبة تحديد العوامل الأكثر ارتباطاً بالاستدامة المالية

العوامل	موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض جداً	المجموع
يرتبط مفهوم الاستدامة المالية للمؤسسة في ممارستها لبعض الأنشطة التجارية والخدمية.	15.3	52.9	10.6	16.5	4.7	100
اعتماد المؤسسة على جزء كبير من التمويل الخارجي يحد من قدرتها على وضع خطط مستقبلية وتنفيذ برامج مستدامة	23.5	41.2	18.8	12.9	3.5	100
ارتفاع فاتورة الأجور والتكاليف التشغيلية يساهم في الحد من الاستدامة المالية.	25.9	43.5	15.3	12.9	2.4	100
الاعتماد على المتطوعين (العاملين بدون أجر) يساهم في تعزيز الاستدامة المالية.	15.3	44.7	21.2	16.5	2.4	100
غياب الدعم الحكومي الفلسطيني يحد من الاستدامة المالية لدى المؤسسة.	43.5	44.7	10.6	1.2	0	100
وجود أنشطة رياضية (ريادة اجتماعية) لدى المؤسسة يساهم في تعزيز الاستدامة المالية.	20	62.4	12.9	4.7	0	100
الارتباط الوثيق بالمجتمع (الشراكة المجتمعية) يساهم في تعزيز الاستدامة المالية لديكم.	25.9	58.8	9.4	4.7	1.2	100
كثرة المؤسسات العاملة في مجال عمل مؤسستكم يحد من قدرتكم على الاستدامة المالية.	4.7	42.4	22.4	28.2	2.4	100
غياب استراتيجية واضحة للمؤسسة يحد من قدرتها على الاستدامة المالية	17.6	42.4	16.5	16.5	7.1	100
تنوع الأنشطة والخدمات لديكم يساهم في تعزيز الاستدامة المالية.	24.7	60	8.2	7.1	0	100
تعيق البيئة القانونية من قدرة المؤسسة على تبني نماذج عمل تساهم في تحقيق الاستدامة المالية.	17.6	38.8	29.4	12.9	1.2	100

جدول 25: المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية وترى أن تسجيلها القانوني مناسب

النسبة	تسجيل المؤسسة
11.2	منظمة غير حكومية
18.0	شركة غير ربحية
22.2	شركة ربحية

جدول 26: التحديات القانونية والتنظيمية أمام المؤسسة في ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية

النتيجة	الانحراف المعياري	المتوسط	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق جداً	المقياس	التحديات القانونية والتنظيمية
موافق	0.934	3.72	1	9	19	40	16	تكرارات	عدم وجود شكل قانوني مناسب لتسجيل المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية.
			1.2	10.6	22.4	47.1	18.8	نسبة	إلزامكم بتقديم خطط عمل سنوية يعد أحد التحديات التي أدت إلى تقويض قدرة المؤسسات على ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية.
محايد	0.93	3.01	1	29	27	24	4	تكرارات	إلزامكم بتقديم تقارير مالية مفصلة أحد التحديات التي أدت إلى تقويض قدرة المؤسسات على ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية.
			1.2	34.1	31.8	28.2	4.7	نسبة	إلزامكم بتقديم تقارير مالية مفصلة أحد التحديات التي أدت إلى تقويض قدرة المؤسسات على ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية.
محايد	0.91	2.84	2	35	25	21	2	تكرارات	إلزامكم بتقديم تقارير مالية مفصلة أحد التحديات التي أدت إلى تقويض قدرة المؤسسات على ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية.
			2.4	41.2	29.4	24.7	2.4	نسبة	إلزامكم بتقديم تقارير مالية مفصلة أحد التحديات التي أدت إلى تقويض قدرة المؤسسات على ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية.

النتيجة	الانحراف المعياري	المتوسط	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق جداً	المقياس	التحديات القانونية والتنظيمية
محايد	0.95	3.21	1	22	26	30	6	تكرارات	إلزامكم بتحديد نسبة رواتب الموظفين والمصاريف التشغيلية أحد التحديات التي أدت إلى تقويض قدرة المؤسسات على ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية.
			1.2	25.9	30.6	35.3	7.1	نسبة	
موافق	0.80	3.89	1	2	20	44	18	تكرارات	تعتبر البيئة الناظمة لممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين ضعيفة.
			1.2	2.4	23.5	51.8	21.2	نسبة	
موافق	0.78	3.93	0	5	14	48	18	تكرارات	تعاني مؤسسات الريادة الاجتماعية في ضعف التنسيق بينها وبين الحكومة الفلسطينية والجهات الفاعلة في هذا المجال.
			0	5.9	16.5	56.5	21.2	نسبة	
موافق	0.80	3.89	0	4	20	42	19	تكرارات	عدم وجود مرجعية حكومية ناظمة لأنشطة الريادة الاجتماعية والمؤسسات العاملة في هذا المجال.
			0.0	4.7	23.5	49.4	22.4	نسبة	
موافق	0.57	3.5	المتوسط الموزون والانحراف المعياري للتحديات القانونية والتنظيمية أمام المؤسسة ككل						

جدول 27: التحديات الفنية والمهارية أمام الريادة الاجتماعية

النتيجة	الانحراف المعياري	المتوسط	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق جداً	المقياس	التحديات الفنية والمهارية
موافق	0.968	3.67	0	16	10	45	14	تكرارات	تعاني المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية من قلة الكوادر البشرية والمهرة المتخصصين في المجال.
			0.0	18.8	11.8	52.9	16.5	نسبة	
موافق	0.94	3.67	0	14	14	43	14	تكرارات	هناك نقص في المهارات والخبرات لدى رواد الأعمال الاجتماعيين.
			0.0	16.5	16.5	50.6	16.5	نسبة	
موافق	0.89	3.68	0	12.0	15.0	46.0	12.0	تكرارات	لا توجد برامج تدريبية وبرامج تأهيلية مدعومة للأفراد والمؤسسات العاملين في مجال الريادة الاجتماعية.
			0.0	14.1	17.6	54.1	14.1	نسبة	
موافق	0.82	3.86	0	7	14	48	16	تكرارات	تعاني المؤسسات الناشطة في مجال الريادة الاجتماعية من قلة الدعم الفني والتكنولوجي.
			0.0	8.2	16.5	56.5	18.8	نسبة	
موافق	0.76	4.01	0	4	12	48	21	تكرارات	هناك نقص في المؤسسات الحكومية التي توفر الدعم الفني للأفراد والمؤسسات العاملين في مجال الريادة الاجتماعية.
			0.0	4.7	14.1	56.5	24.7	نسبة	
موافق	0.83	3.71	0	8	21	44	12	تكرارات	نقص في المؤسسات أو الجهات غير الحكومية التي توفر الدعم الفني للأفراد والمؤسسات العاملين في مجال الريادة الاجتماعية.
			0.0	9.4	24.7	51.8	14.1	نسبة	
موافق	0.74	3.87	0	5	14	53	13	تكرارات	غياب للأنشطة البحثية في مجال الريادة الاجتماعية في فلسطين.
			0.0	5.9	16.5	62.4	15.3	نسبة	

التحديات الفنية والمهنية	المقياس	موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
لا توجد معرفة كافية لدى الجهات ذات العلاقة بالريادة الاجتماعية بالمهارات والخبرات المطلوبة في هذا المجال.	تكرارات	14	40	24	7	0	3.72	0.84	موافق
لا تساهم الجامعات ومراكز التعليم المهني في تعزيز مهارات الريادة الاجتماعية.	تكرارات	16	38	18	13	0	3.67	0.96	موافق
	نسبة	16.5	47.1	28.2	8.2	0.0			
المتوسط الموزون والانحراف المعياري للتحديات الفنية والمهنية أمام المؤسسة ككل									
							3.76	0.86	موافق

جدول 28: التحديات المالية والاقتصادية أمام الريادة الاجتماعية

التحديات المالية والاقتصادية	المقياس	موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
صعوبة في الحصول على التمويل اللازم من الجهات الحكومية.	تكرارات	37	41	7	0	0	4.35	0.631	موافق جداً
	نسبة	43.5	48.2	8.2	0.0	0.0			
صعوبة في الحصول على التمويل اللازم من الجهات غير الحكومية.	تكرارات	23	46	13	3	0	4.05	0.75	موافق
	نسبة	27.1	54.1	15.3	3.5	0.0			
تركيز كبير من الجهات التمويلية والداعمة على أنشطة الريادة، وذلك على حساب الريادة الاجتماعية.	تكرارات	18	50	15	2	0	3.99	0.70	موافق
	نسبة	21.2	58.8	17.6	2.4	0.0			
تعتبر أنشطة الريادة الاجتماعية غير محفزة للاستثمار بسبب البعد الاجتماعي والبيئي الكبير لها.	تكرارات	12	38	23	12	0	3.59	0.90	موافق
	نسبة	14.1	44.7	27.1	14.1	0.0			
ضعف في إقبال القطاع الخاص على الاستثمار/تمويل في أنشطة الريادة الاجتماعية بسبب وجود أبعاد غير اقتصادية لها.	تكرارات	22	45	12	5	1	3.96	0.87	موافق
	نسبة	25.9	52.9	14.1	5.9	1.2			
يعتبر الاستثمار في مؤسسات الريادة الاجتماعية عالي الخطورة بسبب عدم ضمان وجود عوائد مالية.	تكرارات	19	46	11	6	3	3.85	0.97	موافق
	نسبة	22.4	54.1	12.9	7.1	3.5			
تشكل الضرائب عبئاً مالياً على مؤسسات الريادة الاجتماعية.	تكرارات	15	35	24	11	0	3.64	0.92	موافق
	نسبة	17.6	41.2	28.2	12.9	0.0			
نقص رأس المال المغامر في مجال الريادة الاجتماعية.	تكرارات	23	44	17	1	0	4.05	0.72	موافق
	نسبة	27.1	51.8	20.0	1.2	0.0			
صعوبة في حصول رواد الأعمال الاجتماعيين على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض الصغير بسبب الشروط الكبيرة التي تضعها هذه المؤسسات.	تكرارات	16	48	17	4	0	3.89	0.76	موافق
	نسبة	18.8	56.5	20.0	4.7	0.0			
أن كون أغلب رواد الأعمال الاجتماعيين من الشباب يعيق حصولهم على التمويل اللازم.	تكرارات	14.0	40.0	22.0	8.0	1.0	3.68	0.90	موافق
	نسبة	16.5	47.1	25.9	9.4	1.2			
المتوسط الموزون والانحراف المعياري للتحديات المالية والاقتصادية أمام المؤسسة ككل									
							3.91	0.82	موافق

جدول 29: التحديات التوعوية أمام الريادة الاجتماعية

النتيجة	الانحراف المعياري	المتوسط	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق جداً	المقياس	التحديات التوعوية
موافق	0.764	4.01	2	2	6	58	17	تكرارات	قلة وعي أفراد المجتمع بهذا النوع من الريادة، يعتبر من تحديات الريادة الاجتماعية.
			2.4	2.4	7.1	68.2	20.0	نسبة	
موافق	0.76	3.94	1	4	9	56	15	تكرارات	لا يوجد هناك إدراك واضح لأهمية الريادة الاجتماعية لدى الجهات الحكومية ذات العلاقة.
			1.2	4.7	10.6	65.9	17.6	نسبة	
موافق	0.98	3.89	1	10	9	42	23	تكرارات	يعتبر النظام التعليمي الأساسي غير مؤهل لتخريج أجيال قادرة على ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية.
			1.2	11.8	10.6	49.4	27.1	نسبة	
موافق	0.82	3.94	0	7	10	49	19	تكرارات	لا تمارس مؤسسات التعليم العالي دورها التوعوي بأهمية الريادة الاجتماعية من خلال أساليب التدريس والمناهج التعليمية.
			0.0	8.2	11.8	57.6	22.4	نسبة	
موافق	0.76	3.99	0	4	13	48	20	تكرارات	لا تفرق أغلب المؤسسات بين مفهوم الريادة ومفهوم الريادة الاجتماعية.
			0.0	4.7	15.3	56.5	23.5	نسبة	
موافق	0.73	4.01	0	3	13	49	20	تكرارات	لا تتوفر معلومات كافية حول أنشطة الريادة الاجتماعية الأكثر أهمية لممارستها في السوق الفلسطيني.
			0.0	3.5	15.3	57.6	23.5	نسبة	
موافق	0.71	4.05	0	2	13	49	21	تكرارات	هناك قلة وعي من القطاع الخاص بالبعد المالي والاقتصادي للريادة الاجتماعية.
			0.0	2.4	15.3	57.6	24.7	نسبة	
موافق	0.66	3.81	0	3	19	54	9	تكرارات	هناك قلة وعي لدى رواد الأعمال بأهمية البعد الاجتماعي والبيئي لريادة الأعمال، وبخاصة في البيئة الفلسطينية.
			0.0	3.5	22.4	63.5	10.6	نسبة	
موافق	0.68	3.85	0	2	21	50	12	تكرارات	هناك العديد من المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية دون أن تعرف أن هذه الأنشطة هي أنشطة ريادة اجتماعية.
			0.0	2.4	24.7	58.8	14.1	نسبة	
موافق	0.76	3.94	المتوسط الموزون والانحراف المعياري للتحديات التوعوية أمام المؤسسة ككل						

جدول 30: العلاقة النسبية بين سعي المؤسسة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تم إقرارها في العام 2015 من قبل الأمم المتحدة وممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية

المجموع	لا	نعم	
84.7%	68.4%	89.4%	تمارس المؤسسة أنشطة الريادة الاجتماعية.
15.3%	31.6%	10.6%	لا تمارس المؤسسة أنشطة الريادة الاجتماعية.
85	19	66	العدد
100.0%	100.0%	100.0%	المجموع

جدول 31: العلاقة بين مجال عمل المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية وسعيها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

مجال عمل المؤسسة	نسبة المؤسسات التي تحقق أهداف التنمية المستدامة
التنمية البيئية	93.8%
التنمية السياسية والقانونية	100.0%
التنمية الرياضية	100.0%
التنمية الصحية	81.0%
التعليم وبناء القدرات	92.6%
التنمية الاجتماعية	97.6%
التنمية الاقتصادية	97.1%

جدول 32: أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية بالنسبة للمؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية

النسبة	التكرار	الهدف الأول
30.6	22	القضاء على الفقر.
11.1	8	الصحة الجيدة والرفاه.
11.1	8	المساواة بين الجنسين.
9.7	7	العمل اللائق والنمو الاقتصادي.
8.3	6	التعليم الجيد.
5.6	4	المدن والمجتمعات المستدامة.
5.6	4	السلام والعدل والمؤسسات القوية.
4.2	3	الصناعة والابتكار والبنية التحتية.
4.2	3	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.
2.8	2	القضاء على الجوع.
2.8	2	المياه النظيفة والصرف الصحي.
2.8	2	الحد من عدم المساواة.
1.4	1	العمل المناخي.
100.0	72	المجموع
النسبة	التكرار	الهدف الثاني
23.6	17	المساواة بين الجنسين.
13.9	10	القضاء على الفقر.
12.5	9	التعليم الجيد.
11.1	8	العمل اللائق والنمو الاقتصادي.
9.7	7	الصحة الجيدة والرفاه.

النسبة	التكرار	الهدف الثاني
8.3	6	الحد من عدم المساواة.
5.6	4	الصناعة والابتكار والبنية التحتية.
4.2	3	القضاء على الجوع.
2.8	2	المدن والمجتمعات المستدامة.
2.8	2	الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.
2.8	2	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.
1.4	1	المياه النظيفة والصرف الصحي.
1.4	1	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
100.0	72	المجموع
النسبة	التكرار	الهدف الثالث
18.1	13	العمل اللائق والنمو الاقتصادي.
13.9	10	القضاء على الفقر.
13.9	10	المساواة بين الجنسين.
11.1	8	الصحة الجيدة والرفاه.
9.7	7	الحد من عدم المساواة.
5.6	4	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
5.6	4	الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.
5.6	4	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.
4.2	3	الصناعة والابتكار والبنية التحتية.
4.2	3	السلام والعدل والمؤسسات القوية.
2.8	2	التعليم الجيد.
2.8	2	المدن والمجتمعات المستدامة.
1.4	1	القضاء على الجوع.
1.4	1	المياه النظيفة والصرف الصحي.
100.0	72	المجموع
النسبة	التكرار	الهدف الرابع
15.3	11	العمل اللائق والنمو الاقتصادي.
12.5	9	المساواة بين الجنسين.
11.1	8	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.
8.3	6	الحد من عدم المساواة.
8.3	6	المدن والمجتمعات المستدامة.
6.9	5	القضاء على الفقر.
6.9	5	الصحة الجيدة والرفاه.
6.9	5	التعليم الجيد.
5.6	4	العمل المناخي.
5.6	4	الحياة على الأرض.
4.2	3	المياه النظيفة والصرف الصحي.
4.2	3	الصناعة والابتكار والبنية التحتية.
2.8	2	الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.
1.4	1	السلام والعدل والمؤسسات القوية.
100.0	72	المجموع
النسبة	التكرار	الهدف الخامس
13.9	10	عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.
11.1	8	التعليم الجيد.
11.1	8	الحد من عدم المساواة.
9.7	7	الصحة الجيدة والرفاه.
9.7	7	السلام والعدل والمؤسسات القوية.

8.3	6	المياه النظيفة والصرف الصحي.
6.9	5	الصناعة والابتكار والبنية التحتية.
5.6	4	العمل اللائق والنمو الاقتصادي.
5.6	4	المدن والمجتمعات المستدامة.
4.2	3	القضاء على الفقر.
4.2	3	المساواة بين الجنسين.
4.2	3	طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.
2.8	2	القضاء على الجوع.
2.8	2	العمل المناخي.
100.0	72	المجموع

جدول 33: نسبة المؤسسات التي تعتبر أهداف التنمية المستدامة أكثر تناغماً مع احتياجات المجتمع الفلسطيني

أهداف التنمية المستدامة	المؤسسات المستجيبة		نسبة المؤسسات التي تعتبر أهداف التنمية المستدامة أكثر تناغماً مع احتياجات المجتمع
	العدد	النسبة	
القضاء على الفقر.	67	10.8%	78.8%
القضاء على الجوع.	28	4.5%	32.9%
الصحة الجيدة والرفاه.	54	8.7%	63.5%
التعليم الجيد.	56	9.0%	65.9%
المساواة بين الجنسين.	49	7.9%	57.6%
المياه النظيفة والصرف الصحي.	40	6.5%	47.1%
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة.	27	4.4%	31.8%
العمل اللائق والنمو الاقتصادي.	59	9.5%	69.4%
الصناعة والابتكار والبنية التحتية.	28	4.5%	32.9%
الحد من عدم المساواة.	36	5.8%	42.4%
المدن والمجتمعات المستدامة.	32	5.2%	37.6%
الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.	27	4.4%	31.8%
العمل المناخي.	20	3.2%	23.5%
الحياة تحت الماء.	3	0.5%	3.5%
الحياة على الأرض.	17	2.7%	20.0%
السلام والعدالة والمؤسسات القوية	40	6.5%	47.1%
شراكات لتحقيق الأهداف.	36	5.8%	42.4%
المجموع	619	100.0%	728.2%

جدول 34: الشكل القانوني للمؤسسات العاملة في مجال القضاء على الفقر

نوع تسجيل المؤسسة	النسبة
المنظمات غير الحكومية	24.2%
الجمعيات التعاونية	33.3%
الجمعيات الخيرية	16.7%
الشركات غير الربحية	66.7%

جدول 35: العلاقة بين الشكل القانوني للمؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

نوع تسجيل المؤسسة أهداف التنمية المستدامة	جمعية تعاونية	منظمة غير حكومية	جمعية خيرية	مؤسسة حكومية	شركة غير ربحية	شركة ربحية	غير مسجل / غير رسمي
القضاء على الفقر	33.3%	25.9%	18.2%	0.0%	57.1%	100.0%	0.0%
القضاء على الجوع	11.1%	0.0%	9.1%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
الصحة الجيدة والرفاه	0.0%	11.1%	9.1%	50.0%	14.3%	0.0%	0.0%
التعليم الجيد	0.0%	11.1%	27.3%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
المساواة بين الجنسين	11.1%	11.1%	9.1%	0.0%	14.3%	0.0%	0.0%
المياه النظيفة والصرف الصحي	0.0%	0.0%	0.0%	50.0%	0.0%	0.0%	0.0%
طاقة نظيفة وبأسعار معقولة	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
العمل اللائق والنمو الاقتصادي	22.2%	11.1%	9.1%	0.0%	0.0%	0.0%	100.0%
الصناعة والابتكار والبنية التحتية	11.1%	3.7%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
الحد من عدم المساواة	0.0%	0.0%	9.1%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
المدن والمجتمعات المستدامة	0.0%	7.4%	9.1%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
الاستهلاك والإنتاج المسؤولين	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
العمل المناخي	0.0%	3.7%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
الحياة تحت الماء	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
الحياة على الأرض	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
السلام والعدل والمؤسسات القوية	11.1%	7.4%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
عقد الشركات لتحقيق الأهداف	0.0%	7.4%	0.0%	0.0%	14.3%	0.0%	0.0%

جدول 36: نسبة المؤسسات في فلسطين ذات الصلة الأقل والأكثر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

اتجاه السهم من الأقل صلة إلى الأكبر صلة

المؤسسات	1	2	3	4	5	6	7	8	المجموع
العدد	14	5	11	9	13	8	10	15	85
النسبة	16.5	5.9	12.9	10.6	15.3	9.4	11.8	17.6	100.0
العدد	13	16	7	6	14	12	7	10	85
النسبة	15.3	18.8	8.2	7.1	16.5	14.1	8.2	11.8	100.0
العدد	9	2	8	17	13	16	10	10	85
النسبة	10.6	2.4	9.4	20.0	15.3	18.8	11.8	11.8	100.0
العدد	5	11	9	10	15	19	9	7	85
النسبة	5.9	12.9	10.6	11.8	17.6	22.4	10.6	8.2	100.0
العدد	8	5	4	5	21	13	15	14	85
النسبة	9.4	5.9	4.7	5.9	24.7	15.3	17.6	16.5	100.0
العدد	5	3	9	10	12	14	17	15	85
النسبة	5.9	3.5	10.6	11.8	14.1	16.5	20.0	17.6	100.0
العدد	4	9	11	14	12	14	11	10	85
النسبة	4.7	10.6	12.9	16.5	14.1	16.5	12.9	11.8	100.0
العدد	4	11	7	8	15	14	11	15	85
النسبة	4.7	12.9	8.2	9.4	17.6	16.5	12.9	17.6	100.0

جدول 37: التحديات المالية والفنية التي تواجه المؤسسات التي تمارس الريادة الاجتماعية

النسبة	نوع المؤسسة
50	المنظمات غير الحكومية
49	الجمعيات التعاونية
46	السلطات المحلية والبلديات
42	المؤسسات الخيرية
41	المنظمات غير الحكومية الدولية
38	القطاع الخاص
24	القطاع الحكومي

جدول 38: نسبة تقييم الأنشطة التي تساهم في تعزيز أهداف التنمية المستدامة من الأقل أهمية إلى الأكثر أهمية

اتجاه السهم من الأقل أهمية إلى الأكثر أهمية ←

المجموع	9	8	7	6	5	4	3	2	1	العدد	النسبة	الأنشطة
85	11	13	12	12	8	2	8	7	12	العدد	14.1	عقد ندوات وورش عمل توعوية وتحفز على أهداف التنمية المستدامة
100.0	12.9	15.3	14.1	14.1	9.4	2.4	9.4	8.2	14.1	النسبة		
85	12	12	15	12	10	5	6	9	4	العدد	4.7	عقد دورات تدريبية للأفراد والمؤسسات العاملين في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة
100.0	14.1	14.1	17.6	14.1	11.8	5.9	7.1	10.6	4.7	النسبة		
85	13	15	16	10	11	2	9	5	4	العدد	4.7	التوعية المجتمعية لأهداف التنمية المستدامة عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي
100.0	15.3	17.6	18.8	11.8	12.9	2.4	10.6	5.9	4.7	النسبة		
85	19	14	14	11	10	6	3	5	3	العدد	3.5	تعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية والبيئية للشركات والمؤسسات
100.0	22.4	16.5	16.5	12.9	11.8	7.1	3.5	5.9	3.5	النسبة		
85	23	13	17	9	11	0	4	4	4	العدد	4.7	تعزيز أهداف التنمية المستدامة من خلال برامج التعليم المدرسي والجامعي
100.0	27.1	15.3	20.0	10.6	12.9	0.0	4.7	4.7	4.7	النسبة		
85	18	18	16	10	9	4	2	6	2	العدد	2.4	تعزيز أهداف التنمية المستدامة لدى مؤسسات القطاع الخاص من خلال تضمينها في خطط العمل والاستراتيجيات
100.0	21.2	21.2	18.8	11.8	10.6	4.7	2.4	7.1	2.4	النسبة		
85	19	17	17	11	6	4	5	4	2	العدد	2.4	تعزيز أهداف التنمية المستدامة لدى المؤسسات غير الحكومية من خلال تضمينها في الخطط والاستراتيجيات والأنشطة المختلفة
100.0	22.4	20.0	20.0	12.9	7.1	4.7	5.9	4.7	2.4	النسبة		
85	24	17	15	9	4	5	4	3	4	العدد	4.7	تضمين أهداف التنمية المستدامة في الخطط الحكومية والقطاعية
100.0	28.2	20.0	17.6	10.6	4.7	5.9	4.7	3.5	4.7	النسبة		
85	23	15	19	8	7	4	2	4	3	العدد	3.5	تعزيز الشراكة بين مختلف المؤسسات العامة والخاصة وغير الحكومية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
100.0	27.1	17.6	22.4	9.4	8.2	4.7	2.4	4.7	3.5	النسبة		

جدول 39: أبرز التحديات أو المعوقات التي تواجهكم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

العدد	النسبة	
66	77.6	عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يؤثر على قدرة المؤسسة على السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة
64	75.3	ضعف الإمكانيات المادية لدى المؤسسة
47	55.3	نقص الحوافز الحكومية للمؤسسات يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة
45	53.0	صعوبة الوصول إلى التمويل الخارجي يعيق تعزيز أنشطة التنمية المستدامة لدينا
38	44.7	نقص البرامج التدريبية لدى المؤسسة الخاصة بتعزيز أهداف التنمية المستدامة
33	38.8	نقص المهارات والخبرات في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة
27	31.8	نقص معلومات السوق حول أهداف التنمية المستدامة
19	22.4	هناك تحديات قانونية تعيق دور المؤسسة في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة
12	14.1	لا تضع المؤسسة أهداف التنمية المستدامة ضمن رؤيتها وأهدافها

جدول 40: التعرف على دور البيئة الداخلية للمؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

النتيجة	الانحراف المعياري	المتوسط	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق جداً	المقياس	البيئة الداخلية
موافق	0.789	4.14	2	0	9	47	27	تكرارات	يقع تحقيق أهداف التنمية المستدامة على سلم أولويات المؤسسة
			2.4	0.0	10.6	55.3	31.8	نسبة	
موافق	0.57	4.071	0	0	11	57	17	تكرارات	توفر المؤسسة الإمكانيات الفنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
			0.0	0.0	12.9	67.1	20.0	نسبة	
موافق	0.78	3.81	0	7	14	52	12	تكرارات	توفر المؤسسة الإمكانيات المالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
			0.0	8.2	16.5	61.2	14.1	نسبة	
موافق	0.73	4.09	0	4	7	51	23	تكرارات	هناك وعي متنام لدى العاملين في المؤسسة بأهمية أهداف التنمية المستدامة
			0.0	4.7	8.2	60.0	27.1	نسبة	
موافق	0.84	4.01	1	4	11	46	23	تكرارات	تتضمن الخطط الاستراتيجية لدى المؤسسة إشارة واضحة لسعي المؤسسة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة
			1.2	4.7	12.9	54.1	27.1	نسبة	
موافق	0.84	3.99	2	3	9	51	20	تكرارات	يعتبر تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أنشطة عمل المؤسسة الرئيسية
			2.4	3.5	10.6	60.0	23.5	نسبة	
موافق	0.76	4.02	المتوسط الموزون والانحراف المعياري للبيئة الداخلية للمؤسسة ككل						

جدول 41: التعرف على دور البيئة الخارجية للمؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

البيئة الخارجية	المقياس	موافق جداً	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	النتيجة
تشجع الحكومة الفلسطينية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تبنيتها لهذه الأهداف.	تكرارات	4	39	25	14	3	3.32	0.929	محايد
	نسبة	4.7	45.9	29.4	16.5	3.5			
تشجع الحكومة الفلسطينية المؤسسات نحو تحقيق الأهداف ذات الأولوية في السياق الفلسطيني.	تكرارات	3	40	25	14	3	3.31	0.91	محايد
	نسبة	3.5	47.1	29.4	16.5	3.5			
تقدم الحكومة الفلسطينية الدعم الفني للمؤسسات لمساعدتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	تكرارات	3	22	31	24	5	2.93	0.96	محايد
	نسبة	3.5	25.9	36.5	28.2	5.9			
تقدم الحكومة الفلسطينية الدعم المالي للمؤسسات لمساعدتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	تكرارات	2	18	22	30	13	2.60	1.06	معارض
	نسبة	2.4	21.2	25.9	35.3	15.3			
تقوم اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة بدورها الكافي في التواصل مع المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية.	تكرارات	3	20	30	29	3	2.89	0.93	محايد
	نسبة	3.5	23.5	35.3	34.1	3.5			
هناك اهتمام متنامٍ من المانحين والممولين بأهداف التنمية المستدامة.	تكرارات	12	48	17	7	1	3.74	0.85	موافق
	نسبة	14.1	56.5	20.0	8.2	1.2			
يشترط الممولون تضمين أهداف التنمية المستدامة لتلقي التمويل.	تكرارات	9	49	23	3	1	3.73	0.75	موافق
	نسبة	10.6	57.6	27.1	3.5	1.2			
تتلقى المؤسسات الدعم الفني الكافي من الممولين المحليين والدوليين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	تكرارات	3	31	28	20	3	3.13	0.94	محايد
	نسبة	3.5	36.5	32.9	23.5	3.5			
تتلقى المؤسسات الدعم المالي الكافي من الممولين المحليين والدوليين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	تكرارات	4	23	34	22	2	3.06	0.90	محايد
	نسبة	4.7	27.1	40.0	25.9	2.4			
هناك وعي متنامٍ لدى مؤسسات المجتمع المدني بأهداف التنمية المستدامة.	تكرارات	5	48	25	7	0.0	3.60	0.73	موافق
	نسبة	5.9	56.5	29.4	8.2	0.0			
المتوسط الموزون والانحراف المعياري لدور البيئة الخارجية للمؤسسة ككل									
محايد	0.89	3.23							

استمارة دراسة الريادة الاجتماعية كمحرك لأهداف التنمية المستدامة

يقوم معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) بإجراء دراسة مسحية للمؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية بما فيها المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الخيرية والتعاونية، والشركات الربحية وغير الربحية، لمعرفة العلاقة التي تربط بين أنشطة الريادة الاجتماعية التي تمارسها هذه المؤسسات ومدى مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها الأمم المتحدة في العام 2015.

يشمل الجزء الأول من الاستمارة أسئلة عامة حول المؤسسات المجيبة للاستبيان، والجزء الثاني يشمل أسئلة متنوعة حول مفهوم الاستدامة المالية، بينما يهدف الجزء الثالث للتعرف على أبرز أنشطة الريادة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسات، وكيف تتعاطى مع هذه الأنشطة. كما يهدف الجزء الرابع إلى رصد أبرز التحديات التي تواجه المؤسسات في ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية. وأخيراً، يحتوي الجزء الخامس على مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى معرفة العلاقة بين أنشطة الريادة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة، ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

للمرجعة والاستفسار يرجى التواصل مع منسقة البحوث ديبالا جرار على الإيميل التالي: rs@mas.ps
أو الاتصال على هاتف رقم: 13/022987053

الجزء الأول (ID): معلومات عامة عن المؤسسة

يهدف هذا الجزء إلى جمع معلومات عامة عن المؤسسة المجيبة للاستبيان

ID1	اسم المؤسسة
ID2	مجال عمل المؤسسة الرئيسي (يمكن اختيار أكثر من مجال)
ID3	موقع المؤسسة
ID4	سنة التأسيس
ID5	طاقم عمل المؤسسة
ID6	عدد العاملين في المؤسسة

التنمية الاقتصادية
التنمية البيئية
التنمية الاجتماعية
التنمية التراثية والثقافية والرفاه
التعليم وبناء القدرات
التنمية الصحية والدعم النفسي
التنمية الرياضية
التنمية السياسية والقانونية
غير ذلك

الضفة الغربية
قطاع غزة
القدس الشرقية

يتكون طاقم العمل من موظفين مدفوعين بالأجر فقط.
تتكون النسبة الأكبر من طاقم العمل من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم ونسبة قليلة من المتطوعين.
تتكون النسبة الأكبر من طاقم العمل من المتطوعين، إضافة إلى عدد قليل من الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم.
يتكون طاقم العمل بشكل كامل من المتطوعين (العاملين بغير أجر)

بدوام كامل
بدوام جزئي
متطوعون

		اسم المؤسسة	ID1
		شركة ربحية شركة غير ربحية منظمة غير حكومية جمعية خيرية جمعية تعاونية شركة اجتماعية مؤسسة حكومية غير مسجل/غير رسمي غير ذلك:	ID7
		هل يعتبر الشكل القانوني الحالي للمؤسسة مناسباً لطبيعة عمل المؤسسة؟	ID8
		نعم (انتقل إلى سؤال ID10) لا (انتقل إلى سؤال ID9) لا أعلم	
		شركة ربحية شركة غير ربحية منظمة غير حكومية جمعية خيرية جمعية تعاونية شركة اجتماعية مؤسسة حكومية غير ذلك:	ID9
		إذا كان جواب السؤال السابق لا، ما هو الشكل القانوني الأنسب للتسجيل؟	
		ما هو الهيكل الإداري للمؤسسة؟	ID10

الجزء الثاني (A0): الاستدامة المالية للمؤسسة	
يهدف هذا الجزء إلى التعرف على الاستدامة المالية للمؤسسة ومصادر تمويلها ومدى تحقيقها للإيرادات والأرباح	
القسم الأول	الاستدامة المالية للمؤسسة
A01	ما هي مصادر تمويل المؤسسة؟ (يمكن اختيار أكثر من مصدر)
	الاعتماد الكامل على التبرعات والمنح والمساعدات ومصادر أخرى من التمويل الخارجي. الاعتماد الكامل على إيرادات الأنشطة التجارية/الخدمية. إيرادات الأنشطة التجارية بشكل رئيسي، إضافة إلى التبرعات والمنح والمساعدات بشكل ثانوي. إيرادات المنح والمساعدات بشكل رئيسي، وإيرادات الأنشطة التجارية/الخدمية بشكل ثانوي. مشاريع ممولة. رسوم عضوية. عقود استشارية (من خلال تقييم خدمات استشارية). غير ذلك
A02	إذا كانت المؤسسة تعتمد على إيرادات التبرعات والمنح والمساعدات، كم تبلغ نسبة هذه الإيرادات من إجمالي الإيرادات؟
	0 – 20% 20 – 40% 40 – 60% 60 – 80% أكثر من 80%
A03	هل تحقق المؤسسة أرباحاً سنوية؟
	نعم (انتقل إلى سؤال A04) لا (انتقل إلى سؤال A05)
A04	إذا كان جواب السؤال السابق نعم، كيف توزع المؤسسة الأرباح؟
	يتم توزيع الأرباح على كل المساهمين. يتم توزيع الأرباح على بعض المساهمين، واستثمار الجزء الآخر منه في المؤسسة وتعزيز أنشطتها. تتم إعادة استثمار كل الأرباح في تعزيز أنشطة المؤسسة.

القسم الأول					الاستدامة المالية للمؤسسة
A05	هل تحقق المؤسسة فائضاً مالياً في نهاية السنة المالية؟	نعم (انتقل إلى سؤال A06) لا (انتقل إلى سؤال A07)			
A06	إذا كان جواب السؤال السابق نعم، ماذا تتوقع أن يحصل للفائض خلال السنوات الثلاث القادمة؟	يرتفع يستمر بالنسبة نفسها ينخفض لا أعرف			
A07	ما قدرة المؤسسة على تحقيق الاستدامة المالية من التمويل الذاتي بدون المنح والمساعدات الخارجية؟	شهر أو أقل 1-3 أشهر 4-6 أشهر سنة سنتين 3 سنوات أكثر من 3 سنوات			
القسم الثاني A1: العوامل المرتبطة بالاستدامة المالية لدى المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية					
يهدف هذا القسم إلى تحديد العوامل المرتبطة بالاستدامة المالية لدى المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية بشكل جزئي أم كلي					
أرجو وضع علامة (x) في مربع الإجابة الذي تراه صحيحاً!					
A10	العوامل المرتبطة بالاستدامة المالية لدى المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية	معارض جداً	معارض	محايد	موافق جداً
A11	يرتبط مفهوم الاستدامة المالية للمؤسسة في ممارستها بعض الأنشطة التجارية والخدمية.				
A12	اعتماد المؤسسة على جزء كبير من التمويل الخارجي يحد من قدرتها على وضع خطط مستقبلية وتنفيذ برامج مستدامة.				
A13	ارتفاع فاتورة الأجور والتكاليف التشغيلية يساهم في الحد من الاستدامة المالية.				
A14	الاعتماد على المتطوعين (العاملين بدون أجر) يساهم في تعزيز الاستدامة المالية.				
A15	غياب الدعم الحكومي الفلسطيني يحد من الاستدامة المالية لدى المؤسسة.				
A16	وجود أنشطة ريادية (ريادة اجتماعية) لدى المؤسسة يساهم في تعزيز الاستدامة المالية.				
A17	الارتباط الوثيق بالمجتمع (الشراكة المجتمعية) يساهم في تعزيز الاستدامة المالية لديكم.				
A18	كثرة المؤسسات العاملة في مجال عمل مؤسستكم يحد من قدرتكم على الاستدامة المالية.				
A19	غياب استراتيجية واضحة للمؤسسة يحد من قدرتها على الاستدامة المالية.				
A110	تنوع الأنشطة والخدمات لديكم يساهم في تعزيز الاستدامة المالية.				
A111	تعيق البيئة القانونية من قدرة المؤسسة على تبني نماذج عمل تساهم في تحقيق الاستدامة المالية.				

الجزء الثالث (B0): أنشطة الريادة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على أبرز أنشطة الريادة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة والهدف منها.

تعرف الريادة الاجتماعية بأنها مجموعة الأنشطة الريادية التي تمارسها المؤسسات والأفراد بهدف تحقيق أثر اجتماعي وبيئي إلى جانب الأثر الاقتصادي (المالي)، أي ليس الهدف فقط تحقيق عائد مالي، بل عائد اجتماعي وبيئي.

B01	هل تمارس المؤسسة أنشطة الريادة الاجتماعية؟	نعم (انتقل إلى سؤال B02) لا (انتقل إلى الجزء الرابع من الاستبانة)
B02:	إذا كان جواب السؤال السابق نعم، ما هي أبرز أنشطة الريادة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة؟ (يمكن اختيار أكثر من مجال)	
B10	هل يمكن ذكر مثال أو أكثر على أنشطة ريادية اجتماعية تقوم بها المؤسسة؟	1. 2. 3. 4.
B11	أنشطة الريادة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة هي عبارة عن:	النشاط الرئيسي للمؤسسة. نشاط فرعي للمؤسسة، لكن مستمر إلى جانب النشاط الرئيسي. نشاط مؤقت مرتبط بمشروع محدد. تقوم به المؤسسة من وقت إلى آخر في حال توفر التمويل. غير ذلك.
B12	تمارس المؤسسة أنشطة الريادة الاجتماعية من منطلق:	تحقيق مهمة اجتماعية أو ببنية كهدف أساسي ونهائي للمؤسسة (محدد في النظام الأساسي و/أو الوثائق الرسمية الأخرى للمؤسسة). الاهتمام الاجتماعي أو البيئي الصريح أو الضمني الذي توليه المؤسسة في تنفيذ الأنشطة. يتحقق الأثر الاجتماعي أو البيئي بشكل غير مباشر من خلال تنفيذ الأنشطة المختلفة للمؤسسة. المساهمة في تحقيق تدخلات اجتماعية أو ببنية من منطلق المسؤولية المجتمعية، ولكنها ليست بالضرورة جزءاً من الأنشطة الأساسية التي تقوم بها المؤسسة. تعظيم الأرباح فقط.
B13	تهدف المؤسسة من خلال ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية إلى:	تحقيق عائد اجتماعي أو بيئي فقط. تحقيق عائد مالي بغض النظر عن العائد الاجتماعي أو البيئي. تحقيق عائد اجتماعي أو بيئي بشكل رئيسي إلى جانب تحقيق عائد مالي. تحقيق عائد مالي بشكل رئيسي إلى جانب تحقيق عائد اجتماعي أو بيئي.
B14	كيف تحدد المؤسسة التحديات/المشكلات الاجتماعية التي ترغب في معالجتها من خلال أنشطة الريادة الاجتماعية؟ (يمكن الإجابة على أكثر من تحدٍ).	من خلال السماع عن القضايا التي تواجه المجتمع والحديث عنها من قبل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. من خلال ملاحظة ومتابعة التحديات المجتمعية على أرض الواقع، واختيار المشاكل الاجتماعية الأكثر التصاقاً باحتياجات المجتمع. يتم تحديدها داخلياً من خلال طاقم الخبراء الخاص بالمؤسسة. من خلال عقد ورشات عمل ومجموعات بؤرية مع الجهات ذات العلاقة. يتم تحديدها مسبقاً في الخطة الاستراتيجية أو خطة العمل الخاصة بالمؤسسة. تحديد التحديات الاجتماعية التي تنسجم مع تنفيذ الخطط الاستراتيجية الحكومية والقطاعية. يتم تحديدها من خلال الممولين المحليين والدوليين. غير ذلك
B15	أي من القدرات/المهارات التالية تمكنكم من مواجهة التحديات الاجتماعية التي تشهدها فلسطين من خلال أنشطة الريادة الاجتماعية؟ (يمكن الإجابة عن أكثر من مهارة).	امتلاك خبرات سابقة في مجال الريادة الاجتماعية. امتلاك المهارات التقنية اللازمة. القدرة على اكتشاف الفرص اللازمة لمواجهة التحديات الاجتماعية. التفكير المستدام عند تناول موضوع الريادة. الوعي حول القضايا الاجتماعية. الإدارة والتخطيط الجيدان. القدرة على تحمل المخاطر. العمل بروح التشاركية مع مختلف الجهات الفاعلة. الدافعية الذاتية والمثابرة لحل القضايا الاجتماعية. امتلاك القدرة المالية والاقتصادية اللازمة. غير ذلك

	الاعتماد الكامل على المنح والتبرعات والمساعدات. الاعتماد الكامل على الإيرادات الذاتية من أنشطة الريادة الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة. الاعتماد الكامل على الإيرادات الذاتية من الأنشطة الأخرى غير الريادية التي تقوم بها المؤسسة. إيرادات المؤسسة الذاتية. مشاريع ممولة وعقود استشارية. رسوم عضوية. غير ذلك	كيف تمول المؤسسة أنشطة الريادة الاجتماعية؟ (يمكن الإجابة عن أكثر من خيار)	B16				
	نعم (انتقل إلى سؤال B18) انتقل إلى (B110)	هل تحقق أنشطة الريادة الاجتماعية عوائد مالية؟	B17				
	0 – 20% 20 – 40% 40 – 60% 60 – 80% أكثر من 80%	إذا كان جواب السؤال السابق نعم، كم تبلغ نسبة الإيرادات المتحققة من أنشطة الريادة الاجتماعية من إجمالي إيرادات (ميزانية) المؤسسة؟	B18				
	تتم إعادة استثمارها في تطوير أنشطة الريادة الاجتماعية ذاتها لتوسيع قاعدة المستهدفين. تتم إعادة استثمارها في أنشطة ريادة اجتماعية أخرى. تستخدم الأرباح في تغطية التكاليف التشغيلية للمؤسسة. يتم توزيع الفائض منها (الأرباح) على المساهمين. غير ذلك	كيف يتم التصرف بالإيرادات المتحققة من أنشطة الريادة الاجتماعية؟	B19				
	مؤسسات حكومية. شركة ربحية. شركة اجتماعية. شركات غير ربحية. منظمات غير حكومية. جمعية خيرية. جمعيات تعاونية. غير ذلك	برأيك، ما هو الشكل القانوني الأنسب للمؤسسة لتكون قادرة على ممارسة الريادة الاجتماعية وتعزيزها؟	B110				
	تقليل الطلب على الخدمات المقدمة. زيادة الطلب على الخدمات المقدمة. استقرار الطلب على الخدمات المقدمة.	كيف ساهمت أنشطة الريادة الاجتماعية في تغيير الطلب على الخدمات المقدمة في المؤسسة؟	B111				
الجزء الرابع (C0): التحديات التي تواجه المؤسسة							
يهدف هذا الجزء إلى التعرف على أبرز التحديات التي تواجه المؤسسة في ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية من حيث التحديات القانونية والفنية والتمويلية والتوعوية.							
أرجو الإشارة بعلامة (x) على درجة الموافقة على كل من التحديات الآتية التي تواجه المؤسسة							
	1. موافق جداً	2. موافق	3. محايد	4. معارض	5. معارض جداً	C01	ما هي درجة موافقتكم على العناصر التالية كتحديات قانونية وتنظيمية أمام الريادة الاجتماعية؟
						C02	عدم وجود شكل قانوني مناسب لتسجيل المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية.
						C03	إلزام الجمعيات والهيئات الأهلية بتقديم خطط عمل سنوية أحد التحديات التي أدت إلى تفويض قدرة المؤسسات على ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية.
						C04	إلزام الجمعيات والهيئات الأهلية بتقديم تقارير مالية مفصلة أحد التحديات التي أدت إلى تفويض قدرة المؤسسات على ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية.
						C05	إلزام الجمعيات والهيئات الأهلية بتحديد نسبة رواتب الموظفين والمصاريف التشغيلية أحد التحديات التي أدت إلى تفويض قدرة المؤسسات على ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية.
						C06	تعتبر البيئة الناظمة لممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية في فلسطين ضعيفة.
						C07	تعاني مؤسسات الريادة الاجتماعية في ضعف التنسيق بينها وبين الحكومة الفلسطينية والجهات الفاعلة في هذا المجال.

					عدم وجود مرجعية حكومية ناظمة لأنشطة الريادة الاجتماعية والمؤسسات العاملة في هذا المجال.	C08
				1. موافق جداً 2. موافق 3. محايد 4. معارض 5. معارض جداً	ما هي درجة موافقتكم على العناصر التالية كتحديات فنية ومهارية أمام الريادة الاجتماعية؟	C10
					تعاني المؤسسات العاملة في مجال الريادة الاجتماعية من قلة الكوادر البشرية والمهرة المتخصصين في المجال.	C11
					هناك نقص في المهارات والخبرات لدى رواد الأعمال الاجتماعيين.	C12
					لا توجد برامج تدريبية وبرامج تأهيلية مدعومة للأفراد والمؤسسات العاملين في مجال الريادة الاجتماعية	C13
					تعاني المؤسسات الناشطة في مجال الريادة الاجتماعية من قلة الدعم الفني والتكنولوجي.	C14
					هناك نقص في المؤسسات الحكومية التي توفر الدعم الفني للأفراد والمؤسسات العاملين في مجال الريادة الاجتماعية.	C15
					هناك نقص في المؤسسات أو الجهات غير الحكومية التي توفر الدعم الفني للأفراد والمؤسسات العاملين في مجال الريادة الاجتماعية.	C16
					هناك غياب للأنشطة البحثية في مجال الريادة الاجتماعية في فلسطين.	C17
					لا توجد معرفة كافية لدى الجهات ذات العلاقة بالريادة الاجتماعية بالمهارات والخبرات المطلوبة في هذا المجال.	C18
					لا تساهم الجامعات ومراكز التعليم المهني في تعزيز مهارات الريادة الاجتماعية.	C20
				1. موافق جداً 2. موافق 3. محايد 4. معارض 5. معارض جداً	ما هي درجة موافقتكم على العناصر التالية كتحديات مالية واقتصادية أمام الريادة الاجتماعية؟	C21
					تواجه المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية صعوبة في الحصول على التمويل اللازم من الجهات الحكومية.	C22
					تواجه المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية صعوبة في الحصول على التمويل اللازم من الجهات غير الحكومية.	C23
					هناك تركيز كبير من الجهات التمويلية والداعمة على أنشطة الريادة، وذلك على حساب الريادة الاجتماعية.	C24
					تعتبر أنشطة الريادة الاجتماعية غير محفزة للاستثمار بسبب البعد الاجتماعي والبيئي الكبير لها.	C25
					هناك ضعف في إقبال القطاع الخاص على الاستثمار/ تمويل أنشطة الريادة الاجتماعية بسبب وجود أبعاد غير اقتصادية لها.	C26
					يعتبر الاستثمار في مؤسسات الريادة الاجتماعية عالي الخطورة بسبب عدم ضمان وجود عوائد مالية؟	C27
					تشكل الضرائب عبئاً مالياً على مؤسسات الريادة الاجتماعية؟	C28
					هناك نقص في رأس المال المغامر في مجال الريادة الاجتماعية.	C29
					هناك صعوبة في حصول رواد الأعمال الاجتماعيين على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض الصغير بسبب الشروط الكبيرة التي تضعها هذه المؤسسات.	C210
					إن كون أغلب رواد الأعمال الاجتماعيين من الشباب يعيق حصولهم على التمويل اللازم.	C30
				1. موافق جداً 2. موافق 3. محايد 4. معارض 5. معارض جداً	ما هي درجة موافقتكم على العناصر التالية كتحديات توعوية أمام الريادة الاجتماعية؟	C31
					قلة وعي أفراد المجتمع بهذا النوع من الريادة يعتبر من تحديات الريادة الاجتماعية.	C32
					ليس هناك إدراك واضح لأهمية الريادة الاجتماعية لدى الجهات الحكومية ذات العلاقة.	C33

C34	يعتبر النظام التعليمي الأساسي غير مؤهل لتخريج أجيال قادرة على ممارسة أنشطة الريادة الاجتماعية.
C35	لا تمارس مؤسسات التعليم العالي دورها التوعوي بأهمية الريادة الاجتماعية من خلال أساليب التدريس والمناهج التعليمية.
C36	لا تفرق أغلب المؤسسات بين مفهوم الريادة ومفهوم الريادة الاجتماعية.
C37	لا تتوفر معلومات كافية حول أنشطة الريادة الاجتماعية الأكثر أهمية لممارستها في السوق الفلسطيني.
C38	هناك قلة وعي من القطاع الخاص بالبعد المالي والاقتصادي للريادة الاجتماعية
C39	هناك قلة وعي لدى رواد الأعمال بأهمية البعد الاجتماعي والبيئي لريادة الأعمال، وبخاصة في البيئة الفلسطينية.
C40	هناك العديد من المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية دون أن تعرف أن هذه الأنشطة هي أنشطة ريادة اجتماعية.

الجزء الخامس (D0): دور أنشطة الريادة الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

يهدف هذا الجزء إلى معرفة العلاقة بين أنشطة الريادة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها الأمم المتحدة في العام 2015، ودور البيئة الداخلية للمؤسسة والعوامل الخارجية التي تساعد في تحقيق هذه العلاقة.

القسم الأول (D10): دور أنشطة الريادة الاجتماعية في تحريك أهداف التنمية المستدامة

D10	هل تسعى المؤسسة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تم إقرارها في العام 2015 من قبل الأمم المتحدة؟	1. نعم (انتقل إلى D12) 2. لا (انتقل إلى D13)
-----	---	---

D12	في حال كانت الإجابة نعم على السؤال السابق: ما هي أهداف التنمية المستدامة التي تستهدفونها من خلال أنشطة الريادة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة؟ (يرجى الاختيار حسب الترتيب).	القضاء على الفقر. القضاء على الجوع. الصحة الجيدة والرفاه. التعليم الجيد. المساواة بين الجنسين. المياه النظيفة والنظافة الصحية. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة. العمل اللائق ونمو الاقتصاد. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.	الحد من أوجه عدم المساواة. مدن ومجتمعات محلية مستدامة. الاستهلاك والإنتاج المسؤولان. العمل المناخي. الحياة تحت الماء. الحياة على الأرض. السلام والعدل والمؤسسات القوية. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.
-----	--	--	---

D13	برأيك، ما هي أهداف التنمية المستدامة الأكثر تناغماً مع احتياجات المجتمع الفلسطيني؟	القضاء على الفقر. القضاء على الجوع. الصحة الجيدة والرفاه. التعليم الجيد. المساواة بين الجنسين. المياه النظيفة والنظافة الصحية. طاقة نظيفة وبأسعار معقولة. العمل اللائق ونمو الاقتصاد. الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية.	الحد من أوجه عدم المساواة. مدن ومجتمعات محلية مستدامة. الاستهلاك والإنتاج المسؤولان. العمل المناخي. الحياة تحت الماء. الحياة على الأرض. السلام والعدل والمؤسسات القوية. عقد الشراكات لتحقيق الأهداف.
-----	--	--	---

					التعاون مع: المؤسسات القاعدية (ديمقراطية). المؤسسات الحكومية. الشركة الاجتماعية. القطاع الخاص. الهيئات المحلية والبلديات. المؤسسات التعليمية. المؤسسات غير الحكومية المحلية. المؤسسات غير الحكومية الدولية. الجمعيات التعاونية. الجمعيات الخيرية. غير ذلك:	في أي نطاق تعاون تعتقد أن مؤسستكم تستطيع تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أمثل؟ (يمكن الإجابة عن أكثر من خيار).	D14
--	--	--	--	--	---	---	-----

					المؤسسات الحكومية. الشركات الربحية. الشركة الاجتماعية. الشركات غير الربحية. المنظمات غير الحكومية. الجمعيات التعاونية. الجمعيات الخيرية. القطاع الأكاديمي.	برأيك، أي من المؤسسات التالية في فلسطين ذات صلة أكبر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ (يرجى وضع ترتيب من 1-8).	D15
--	--	--	--	--	---	---	-----

القسم الثاني (D20): يهدف هذا القسم إلى التعرف على دور البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أرجو وضع علامة (x) في مربع الإجابة الذي تراه صحيحاً

						دور البيئة الداخلية للمؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	D21
						يقع تحقيق أهداف التنمية المستدامة على سلم أولويات المؤسسة.	D22
						توفر المؤسسة الإمكانيات الفنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	D23
						توفر المؤسسة الإمكانيات المالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	D24
						هناك وعي متنامٍ لدى العاملين في المؤسسة بأهمية أهداف التنمية المستدامة.	D25
						تتضمن الخطط الاستراتيجية لدى المؤسسة إشارة واضحة لسعي المؤسسة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	D26
						يعتبر تحقيق أهداف التنمية المستدامة من أنشطة عمل المؤسسة الرئيسية.	D27
						دور البيئة الخارجية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	D28

5. معارض جداً

4. معارض

3. محايد

2. موافق

1. موافق جداً

					تقدم الحكومة الفلسطينية الدعم الفني للمؤسسات لمساعدتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	D29
					تقدم الحكومة الفلسطينية الدعم المالي للمؤسسات لمساعدتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	D210
					تقوم اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة بدورها الكافي في التواصل مع المؤسسات التي تمارس أنشطة الريادة الاجتماعية ومتابعة الأنشطة التي تمارسها.	D211
					هناك اهتمام متنامٍ من المانحين والممولين بأهداف التنمية المستدامة.	D212
					يشترط الممولون تضمين أهداف التنمية المستدامة لتلقي التمويل.	D213
					تتلقى المؤسسات الدعم الفني الكافي من الممولين المحليين والدوليين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	D214
					تتلقى المؤسسات الدعم المالي الكافي من الممولين المحليين والدوليين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.	D215
					هناك وعي متنامٍ لدى مؤسسات المجتمع المدني بأهداف التنمية المستدامة.	D216

القسم الثالث (D30): يهدف هذا القسم إلى رصد أبرز التحديات التي تواجه المؤسسة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وأهم الأنشطة التي تساهم في تحقيق الأهداف.

نقص البرامج التدريبية لدى المؤسسة الخاصة بتعزيز أهداف التنمية المستدامة.
ليس لدى المؤسسة تصور بأهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية.
نقص البرامج التدريبية الخارجية الخاصة بتعزيز أهداف التنمية المستدامة.
عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي يؤثر على قدرة المؤسسة على السعي إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
ضعف الإمكانيات المادية لدى المؤسسة.
هناك تحديات قانونية تعيق دور المؤسسة في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
نقص الحوافز الحكومية للمؤسسات يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
نقص معلومات السوق حول أهداف التنمية المستدامة.
نقص المهارات والخبرات في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
عدم قيام المؤسسة بربط مخرجاتها بأهداف التنمية المستدامة.
لا تضع المؤسسة أهداف التنمية المستدامة ضمن رؤيتها وأهدافها.
صعوبة الوصول إلى التمويل الخارجي تعيق تعزيز أنشطة التنمية المستدامة لدينا.
غير ذلك

ما هي أبرز التحديات أو المعوقات التي تواجهكم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ (يمكن الإشارة إلى أكثر من تحدٍ).

D31

	<p>عقد ندوات وورش عمل توعوية وتحفز على أهداف التنمية المستدامة. عقد دورات تدريبية للأفراد والمؤسسات العاملين في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة. التوعية المجتمعية لأهداف التنمية المستدامة عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي. تعزيز مفهوم المسؤولية المجتمعية والبيئية للشركات والمؤسسات. تعزيز أهداف التنمية المستدامة من خلال برامج التعليم المدرسي والجامعي. تعزيز أهداف التنمية المستدامة لدى مؤسسات القطاع الخاص من خلال تضمينها في خطط العمل والاستراتيجيات. تعزيز أهداف التنمية المستدامة لدى المؤسسات غير الحكومية من خلال تضمينها في الخطط والاستراتيجيات والأنشطة المختلفة. أن يتم تضمين أهداف التنمية المستدامة ضمن الخطط الحكومية والقطاعية. تعزيز الشراكة بين مختلف المؤسسات العامة والخاصة وغير الحكومية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.</p>	<p>برأيك، ما أهم الأنشطة التي تساهم في تعزيز أهداف التنمية المستدامة؟ (أرجو ترتيبها من الأهم إلى الأقل أهمية).</p>	<p>D32</p>
	<p>نعم لا غير متأكد</p>	<p>انظر الشكل الأول. هل أنت على معرفة بمفهوم Triple (Bottom Line)؟</p>	<p>D33</p>
	<p>نعم لا غير متأكد</p>	<p>انظر الشكل الثاني. هل مؤسستكم على معرفة بمفهوم 3-tier model (وضع أهداف التنمية المستدامة في التخطيط الاستراتيجي)؟</p>	<p>D34</p>

الشكل 1: Triple Bottom Line



الشكل 2: 3-Tier Model

